جامعـــة 8 ماي 1945– قالمـــة

كلية العلوم الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

رقم التسجيل:.....

الرقم التسلسلي: .....

العامل الطائفي و أثره في تحولات المنطقة العربية

مذكرة مكملة للحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: دراسات أمنية

من إعداد الطالبة:

- عويسي نورة

إشـــراف الأستـــاذ:

د. حميداني سليم

أعضاء لجنة المناقشة

الإسم و اللقب	الدرجة العلمية	الجامعة	الصفة
بوستي توفيق	أستاذ مساعد	جامعة 08 ماي 1945 - قالمة	رئيسا
حميداني سليم	أستاذ محاضر	جامعة 08 ماي 1945 - قالمة	مشرفا و مقررا
شرايطية سميرة	أستاذ مساعد	جامعة 08 ماي 1945 - قالمة	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية: 2016-2017

شكر و تقدير

اتوجه بعظيم الشكر والامتنان للأستاذ الدكتور حميداني سليم على نصحه و إرشاده و رعايته واهتمامه خلال فترة الدراسة و حرصه على إنجاز هذا العمل ، كما أتقدم بجزيل الشكر إلى السادة أعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بمناقشة هذه الرسالة ، و إبداء ملاحظاتهم و توصياتهم القيمة .

وأدعو المولى عز و جل أني قد وفقت فيما قصدت و للّه الحمد من قبل و من بعد .

الإهـــداء

أهدي هذا العمل إلى روح أبي وأخي رحمهما اللّه وإلى والدتي حفظها اللّه ، وإلى زوجي وأبنائي و إلى زملائي في العمل الذين لا أنسى فضلهم وخاصة عزوزي يامين ، أمينة بوصنوبرة ، رزيقة مقلاتني ، لمياء قيراطي ، بوشحدان عصام واهداء خاص جدا لصديقتي العزيزة الزهرة سعدان.

مقدمـــــة

مقدمة

مثل انسجام التجمعات الإنسانية تحديا مستمرا عبر العصور وذلك لاستعمار الأفراد لجملة الفروق فيما بينهم، وميلهم نحو النزوع إلى المفاضلة والرغبة في السيطرة والتقوى بل الأمر يمتد إلى السعي نحو التحكم في المجموعات المخالفة وفي أسوأ الظروف الرغبة في إبادتها وإقصائها أو حرمانها من الموارد التي تحوزها، أو الأرض التي تقطنها.

إن تمايز البشر على أساس العرق والانتماء والدين والطائفة والمذهب ظل حقيقة لا يمكن إنكارها عبر التاريخ البشري بل إن التحولات الكبرى في تاريخ العلاقات الدولية اقترنت بحالات الصدام تحت عناوين الاختلاف والرغبة في السيطرة، ومع تطور المجتمع الدولي بدأت كثير من المصطلحات تتراجع لصالح ما اعتب الفوارق الجوهرية بين المجموعات البشرية وترسم ملامح العلاقات فيما بينها، ولقد شكل الاحتجاج بمفهوم الاختلاف الطائفي أساسا لتبرير كثير من النزاعات في العالم، ويمثل العالم العربي أرضية خصبة تسلك النزاعات، وعلى هذا الأساس برز البعد الطائفي كمستوى مهم ضمن النزاعات داخل الدول العربية، وأسهمت التحولات الأخيرة المصاحبة التغيير والمناداة بالإصلاح أرضية ملائمة لإحياء البعد الطائفي في المنطقة.

- **أهمية الدراسة:**

يشكل موضوع الطائفية في العالم العربي موضوعا في صدارة الاهتمامات البحثية والمعرفية، على أساس كونه المصطلح الأكثر رواجا في التغطية الاعلامية والتحليل السياسي للنزاعات داخل المنطقة العربية، وهي النزاعات التي تمتاز بعنفها ودمويتها وعلى غرار ما يحدث في سوريا والعراق خاصة، حيث انحرف النقاش من مسألة التحول الديمغرافي إلى مفهوم الحرب الطائفية، يضاف إلى ذلك المسعى الايراني في تأكيد هذا الواقع عبر تصدير مفاهيم الثورة الاسلامية، والرغبة في تشييع المنطقة العربية.

- **مبررات اختيار الموضوع:**

هناك أسباب ذاتية وأخرى موضوعية تدفعنا إلى التطرف لهذا الموضوع نحددها على النحو التالي:

1) **أسباب ذاتية:**

تنصرف هذه الأسباب الى الرغبة البحثية في فهم ومناقشة موضوع الطائفية في العالم العربي على نحو مستقل عن الأطر المتداولة والتغطية الاعلامية الرائجة، كذلك وافق هذا الموضوع ميولنا البحثية في انجاز مذكرة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في موضوع يتصل بمسألة البعد الهوياتي والوضع النزاعي.

2) **أسباب موضوعية:**

إن ثقل الأوضاع الدامية والمأساوية التي تعيشها بلدان عربية وانخراط آلاف الافراد في القتال ضد بعضهم البعض تحت مبرر الولاء للطائفة يدفع إلى البحث الجدي عن مسببات هذا الهوس والعنف الجماعي وحالة الدمار المجتمعي هذا من جانب ومن جانب آخر تتبع دور العامل الخارجي في ترسيخ حدود التقسيم والعداء بين المكونات الطائفية في العالم العربي وتعزيز العداءات على نحو من الصعب تجاوزه كلما مر الزمن.

- **أهداف الدراسة:**

يهدف تناول هذا الموضوع لتغطية الجانب المعرفي، والعلمي بشأن البعد الطائفي في نزاعات المنطقة العربية وتجلية الأمر بشأن خطوط التقسيم في المنطقة وعلاقتها بما يجري من أحداث وكذا السعي لفهم التنوع الطائفي ودلالاته المستقبلية، وان كنا بمأمن عن التداعيات السلبية لذلك أم لا.

في جانب آخر يهدف الموضوع إلى تقديم قراءة متأنية للأحداث متحررة من النظرة المسبقة لأجل مناقشة المسلمة الرائجة بأن الدول العربية متعددة الطوائف غير مؤهلة للمناخ الديمقراطي.

- **حدود الدراسة:**

إن موضوع الطائفية في العالم العربي يمكن معالجته من ثلاث جوانب تتصل به، وتشكل حدودا له.

1) الحدود العلمية للموضوع:

تتصل هذه الحدوث بمفاهيم الهوية والثقافة، والانتماء الديني وهي المفاهيم النظرية التي تم اعتمادها في التحليلات البنائية خاصة وضمن نظرية الصراع الحضاري، والاختلاف الهوياتي.

2) الحدود المكانية للموضوع:

إن هذا الموضوع يقترن بمنطقة جغرافية محددة المعالم هي ما اصطلح عليه بالعالم العربي، وعلى هذا النحو فإننا نتعامل مع الحدود السياسية للدول العربية بما تضمه من مكونات بشرية، وانتماءات طائفية وتختلف في مدى تجانسها واختلافها، ويكون هماك تركيز أكبر تلك البلدان اختلافا متمثلة في نماذج سوريا، العراق، لبنان، والسودان.

3) الحدود الزمانية:

ان امتداد الظاهرة الطائفية لعصور سابقة يدفع إلى التتبع إلى الأصول الزمنية لهذه الظاهرة، وتفجرها على النحو الدموي الذي نشهده في هذه الفترة بما يدفع أكثر على تحديد مساق زمني يمكن حصره في الفترة التي شهدت نضج المنازعات الطائفية في العالم العربي وكان مؤشر ذلك هو الفترة التي تلت احتلال العراق سنة 2003.

- **إشكالية الدراسة:**

يطرح تناول موضوع الطائفية في العالم العربي بالدراسة قدرا من التساؤلات التي تقتضي عملية التعامل معها فهم لحالة الارتباط ما بين الوضع الطائفي من جهة وتحولات المنطقة العربية من جهة أخرى وبالتالي تصبح المشكلة البحثية مقترنة بما يمكن وصفه عمق الأثر السلبي للظاهرة الطائفية في العالم العربي، والسعي في المقابل لتجاوز ذلك نحو أطر من التعايش، والوضع السلمي للطوائف.

إن هذه العلائقية تصوغ إشكالية الموضوع التي يمكن عرضها في التساؤل التالي إلى أي مدى أثر الاختلاف في التركيبة البشرية للعالم العربي طائفيا على حالة الاستقرار فيه؟ وهل يمكن تجاوز ذلك بخواطر الاستقرار، التعايش؟

على ضوء هذه الإشكالية يمكن الفصل في ذلك بعرض أسئلة فرعية على النحو التالي:

ما هي أصول الوضع الطائفي في العالم العربي؟

ما هو دور العامل الخارجي في تثبيت الاختلاف الطائفي في العالم العربي؟

كيف يمكن التعامل مع الحالة الطائفية في خضم تحولات المنطقة العربية؟

- **فرضيات الدراسة:**

إن مناقشة العامل الطائفي و أثره على تحولات منطقة جغرافية بالكامل يتصل باستحضار جملة من الأفكار و الآراء التي يمكن بلورتها بنقاط ارتباط تستند إلى فرضية أساسية مفادها:

– أنه كلما فشلت أطر الضبط السياسي في الدولة كلما تم الاحتماء بالأطر الأدنى التي ترتبط بهوية الأفراد وعلى رأس ذلك الشعور بالانتماء إلى الطائفة.

– إن هذه الفرضية المركزية حين يجري إسقاطها على العالم العربي تكون أكثر ملائمة على نحو يتفوق على التبريرات الأخرى لحالة الضعف و التفكك المجتمعي.

– يمكن أن نعرض إلى فرضيات ترتبط بتسلسل الأفكار في هذا الموضوع على النحو التالي:

– تزداد الميول الطائفية في المجتمعات التي تكون في دائرة التنافس الخارجي نظير مواردها أو موقعها الجغرافي.

– يسعى السياسيون العرب إلى الحفاظ على الفرقة الطائفية لأجل التمكين لمناصبهم السلطوية.

–إن الحل الوحيد لمشكلة التنازع الطائفي في العالم العربي يمر عبر استراتيجية التعايش و الاستيعاب في الدولة المدنية.

- **مناهج الدراسة:**

إن مناقشة موضوع الطائفية في العالم العربي و انعكاساتها على أوضاعه الاجتماعية و الثقافية يكون عبر تنظيم الأفكار و ترتيبها وفهم صلة الارتباط بين متغيرات الدراسة حيث المتغير المستقل هو العامل الطائفي و المتغير التابع هو جملة التحولات المشار إليها أعلاه و بالتالي فإنه للثبات على ذلك فإن هذه الدراسة ستمارس الطابع الاستكشافي الوصفي بما يؤسس للقدرة على التحليل، ويحضر في ذلك الاستناد إلى المنهج التاريخي في عرض الأحداث وفهم تأثيراتها على ترسخ الحالة الطائفية بما في ذلك الفترة الاستعمارية و يسند المنهج التاريخي منهج دراسة حالة من خلال العمل على اختزال التشابهات بشأن مسار طائفي معين في حالة محددة و التي كانت أكثر حضورا في المثال اللبناني و العراقي وكذا في تصور الاستراتيجيات.

- **أدبيات الدراسة:**

لقد تم التطرق إلى موضوع الطائفية من طرف عديد الكتابات، ونذكر في هذا الصدد

01– كتاب " **المسألة الطائفية و مشكلة الأقليات**" للمفكر السوري **برهان غليون** الصادر ببيروت سنة 1979 عن دار الطليعة للطباعة والنشر، وتضمن هذا الكتاب مسألة الأقليات وواقعها و مشكلاتها خاصة في العالم العربي و الإسلامي كما تحدث عن النزاع الطائفي وربط الطائفية بالمجال السياسي، واستعمالها من طرف أصحاب السلطة

لتحقيق مصالحهم، وتناوله لموضوع الطائفية كان من واقع المجتمعات التي تعاني من صراعات طائفية على عكس المجتمعات العربية، ومن هنا كانت رؤية الكاتب لمصطلح الطائفية سلبية بالأساس.

02- كتاب **الطائفية في العراق** للكاتب **سعيد السامرائي** الصادر بلندن عن مؤسسة الفجر سنة 1993 ، تحدث فيه الكاتب عن مصطلح السنة والشيعة، وتطرق إلى دلالتها بشكل عام ، كما تحدث عن المشكلة الطائفية في العراق و أسبابها ، وقدم مجموعة من التعريفات حول الطائفية ، إلا أن رؤية الكاتب للطائفية كانت في معظمها عاطفية أكثر منها موضوعية في نظرنا، و هذا ما نلتمسه عن الألفاظ والمعاني التي استخدمها الكاتب.

03- **كتاب الطائفية بين السياسة و الدين** للكاتب **حسين موسى الصفار** الصادر سنة 2009 عن مركز الثقافي العربي ،و قد طرح الكاتب مسببات الطائفية وأقترح مجموعة من التوصيات التي ينبغي العمل بها لمواجهة الفتنة الطائفية، كما قدم العديد من الحوارات التي أقيمت في هذا المجال ،لكنه طرح مصطلح الطائفية كمفهوم سلبي اعتمادا على ما خلفته الفتن الطائفية خاصة في العراق.

04- مقال لبرهان غليون تحت عنوان " **نقد مفهوم الطائفية** " منشور في مجلة الحوار المتمدن ، العدد 1840 و ذلك بتاريخ 28فيفري 2007 و قد تحدث فيه عن مفهوم الطائفية حيث أكد فيه على أن الطائفية تنتمي إلى مجال السياسة كما نفى وجود علاقة بين الطائفية و تعدد الديانات و المذاهب.

05- مذكرة لنيل شهادة الماستر للطالب مزابية خالد من جامعة ورقلة الجزائر المقدمة 2013/06/18 والتي تحدث فيها عن **أثر الطائفية السياسية في الاستقرار السياسي** وقدم دراسة حالة لبنان.

➢ صعوبات الدراسة:

تخللت الدراسة جملة من الصعوبات أهمها:

– تشعب الرؤى حول موضوع العامل الطائفي وصعوبة ضبطه.

– صعوبة الإلمام بالإطار النظري للدراسة و ذلك بسبب التناول السطحي و الشعبوي لموضوع الطائفية.

– ارتباط معظم الدراسات بحالة معينة و تفسير موضوع الطائفية السياسية على أساس تلك الحالة المنفردة.

– تظهر في كثير من الأحيان ذاتية الكاتب في تناوله لموضوع الطافية بحكم انتمائه لطائفة معينة و بالتالي تصبح العاطفة تتحكم في الباحث أكثر من الموضوعية و الحياد.

➢ تفصيل الدراسة:

تعرضنا في الفصل الأول من هذه الدراسة بالتطرق إلى حلقة المفاهيم حيث عرضنا تعريف الطائفية، و بعض المفاهيم التي تتقاطع معها ، كالإثنية ،العرقية ، القومية و المذهب ، و الدين ثم تطرقنا إلى الخلفية التاريخية لتجذر هذه الظاهرة في السياق العربي و الإسلامي، وكذلك حاولنا عرض بعض النظريات العنصرية في الخطاب الديني و السياسي ، ثم أشرنا إلى النظريات الطائفية في السياسة الأمريكية.

و أشرنا في الفصل الثاني إلى علاقة الطائفية بهشاشة الدولة أو الفشل الدولاتي في العالم العربي ، و دور العامل الخارجي في تثبيت الانقسام الطائفي و كيف أثرت الطائفية في التشكل الاجتماعي الذي تراوح بين الإقصاء و الإبادة كذلك وضحنا مفهوم الطائفية السياسية.

أما الفصل الثالث فقد ركزنا على أهمية العامل الطائفي في تحولات المنطقة العربية ، و ما ترتب عنه من حروب أهلية و عرضنا نماذج كالحرب الأهلية في كل من

لبنان و سوريا و العراق و اليمن كما تطرقنا للتغيرات الاقتصادية و كيف كانت الطائفية مسهلا للاحتلال و الهيمنة الخارجية ، ثم حاولنا تقييم الآثار السلبية للطائفية و عرضنا الطروحات الاستيعابية كبديل للوضع الطائفي ثم عرضنا طروحات الحكم الراشد في مجابهة الطائفية.

◄ الفصل الأول

المسألة الطائفية في العلاقات الدولية

الفصل الأول: المسألة الطائفية في العلاقات الدولية

شهد تاريخ العلاقات الدولية أنماطا من التنازع والتعاون، وتأصلت هذه الأنماط في سلوك الجماعات والأفراد، ولما كان للتنازع كما للتعاون مبررات، شكل الإحساس بالانتماء للمجموعة الواحدة وإدراك تباين مصالحها مع إزراء المجموعات الأخرى، الإطار الأكثر حضورا في التبرير، لذا فإن الانتماء للطائفة كإطار للتجمع هو واحد من أهم المسائل في العلاقات الدولية، خصوصا مع تبلور مفهوم الدولة الوطنية ضمن النظام الويستفالي، وصعود القومية لفترة جعلت الاحتماء والسعي للحفاظ على الهوية والخصوصية سبيلا لإثارة الحروب، وتبرير وحشية كثير من ممارسات الإبادة والتهجير والإقصاء.

إن دراسة المسألة الطائفية في العلاقات الدولية يؤسس لتناول مفاهيمي وأخر نظري، كل ذلك يمر عبر تتبع تاريخي لتبلور مفهوم الطائفة، وتفعيل ذلك في سلسلة التحولات التي عرفتها مواطن العلاقات الدولية المختلفة.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي في الوضع الطائفي.

يتصل الموضوع الطائفي بإثارة مجموعة من المفاهيم، سواء ما يعرف الظاهرة بحد ذاتها، أو ما يميزها عن عديد المفاهيم الأخرى، وهذا التموضع سيعمل على تجلية النقاش بشأن أثر العامل الطائفي في مسار العديد من الظواهر السلبية، وعلى هذا النحو يمكن الانطلاق في تعريف مصطلح الطائفية ضمن السياق التالي:

المطلب الأول: حلقة المفاهيم في الوضع الطائفي.

إنه ولأجل التعامل مع ارتباطات مفهوم الطائفية لا بد لنا من تجلية جملة من المفاهيم في هذا السياق، وأن يسبق ذلك استعراض للتعريف اللغوي ثم الاصطلاحي، مستعينين في ذلك بتتبع الاشتقاق اللغوي وتمييز المفهوم عن المفاهيم المقاربة أو المتقاطعة معه، ليعقب ذلك عرض للتعريفات المتصلة بمفهوم الطائفية والتي نراها في سياق بحثنا.

الفرع الأول: التعريف اللغوي و الاصطلاحي

أولا: التعريف اللغوي

إن أصل الطائفية لغة هو كلمة الطائفة، وهي في الشيء جزء منه، في التنزيل الكريم:

"وليشهد عذابها طائفة من المؤمنين"[1]؛

والطائفة الرجل الواحد إلى الألف، وقيل الرجل الواحد فما فوقه، ويقال طائفة من الناس، وطائفة من الليل، والطائفة الجماعة من الناس وتقع على الواحد كأنه أراد نفسه طائفة.[2]

ويذكر العلامة اللغوي مجد الدين محمد بن يعقوب في القاموس المحيط أن الطائفة من الشيء القطعة منه، أو الواحد فصاعدا أو إلى الألف، أو أقلها رجلان أو رجل فيكون بمعنى النفس.[3]

كما نجد الطائفة معرفة بمعتقدها كما قال تعالى:

"ودت طائفة من أهل الكتاب لو يضلوكم وما يضلون إلا أنفسهم وما يشعرون"[4].

ثانيا: التعريف الاصطلاحي للطائفية:

على ضوء التوضيح المقدم فيما يخص الجانب اللغوي، يمكن التطرق إلى التعريف الاصطلاحي للطائفية، وذلك من خلال إعطاء عدة تعاريف لهذا المفهوم، إما على اعتبار أن الطائفة: هي مذهب ديني مقصور على عشيرة أو قبيلة أو شعب معينين، وإما

---

[1]: سورة النور، الآية 2.

[2]: ابن منظور، لسان العرب: تحقيق عبد الله الكبير، محمد حسب الله، هاشم الشاذلي (القاهرة: دار المعارف، 1981)، 2723.

[3]:مجد الدين الفيروز آبادي، القاموس المحيط: تحقيق مكتب التراث في مؤسسة الرسالة وإشراف محمد العرق سوسي (بيروت: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع ط8، 2005)، 833.

[4]: سورة آل عمران، الآية 69.

أن الطائفة هي علاقة انتماء إلى طائفة معينة، ونورد هنا تعريفا لبرهان غليون الذي يعتبر من أكثر الكتاب العرب الذين أسهبوا في دراسة مفهوم الطائفة، حيث يقول:

"الطائفية تنتمي إلى مجال السياسة، لا إلى مجال الدين، وهي تعني مجموعة الظواهر التي تعبر عن استخدام العصبيات الطبيعية، الدينية والاثنية والزبائنية المرتبطة بالمحسوبية والمافيا، وذلك من أجل الالتفاف على قانون السياسة العامة، وتحويل الدولة والسلطة العمومية في إطار لتوليد إرادة عامة ومصلحة عمومية إلى أداة لتحقيق مصلحة جزئية".[1]

يمكن أيضا وضع تعريف آخر للطائفية، وهو لحسين العادلي:

"الطائفية السياسية منهج يقوم على تسييس الانتماء الطائفي للمواطنين وأدلجته في الحياة السياسية، وهي تعارض فكرة العقد الاجتماعي الذي يفترض بالدولة وجود مجموع مواطنين أحرار متكافئين ومتساوين، بغض النظر عن هوياتهم الاجتماعية"[2].

في حين يعتبر المفكر العربي "عزمي بشارة":

"الطائفية على أنها ظاهرة حديثة أبعد ما تكون عن تجديد مصالح الأمة، بل تسعى إلى ضمان مصالح ضيقة للطائفة وأفرادها، وتؤدي إلى تهميش المصالح الوطنية و القومية "

ونورد هنا تعريف شاربل نحاس على الرغم من أن الكاتب يرى بأن الطائفية السياسية تحمل نتائج سلبية في الواقع إلا أنه ينظر إليه من الجهة القانونية كونه يعد شكل من أشكال التنظيم السياسي للمجتمع، حيث يتم تنظيم جهاز الدولة على أساس

---

[1]: برهان غليون، "نقد مفهوم الطائفة"، الحوار المتمدن 1840(2007)، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=89869

[2]: حسين درويش العادلي، الطائفية المجتمعية والطائفية السياسية اطلع عليه بتاريخ 02 مارس، 2017، http://almowtennews.com/pdf.php?id=38098

الارث التاريخي والديني للمؤسسات (المدارس، الشركات، الجمعيات الخيرية، الشركات العقارية، المحاكم، الجامعات، الصحف).[1]

يعرّف عبد الوهاب الكيالي في مؤلفه "موسوعة السياسة"؛ الطائفية Secterialism على أنها نظام اجتماعي سياسي متخلف، يركز على معاملة الفرد كجزء من فئة دينية تنوب عنه في مواقفه السياسية، وتشكل مع غيرها من الطوائف الجسم السياسي للدولة، وهذا النظام هو كيان ضعيف، لأنه مكون من مجتمع تحكمه الانقسامات العمودية التي تشق وحدته وتماسكه.[2]

على ضوء هذه التعاريف، نلاحظ أن المذهب الديني مقصور على جماعة معينة هي الطائفة، أما الطائفية قد تعدت إلى علاقة الانتماء، فمن أجل أن نحدد جماعة معينة، ونقول عنها أنها طائفة لا بد من تتبع تاريخ هذه الجماعة، وهل حدث في تاريخها تحول من مذهب ديني مقصور على عشائر أو قبائل معينة هذا أولا، أما ثانيا: أن لا تدعو هذه الجماعة غيرها من الأفراد والجماعات إلى الانتماء إلى المذاهب، ولا تحاول نشره بين جماعات أخرى.

الفرع الثاني: تميز الطائفة عن المصطلحات المقاربة لها

عند الحديث عن الطائفية نجد عدة مفاهيم ومصطلحات قد تستعمل للوهلة الأولى كمرادفات للطائفية، لكن عند التمحيص نلاحظ أن هناك تباينا كبير في المعنى، ومن بين هذه الأمثلة:

1- تميز الإثنية عن الطائفية :

تمثل الإثنية ظاهرة تاريخية تعبر عن هوية اجتماعية، تستند الى ممارسات ثقافية معينة ومعتقدات متفردة، والاعتقاد بأصل وتاريخ مشترك، وشعور بالانتماء إلى جماعة

---

[1] :charbel nahas, le confessionnalisme au liban, de fonctionnement discursif et idéologique vevs une position du probléme, ecole des houtes etudes en sciences sociales, 1980, p13

[2] : عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1979)، 768.

تؤكد هوية أفرادها، في تفاعلهم مع بعضهم ومع الآخرين ويرى "جوزيف رودولف" أنّ الإثنية كانت تعرف تقليديا في ضوء الصفات الوراثية والعرقية المشتركة، وأن تعريف الإثنية لا ينحصر فقط في الاختلافات الجنسية أو اللغوية، ولكن ينصرف أيضا للاختلافات الدينية لأن العنصر المحدد لتعريف الاثنية هو نظرة الجماعة لنفسها".

إن الأثنية Ethnicity جاءت من الكلمة اليونانية Ethno والتي تعني شعبا أو قبيلة، وقد تم استخدام هذه الكلمة لأول مرة في اللغة الانجليزية في القرن (14م) الرابع عشر الميلادي، وكانت تستخدم للإشارة إلى الأفراد المهمشين، أو المكروهون، والأثنية مفهوم حديث الاستعمال في العلوم الاجتماعية.[1]

فمنذ خمسينات القرن الماضي أصبح اللفظ يستخدم للدلالة على جماعة بشرية، يشترك أفرادها في العادات والتقاليد واللغة والدين، وأي سمات أخرى مميزة، كالأصل والملامح الفيزيقية الجسمانية، وتعيش في إطار مجتمع واحد جماعة أو جماعات أخرى، تختلف عنها في إحدى أو بعض هذه السمات.[2]

إذا فهو مصطلح يشير إلى جماعة لا تعرّف بالنظر إلى المؤسسات السياسية، ولكن بالنظر إلى علاقات الدين أو اللغة أو الروابط الإقليمية السائدة.

تشير الموسوعة البريطانية للجماعة العرقية والاثنية، إلى أنها جماعة اجتماعية أو فئة من الأفراد في إطار مجتمع أكبر، تجمعهم روابط مشتركة من العرق واللغة، والروابط القومية أو الثقافية، لكن هناك تعريفات أخرى ترتكز على علاقات القوة في المجتمع، فترى الجماعة الاثنية على أنها تلك الجماعة التي تعرف نفسها، وتعرف من جانب الآخرين على أساس أنها حائرة لمقومات ثقافية مختلفة عن الجماعات المسيطرة، الأمر

---

[1]: مرابط رابح، "أثر المجموعة العرقية على استقرار الدول: دراسة حالة كوسفو"(أطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر باتنة، السنة)، الصفحة.

[2]: عبد الحافظ أحمد، الدولة والجماعات العرقية: دراسة مقارنة للسياسة الروسية اتجاه الشيشان وتتارستان 1991-2000 (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2005)، 31.

الذي يؤثر في حقوقها في المساواة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في محيطها الأشمل.[1]

2- تميز الاقلية عن الطائفية:

كثيرا ما تستعمل كلمة أقلية في اللغة الانجليزية، ومن ذلك مصطلح أقلية لغوية(Minority Lunguistic)، أقلية لغوية ثقافية(Minority Ethnolingnistic)، الأقلية العرقية، الأقلية الثقافية العرقية(Cultural Ethnico)، الأقلية القومية (National Minorty)[2]

إن الأصل اللغوي لكلمة أقلية في تعريف القاموس المحيط هي كلمة قل يقل فهو قليل، ويقال أقلّه جعله قليل، وقوم قليلون وأقلاء قلل وقليلون.[3]

وجاء في منجد اللغة والإعلام، قل وقلا ضده كثرة. [4]

أما الموسوعة السياسية نجدها تشير إلى مجموعة من سكان قُطر، أو اقليم أو دولة ما تخالف الأغلبية في الانتماء العرقي.[5]

هناك تعريف آخر نجده أشمل من هذه التعاريف في هذا الصدد، مفاده أن الأقلية هي الجماعة أو الجماعات العرقية ذات الكم البشري الأقل في مجتمعهم، التي تتمايز عن غيرها من السكان من حيث السلطة أو السمات الفيزيقية، أو اللغة أو الدين أو الثقافة، ويكون أفرادها مدركين لمقومات ذاتيتهم وتمايزهم، ساعين على الدوام إلى الحفاظ عليها، وغالبا ما تكون هذه الجماعة أو الجماعات في وضع غير مسيطر في ذلك المجتمع. كما يعاني كثيرا منها بدرجات متفاوتة من التميز والاضطهاد، والاستعباد في شيء قطاعات المجتمع السياسة والاجتماعية والاقتصادية [6]

---

[1]: حيدر ابراهيم علي وميلاد حنا، حوارات القرن الجديد: أزمة الاقليات في الوطن العربي (دمشق: دار الفكر، 2002)، 12.

[2]: مرابط، أثر المجموعة العرقية على استقرار الدول، 15

[3]: ظاهر الزاوي والطرابلسي، ترتيب القاموس المحيط: ج3 (القاهرة: مطبعة الاستقامة، السنة)، 4.

[4]: المنجد في اللغة والاعلام: ط 34(بيروت، دار الشرق، 1986)، 647-648

[5]: حيدر وحنا، حوارات القرن، 21

[6]: ايدابير أحمد، "التعددية الاثنية والامن المجتمعي: دراسة حالة مالي"(رسالة ماجستر، جامعة الجزائر، 2012)، 21.

3- تمييز الدين Religion عن الاثنية:

لغة: أصل الكلمة دان، وخضع، وذل وهو طاعة المرء والتزامه بما يعتنقه من فكر ومبادئ، كما ينبني على الدين المكافأة والجزاء.

أما الدين اصطلاحا: فهو جملة المبادئ التي تدين بها أمة من الأمم اعتقادًا أو عملاً.

الدين لغة: من دان يدين دينا وديانة، ولكلمة الدين معان عديدة منها:

- **الجزاء:** وقد استعملت كلمة الدين بمعنى الجزاء في القرآن الكريم منها قول الله عز وجل:

"ملك يوم الدين"[1]، أي مالك يوم الجزاء.

وقوله تعالى:

"وإن الدين لواقع" [2] أي كما تجازى تجازى.

- **الطاعة:** واستعمل الدين بمعنى الطاعة في القرآن الكريم نذكر منها: قول الله عز وجل

"وله ما في السموات والأرض وله الدين واصبا أفغير الله تتقون"[3]

وقوله تعالى:

" قاتلو الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرّمون ما حرّم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون"[4]

وقد استعملت في الأحاديث الشريفة بمعنى الطاعة في مواطن كثيرة منها "العلم دين يدان به"، وأي طاعة يطاع الله به ودان الرجل بالإسلام دينا، أي تعبد الرجل بالإسلام وتدين به، وهناك ديانات سماوية (الإسلام، المسيحية، اليهودية) وديانات وثنية (البوذية، الكونفوشيوسية، الطاوية، ... الخ).

---

[1]: سورة الفاتحة، الآية 4.

[2]: سورة الذاريات، الآية 6.

[3]: سورة النحل، الآية 52.

[4]: سورة التوبة، الآية 29.

جاء في لسان العرب لابن منظور في معرض تعريفه الاشتقاقي لكلمة دين في مادة دين ديّان من أسماء الله عز وجل، معناه الحكم والقاضي.[1]

وجاء في كتاب الجرجاني "الدين وضع إلهي يدعو أصحاب العقول إلى قبول ما عند الرسول صلى الله عليه وسلم" كما جاء فيه أيضا الدين والملة متحدان بالذات، ومختلفان بالاعتبار، إلا أن الشريعة من حيث أنه يرجع اليها تسمى مذهبا: وقيل الفرق بين الدين والملة والمذهب أن الدين منسوب إلى الله تعالى، والملة منسوبة إلى الرسول صلى الله عليه وسلم والمذهب منسوب إلى المجتهد.

4- تمييز المذهب:Doctrine عن الطائفية:

لغة:

مصدر ميمي يطلق على الطريق ومكان السير والمرور والذهاب، وذهب به، وأذهبه غيره: أزاله، والمذهب المتوضأ لأنه يذهب إليه، والمذهب: المعتقد الذي يذهب إليه.

أما المذهب اصطلاحا فله عدة معان:

أ- المعتقد الديني الذي يعتقد الرجل كقولنا: الرجل هذا على مذهب أهل السنة والجماعة، أي على معتقدهم.

ب- الطريقة الفكرية التي يذهب اليها الرجل من غير الدين، كقولنا اتخذ فلان الماركسية مذهبا له، وهذه الطريقة الفكرية تشمل مجموعة من المبادئ والأفكار والمعتقدات، يخالفون بها معتقدات غيرهم من الناس. [2]

يطلق المذهب عند علماء الفقه على الاحكام الفقهية المستفادة من أدلتها بطريق الاجتهاد، ويطلق المذهب في الحقيقة على ما ذهب اليه إمام المذهب من الاختيارات

---

[1]: رفيق عبد السلام، في العلمانية والدين والديمقراطية المفاهيم والسياقات (لبنان: مركز الجزيرة للدراسات الطبعة الأولى، 2007).

[2]:"مصطلحات في الأديان: الحلقة السابعة تعريف المذهب"، اطلع عليه بتاريخ 02 ماي، 2017، http://www.alagidah.com.showthread

والاحكام المنسوبة اليه، فالمذهب الحقيقي يطلق على فقه إمام المذهب، فمثلا فقه الامام، أحمد ومذاهب الأئمة التي اشتهرت وعمل أصحاب الأئمة من بعدهم على نقلها وتحويرها، وتنقيحها بقيت تحمل اسم إمام المذهب. [1]

5- تمييز القومية Nationalism عن الاثنية:

قبل أن نخوض في التعريف بمفهوم القومية، تجدر الإشارة إلى أنّ هذا المفهوم قد تعددت تعريفاته، وذلك لتعدد الباحثين المنشغلين بهذا المفهوم، مصطلح القومية مفهوم حديث النشأة أي في العصر الحديث مصدرها اللغوي من القوم من فعل قام، قوم ويقال قومي من يؤمن بوجوب معونته لقومه، والقومية اسم مؤنث منسوب إلى قوم[3]؛

إذا فالقومية هي مجموعة من الصفات والمميزات والخصائص والارادات التي ألفت بين الجماعة وكونت منهم أمة، كوحدة المواطن، واللغة والثقافة والتاريخ والمصير وأحيانا العرف والدين والعادات والتقاليد ...الخ، فهناك تلازم بين مفهوم القومية ومفهوم الأمة والشعور القومي، أي الشعور بالانتماء إلى وطن، إلى أمة، وهناك تعريف على أنها الميل والشعور بالانتماء إلى جماعة حضارية معينة ورغبة في المجتمع والترابط لتحقيق غايات وأهداف مشتركة في ظل احساس عام بوحدة المصير[1].

يقول حسن حنفي:

> "ثم تتولد الذاتية المشتركة من داخل الأوطان إلى خارجها في القوم الذين ينتشرون خارج حدود الأوطان، حينئذ تصبح الأوطان والأقطار، أو بتعبير القدماء الأمصار. ويصبح القوم هم الوطن الأكبر، ومنها اشتقت القومية،

---

[2] : "المذهب"، اطلع عليه بتاريخ 02 ماي، 2017، http://ar.wikipedia.org

[3] : مرابط، أثر المجموعة العرقية على استقرار الدول، 20.

[1]: مقلد اسماعيل، العلاقات السياسية (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1991)، 97.

ومكونها الاساسي اللسان وليس الدين، أو الطائفة، أو المذهب أو الجيش أو حتى الجغرافيا بمعنى بقعة من الأرض"[1]

إن القومية لها مفهومان أحدهما اجتماعي والآخر سياسي، حيث يبرز المفهوم الاجتماعي لكيان القومية باعتبارها رابطا تربط الفرد بكائن اجتماعي يتحد أفراده في اللغة والتاريخ والثقافة والمصالح المشتركة، وتتمثل هذا الكائن الاجتماعي في الأمة، أما المفهوم السياسي للقومية فمفاده أن القومية هي عقيدة سياسية، قوامها الشعور القومي الذي يدفع أبناء الامة إلى الاعتقاد بأنهم مجموعة بشرية متمايزة عن غيرها من الجماعات، لها كيانها الذاتي وتطلعاتها القومية، كما أن لها الحق في أن تنتظم في وحدة سياسية مستقلة عن غيرها، وأن تنظم كيانها القومي تنظيما اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا بما يحقق شخصيتها القومية.[2]

[1]: حسن حنفي، اللغة والهوية في الوطن العربي: اشكاليات تاريخية وثقافية وسياسية (مكان النشر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سنة النشر)،195.

[2]:وهبان أحمد، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر: دراسة الأقليات والجماعات والحركات العرقية (الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 1997)، 5.

المطلب الثاني: الخلفية التاريخية لتجذر ظاهرة الطائفية

إن الظاهرة الطائفية ليست وليدة الفترة المعاصرة، وإنما تمتد بجذورها التاريخية إلى قرون خلت، وذلك لأن احتشاد الأفراد وراء رمز أو هوية أو انتماء إنما أملتها تطورات المجتمع البشري، بما أوجدته الأحداث والعقائد من تمايز بين الأفراد، وكلما مر الزمن صار تأصّل وتعمق خطوط التقسيم واضحا، ولهذا فإن دراسة المسألة الطائفية تقترن أكثر بضرورة العودة إلى ما يمكن وصفه بالتفعيل الأول للانتماء الطائفي ثم التطورات التاريخية المتعاقبة والمتصلة بذلك التفعيل.

يعتبر الكثير من المؤرخين و الباحثين أن الظاهرة الطائفية التي نعيشها اليوم تعود جذورها التاريخية إلى صدر الإسلام عندما وقعت الخلافات السياسية الحادة بين الصحابة أو ما يعرف **بالفتنة الكبرى** و ما تلاها من أحداث و فيما يلي سرد لأهم وقائع و أسباب و تداعيات هذه الفتنة على وحدة الأمة العربية والإسلامية.

أولا : استشهاد الخليفة عثمان بن عفان و بداية الانقسام:

تولى الخليفة الراشدي عثمان بن عفان الخلافة سنة 23 هـ و عمره ناهز السبعين عاما في وقت اتسعت فيه رقعة الدولة الوليدة بفضل الفتوحات الاسلامية التي امتدت إلى الكوفة و البصرة و بلاد فارس و الشام و مصر.[1]

و مع اتباع عثمان بن عفان سياسة غير حازمة لا سيما اتجاه بعض الولاة الأمويين المحسوبين عليه الذين أساؤوا استخدام السلطة و النفوذ الأمر الذي أثار روح المعارضة من أهل الأقاليم ضد سياسات المركز خاصة في النصف الثاني من ولايته[2] ، و كان من بينهم صحابة كبار مثل أبي ذر الغفاري ، عمار بن ياسر و عبد الله بن مسعود

[1] حسن ابراهيم حسن ، تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي ، ج1 ، بيروت ، 1996 ، 214.

[2] محمد بن المختار الشنقيطي : الخلافات السياسية بين الصحابة ، الشبكة العربية للأبحاث و النشر . بيروت ، 114

و غيرهم و مع تراكم الأخطاء السياسية و بقائها دون حل جذري تأزم الموقف سنة 35 هـ مع بداية موسم الحج توافدت جماعات من ثوار الأقاليم و معهم سفهاء القوم ورعاعهم إلى المدينة المنورة عاصمة الخلافة للضغط على عثمان بن عفان هذا الأخير الذي أرسل جوابا إلى وفد مصر يضمن فيه أمنهم و سلامتهم.[1]

و في الطريق اعترضوا حامل البريد و فتشوه فاكتشفوا أن مضمون الكتاب المرسل إلى والي مصر "هو ان يستأصل شأفة هذا النفر و ينكل بهم قتلا و تصليبا" فعادوا إلى المدينة و دخلوا على عثمان فأغلظ الإيمان على أنه ما كتب و لا أمر بكاتبة هذا الكتاب و لا علم له به ، فطلبوا منه تسليم مروان بالحكم الذي تحوم حول الشبهات بأنه هو من وراء الكتاب لكن عثمان رفض طلبهم فحاصروه لمدة ثلاثة أسابيع دون يأمر عثمان جنوده بالتصدي لهم لأنه أبى أن تراق دماء المسلمين بسببه و مع تخوفهم من وصول المدد إلى المدينة عجلوا بإقتحام منزله من الخلف فقتلوه، وهو يقرأ المصحف الشريف فانتضح الدم على قوله تعالى :﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾[2]

ثانيا: قميص عثمان و موقعتا الجمل و صفين:

بعد مقتل عثمان بن عفان مباشرة بايع كبار الصحابة الإمام علي بن أبي طالب لخلافة المسلمين، وانتقل إلى الكوفة ونقل عاصمة الخلافة إلى هناك، وفي الوقت الذي توقع فيه أهل الشام و بني أمية أخذ الثأر من قتلة عثمان بادر الخليفة الجديد علي بعزل جميع ولاة سلفه و تأجيل ملاحقة القتلة حتى تستب الأوضاع الأمر الذي أثار حفيظة معاوية بن أبي سفيان والي الشام الذي رفض المبايعة قبل الثأر من القتلة مستعملا قميص عثمان المخضب بالدماء لكسب التأييد.[3]

---

[1]: حسن ابراهيم حسن ، مرجع سابق ،216

[1] نفس المرجع

[2]

و في الوقت الذي كان جيش الخلافة يستعد للتحرك نحو تأديب معاوية و أنصاره في الشام تحرك الصحابيان طلحة بن عبيد الله و الزبير بن العوام و معهما عائشة أم المؤمنين نحو البصرة للمطالبة بالثأر من القتلة و مع سوء التفاهم الذي وقع بين الطرفين حول الطريقة التي سيتم بها أخذ الثأر وقعت المعركة التي عرفت تاريخيا بموقعة الجمل سنة 36 هـ نسبة إلى الجمل الذي كانت تركبه عائشة أم المؤمنين و كان من نتائجها انتصار جيش علي و مقتل الآلاف من كلا المعسكرين من بينهم طلحة و الزبير في خضم هذه الفتنة ، فبعد أن وضعت الحرب أوزارها أكرم علي أم المؤمنين عائشة وطلب من جنده عدم الإجهاز على الجرحى من جند البصرة، وألا يتبعوا هاربًا ولا يدخلوا دارًا ولا يحوزوا مالاً ولا يؤذوا امرأة ولا طفلاً إلا من قاتل مُصِرًا معاندًا[1].

بعد الانتهاء من تداعيات حرب الجمل بقي معاوية بن أبي سفيان مصرا على موقفه بعدم المبايعة و ضرورة الثأر لمقتل عثمان و مع فشل كل محاولات التهدئة إلتقى الجمعان في موقعة صفين سنة 37 هـ مع بداية شهر صفر استمر القتال على مدار تسعة ايام قتل فيها الآلاف من الطرفين و في الوقت الذي بدأت فيه كفه النصر تميل لصالح جيش علي أشار عمرو بن العاص على معاوية بأن يحملوا المصاحف على سيوفهم و يطلبوا تحكيم كتاب الله كحيلة لربح الوقت و بث الارتباك في صفوف الخصم.[2]

اتفق الطرفان على مبدأ التحكيم، فاختار أهل الشام عمرو بن العاص مفاوضا عنهم و بالمقابل اختار أهل العراق أبا موسى الأشعري ، بعد اجتماع الحكمان في دومة الجندل في الموعد المحدد حسب المتفق عليه، إلا أنهما لم يتفقا على شيء بل رجعا من غير تفاهم. [3]

---

[1] راغب السرجاني ، موقعة الجمل اطلع عليه بتاريخ: 2017/04/05
موقعة_الجمل-/http://islamstory.com

[2] راغب السرجاني ، موقعة صفين ، اطلع عليه بتاريخ: 2017/04/05
موقعة_صفين -/http://islamstory.com

- [3] المرجع نفسه.

وأراد علي بن أبي طالب أن ينهض مرة أخرى لقتال أهل الشام فاستنهض من انشقوا عنه من **الخوارج** لكنهم امتنعوا عن الخروج معه واتهموه بالكفر والفسوق مما جعل خروجه إلى الشام يتحول إلى معركة بينه وبينهم عرفت بـ : **موقعة النهروان** تغلب فيها عليهم واستأصل شأفتهم وقضى عليهم إلا قليلا ، ومنذ ذلك الحين أخذ موقف علي بن أبي طالب يتراجع بسبب تخاذل أنصاره وتعنتهم ، وفي المقابل أخذ موقف معاوية بن أبي سفيان وأهل الشام يتقدم واستمر السجال بينهم دون تحقيق أحد من الطرفين مكاسب حاسمه .[1]

حيث انتهى هذا السجال الذي استمر زهاء سنتين بقيام ثلاثة من الخوارج هم : عبد الرحمن بن ملجم البراك بن عبد الله التميمي وعمرو بن بكر التميمي وعقدوا العزم على التخلص من كل من: علي بن ابي طالب ومعاوية بن أبي سفيان وعمرو بن العاص، إذ رأوا بنظرهم القاصر أن هؤلاء هم سبب الفتن والمصائب التي حلت بالأمة فقرروا التخلص منهم ، وقد تمكن عدو الله عبد الرحمن بن ملجم من طعن علي بن ابي طالب حيث استشهد (رضي الله عنه) في مسجد الكوفة وهو خارج لصلاة الفجر سنة (40 هـ) بينما أخفق صاحباه في قتل معاوية وعمرو بن العاص[2].

آل الأمر من بعد إلى تولية الحسن بن علي الخلافة إلا أنه تنازل عنها طواعية لمعاوية حقناً لدماء المسلمين وجمعاً لهم على إمام واحد، وقد سمي ذلك بعام الجماعة وانقضى بذلك عصر الخلافة الراشدة وابتدأ عصر بني أمية[3].

ثالثا: عودة الاضطرابات بعد تولية معاوية بن أبي سفيان ابنه يزيد (موقعة كربلاء)

غير أن هذه الهدنة لم تعد اللحمة بشكل كامل للأمة فقد بقي أنصار علي و آل البيت (الشيعة) من جهة و الخوارج من جهة أخرى في شكل معارضة سياسية شرسة سرعان ما تعود لحمل السلاح بعد نهاية خلافة معاوية بن ابي سفيان.

- [1] المرجع نفسه.
- [2] المرجع نفسه.
- [3] المرجع نفسه.

فقد فاجأ "معاوية بن أبي سفيان" الأمة الإسلامية بترشيح ابنه "يزيد" للخلافة من بعده في وجود عدد من أبناء كبار الصحابة، وبدأ في أخذ البيعة له في حياته، في سائر الأقطار الإسلامية، بالترغيب تارة وبالترهيب تارة أخرى، ولم يعارضه سوى أهل الحجاز، وتركزت المعارضة في الحسين بن علي، وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن الزبير.[1]

توفي معاوية بن أبي سفيان سنة 60هـ، وخلفه ابنه يزيد؛ فبعث إلى واليه بالمدينة لأخذ البيعة من الحسين الذي رفض أن يبايع "يزيد"، كما رفض –من قبل– تعيينه وليًّا للعهد في خلافة أبيه معاوية، وغادر المدينة سرًّا إلى مكة واعتصم بها، منتظرًا ما تسفر عنه الأحداث. تحفيز للخروج رأى أهل الشيعة في الكوفة أن الفرصة قد حانت لأنْ يتولى الخلافة الحسين بن علي، بعدما علموا بخروجه إلى مكة؛ فاجتمعوا في بيت زعيمهم "سليمان بن صرد"، واتفقوا على أن يكتبوا للحسين يحثونه على القدوم إليهم، ليسلموا له الأمر، ويبايعوه بالخلافة، وتتابعت رسائل أشراف الكوفة إلى الحسين، كلها ترغبه في الحضور، حتى بلغت خمسين رسالة. وأمام هذه الرسائل المتلاحقة، ووعود أهل الكوفة الخلابة بالنصرة والتأييد، استجاب الحسين لدعوتهم.[2]

في العاشر من محرم كانت المعركة وقبل أن تبدأ لجأ جيش عبد الله ابن زياد والي العراق إلى منع الماء عن الحسين وصحبه، فلبثوا أيامًا يعانون العطش، يستهدفون من ذلك إكراه الحسين على التسليم، ثم بدأ القتال بين قوتين غير متكافئين فكان مع الحسين اثنان وثلاثون فارسًا وأربعون راجلاً، في حين يبلغ جيش أعدائه أكثر من أربعة آلاف، يكثر فيهم الفرسان وراكبو الإبل، ويحملون صنوفًا مختلفة من السلاح، ومع هذا التفاوت فقد أظهر الحسين ومن معه ضروبًا عجيبة من الشجاعة والإقدام، وتساقطوا واحدًا بعد الآخر وهم ملتفون حول الحسين، ويقاتلون بين يديه، وتعدى القتل الرجال المقاتلين إلى الأطفال والصبيان من عِترته وآل بيته، ولم يبق إلا هو، يقاتل تلك الجموع المطبقة

– [1] حسن ابراهيم حسن: تاريخ الإسلام ، 234

– [2] نفس المرجع.

عليهم، حتى أثخنوه بالجراح؛ فسقط قتيلاً، ثم قطعوا رأسه الشريف وأرسلوا به إلى يزيد بن معاوية، ولم ينج من القتل إلا "علي زين العابدين بن الحسين"، فحفظ نسل أبيه من بعده.[1]

وكانت نتيجة المعركة واستشهاد الحسين على هذا النحو، مأساةً مروِّعة أدمت قلوب المسلمين وهزت مشاعرهم في كل مكان، وحركت عواطفهم نحو آل البيت و التبرك بآثارهم و أصبح محور النضال الشيعي هو الثأر لمقتل الحسين فكانت كربلاء سببًا في قيام ثورات عديدة ضد الأمويين، حتى انتهى الأمر بإسقاط الخلافة الأموية بعد تحالف العلويين و أبناء عمومتهم العباسيين تحت لواء الدعوة العباسية التي أنهت الخلافة الأموية سنة 132 هـ .

رابعا: العصر العباسي و بداية تحول المعارضة السياسية إلى طوائف مستقلة في الفقه و العقيدة.

شهدت السنوات الأخيرة من العصر الأموي تحول عدد من التيارات السياسية إلى مذاهب في الفقه أو العقيدة وتبلور هذا الاتجاه بصورة أوضح في العصر العباسي، رغم أن السمات السياسية بقيت أكثر وضوحاً من الدينية، وبالتالي فإن تصنيف المذاهب والفرق كان أقرب إلى السياسي منه إلى الديني واستمر هذا الحال حتى القرن الرابع الهجري ، وعندئذ ظهر النموذج الأكثر اكتمالاً للمذهب الديني الخالص، الذي يضم بالإضافة إلى المدرسة الفقهية، منظومة آراء خاصة في الاعتقاد، وقدراً من التشكل الاجتماعي متمايزاً من الآخرين، وتجدر الإشارة إلى أن الكثير من المراجع الرئيسة في الفقه والعقيدة لمختلف المذاهب الدينية، ترجع إلى تلك الحقبة وما بعدها، وتحديداً بين

[1] راغب السرجاني : كربلاء و مقتل الحسين ، اطلع عليه بتاريخ:2017/04/05
http://islamstory.com/عاشوراء_كربلاء_ومقتل_الحسين-

القرن العاشر والرابع عشر الميلادي و سنركز في هذا الإطار على الطائفة الشيعية باعتبارها الأكثر حركية و حضورا متعدد الجوانب في التاريخ الاسلامي.[1]

أولا الشيعة:

يعرف الشهرستاني الشيعة في كتاب الملل و النحل على أنهم الذين شايعوا علياً– رضي الله عنه – على الخصوص، وقالوا بإمامته وخلافته نصاً ووصية، إما جلياً، وإما خفياً، واعتقدوا أن الإمامة لا تخرج من أولاده، وإن خرجت فبظلم يكون من غيره، أو بتقية من عنده وقالوا: ليست الإمامة قضية مصلحية تناط باختيار العامة وينتصب الإمام بنصبهم، بل هي قضية أصولية، وهي ركن الدين لا يجوز للرسل عليهم السلام إغفاله وإهماله، ولا تفويضه إلى العامة وإرساله.

ويجمعهم القول بوجوب التعيين والتنصيص، وثبوت عصمة الأنبياء والأئمة وجوباً عن الكبائر والصغائر. والقول بالتولي والتبري قولاً وفعلاً وعقداً إلا في حال التقية، ويخالفهم بعض الزيدية في ذلك"[2]

و على العموم تجمع كل فرق الشيعة خمس نقاط محورية و تختلف على ما سواها

- ✓ . أولوية الإمام علي في الخلافة
- ✓ . اعتبار أهل البيت مرجعية شرعية في أقوالهم و أفعالهم لذلك فمفهوم السنة عند الشيعة أوسع من نظرائهم السنة (قول المعصوم بإطلاق النبي و الأئمة).
- ✓ . التعلق العاطفي العميق بأئمة أهل البيت و التبرك بآثارهم.
- ✓ . الاحساس الكثيف بالظلم السياسي اتجاه أهل البيت و تأبيد حالة الحزن و العزاء لما لحق بهم من مظلومية و اضطهاد.

[1] توفيق السيف: المسألة الطائفية بحثاً عن تفسير خارج الصندوق المذهبي ، اطلع عليه بتاريخ: 2017/04/06
http://kalema.net/v1/?rpt=829&art

[2]– عليان الجالودي: التحولات الفكرية في العالم الاسلامي ، المعهد العالمي للفكر الاسلامي ، الأردن ، 2014 ، 468

✓ . اتهام الصحابة بالخروج عن الوصية النبوية بتولية الإمام علي بالخلافة

و الجدير بالذكر أن التشيع كمذهب مستقل في الفقه و العقيدة عن الاجماع الذي عرفته الأمة الإسلامية و الذي عرف فيما بعد بأهل السنة و الجماعة بدأ في النشأة خلال القرنين الثالث و الرابع الهجريين و اكمل بصورة واضحة مع تأليف الكتب الأربعة التي تعد بمثابته المراجع الأولى لتأسيس المذهب الشيعي فقها و عقيدة.

و الكتب الأربعة هي موسوعات حديثية تتمتع بمكانة رفيعة في الأوساط الشيعية بصورة خاصة ، و تُعتبر من أهم المصادر الحديثية لديها ، و هي: [1]

❖ **الكافي** : و هو ما ألَّفه الشيخ أبو جعفر محمد بن يعقوب الكُليني الرازي ، المعروف بـ " ثقة الإسلام الكُليني " ، المتوفى سنة : 329 هـ ، و هو من أبرز الفقهاء المُحدِّثين الإماميين و عَلَمٌ من أعلامها .

و كتاب الكافي يحتوي على 16000 حديث في العقيدة و الشريعة الإسلامية ، و هذا العدد يفوق عدد ما جاء من الأحاديث في الصحاح الستة جميعها .

❖ **من لا يحضره الفقيه** : و هو ما ألَّفه الشيخ أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي المعروف بـ " الشيخ الصدوق " ، المولود في سنة : 305 هـ بقم المتوفى سنة : 381 هـ ، يحتوي الكتاب على ما يقارب من 6000 حديث في الفقه و الأحكام الشرعية.

❖ **تهذيب الأحكام** : و هو ما ألَّفه الشيخ أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي المعروف بـ " شيخ الطائفة " ، المولود بخراسان سنة : 385 هـ ، و المتوفى بالنجف الأشرف سنة : 460 هـ

و كتاب تهذيب الأحكام يحتوي على 13590 حديث في الفقه و الأحكام الشرعية ، و قد ألَّفه مؤلفه قبل كتابه " الاستبصار".

---

[1] صالح الكرباسي: ما المقصود بالكتب الأربعة عند الشيعة ، اطلع عليه بتاريخ: 2017/04/10
https://www.islam4u.com/ar/almojib/ما-المقصود-بالكتب-الأربعة-عند-الشيعة-؟

❖ **الاستبصار فيما أختلف من الأخبار** : و هو أيضا مما ألَّفه الشيخ أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي المعروف بـ " شيخ الطائفة "، المولود بخراسان سنة : 385 هـ و المتوفى بالنجف الأشرف سنة : 460 هـ. و هذا الكتاب يحتوي على 5511 حديث.

أما عن التشيع الذي كان له حضور واسع في التاريخ الإسلامي نجد ثلاثة فرق **الإمامية أو الاثنا عشرية ، الإسماعلية أو السبعية ، الزيدية أو السبعية.**

الإمامية (الإثنا عشرية): أو الجعفرية [1]طائفة من الشيعة تعتقد أن هناك اثني عشر إمامًا معصومين، وتتوفر فيهم شروط خاصة لتولي الإمامة وهم أحق بالولاية من غيرهمْ ويقدمون لذلك أحاديث وقرائن وأدلة على مقتضى مذهبهم. تلتقي الشيعة جميعًا حول قضية الإمامة ولكنهم يختلفون بعد ذلك في عدد الأئمة. وترتيب الأئمة عندهم على النحو التالي:

1- علي بن أبي طالب (23 ق.هـ – 40هـ)
2- الحسن بن علي (3 – 50 هـ)
3- الحسين بن علي (4 – 61هـ)
4- علي زين العابدين بن الحسين (38 – 95هـ)
5- محمد الباقر بن علي (57 – 114هـ)
6- جعفر الصادق بن محمد (83 – 148هـ)–
7- موسى الكاظم بن جعفر (128 – 183هـ)
8- علي الرضا بن موسى (148 – 203هـ)
9- محمد الجواد بن علي (195 – 220هـ)
10- علي الهادي بن محمد (212 – 254هـ)
11- الحسن العسكري بن علي (232 – 260هـ)
12- محمد المهدي بن الحسن (256 هـ – ----)

[1]عادل العوا، يوسف الأمير علي: الإمامية الإثنا عشرية ، اطلع عليه بتاريخ: 2017/04/10
http://www.arab-ency.com/_/details.php?full=1&nid=1482

الإسماعلية (السبعية): الإسماعيلية[1] إحدى فرق الشيعة وثاني أكبرها بعد الاثنى عشرية يشترك الإسماعيلية مع الاثنا عشرية في مفهوم الإمامة، إلا أن الانشقاق وقع بينهم وبين باقي الشيعة بعد موت الإمام السادس جعفر الصادق، إذ رأى فريق من جمهور الشيعة أن الإمامة في ابنه الأكبر الذي أوصى له إسماعيل المبارك، بينما رأى فريق أخر أن الإمام هو أخوه موسى الكاظم لثبوت موت إسماعيل في حياة أبيه وشهادة الناس ذلك.

يمثل التيار الإسماعيلي في الفكر الشيعي الجانب العرفاني والصوفي الذي يركز على طبيعة الله والخلق وجهاد النفس بالإضافة الي التمسك بجميع ما ورد في الشريعة الإسلامية من صلاة و حج و صوم و غيرها، وفيه يجسد إمامُ الزمان الحقيقةَ المطلقة، بينما يركز التيار الاثناعشري الأكثرُ حَرفِيةً على الشريعة وعلى سنن الرسول محمد والأئمة الاثنا عشر من آل بيته باعتبارهم منارات إلى سبيل الله.

الإسماعيلية يتفقون مع عموم المسلمين في وحدانية الله ونبوة محمد ونزول القرآن المُوحى، وإن كانوا يختلفون معهم في أن القرآن يحمل تأويلا باطنا غير تأويله الظاهر، لذلك نعتهم مناوؤوهم من السنة وكذلك بعض من الشيعة الاثنا عشرية بالباطنية.

و كان للإسماعلية حضور سياسي كثيف في التاريخ الإسلامي حتى أن المستشرق الفرنسي لوي ماسنيون أطلق على القرن العاشر الميلادي اسم القرن الاسماعيلي لأن الشيعة الاسماعلية سيطروا على معظم أراضي العالم الاسلامي من خلال الدولة الفاطمية في مصر و الشام و بلاد المغرب و البويهيون هيمنوا على مقاليد السلطة العباسية و القرامطة و هم فرع من الاسماعلية يبسطون سيطرتهم على الاحساء و البحرين.

الزيدية (الخمسية): الزيدية[2] و هم أقرب المذاهب الشيعة تقاربا مع السنة تنسب إلى زيد بن علي بن الحسين وتتفق الزيدية مع **الاثني عشرية** في ترتيب الأئمة حتى الإمام

---

[1] موسوعة ويكيبيديا: اسماعلية ، أطلع عليه بتاريخ: 2017/04/10.
إسماعيلية/https://ar.wikipedia.org/wiki

[2] بوابة الحركات الاسلامية: الزيدية أقرب المذاهب الشيعية للسنة ، اطلع عليه بتاريخ: 2017/04/11
http://www.islamist-movements.com/25710

علي زين العابدين، ولكنها تقول بإمامة زيد بدلاً من محمد الباقر. كما تختلف معها حول مفهوم الإمام و وظيفته.

تقول الزيدية بوجوب الإمامة كالاثني عشرية، ولكنها تذهب إلى أن النبي ³ حين أوصى للإمام لم يعينه بالاسم، بل عرَّفه بالوصف، وأن الأوصاف التي ذكرت لم تكتمل في أحد، اكتمالها في علي، ولهذا ينبغي أن يكون الإمام علي الخليفة بعد الرسول. وحددت الزيدية للإمام شروطًا معينة هي أن يكون هاشميًا ورعًا تقيًا عالماً سخيًا، وأن يخرج داعيًا لنفسه. واشترطوا، بعد علي، أن يكون الإمام فاطميًا، أي من ذرية فاطمة رضي الله عنها سواء أكانوا من أولاد الحسن أم كانوا من أولاد الحسين.

وقالت الزيدية . خلافًا للاثني عشرية . **بجواز إمامة الفاضل مع وجود الأفضل**. وعلى هذا، فإن إمامة أبي بكر وعمر وعثمان . حسب اعتقادهم . جائزة مع وجود علي، ذلك لأن تلك الصفات التي يجب توافرها في الإمام هي صفات الإمام الكامل، والذي هو أولى بالإمامة من غيره، فإن اختارت الأمة إمامًا لم يستوف بعض هذه الصفات وبايعته صحت إمامته ولزمت بيعته. وأجازت الزيدية البيعة لإمامين في إقليمين مختلفين، وأنكرت ما ذهبت إليه الاثنا عشرية من القول بعصمة الأئمة والرجعة والتقية ويتركّز أتباع المذهب الزيدي في اليمن معقلِ الزيدية ومركزِ ثقلهم.

من بين الفرق الأخرى التي كان لها حضور في التاريخ الإسلامي و تمثل إحدى حلقات التوتر و الصراع الطائفي نجد فرقة الخوارج خاصة الإباضية و الصفرية.

الإباضية:[1] إحدى فرق الخوارج كما هو معروف، تنسب إلى صاحبها عبد الله بن إباض، وهي أكثر هذه الفرق اعتدالا، وأخفها أحكاما على مخالفيها، وألينها مبادئ، فلا غرابة أن نراها باقية إلى اليوم ولها أتباعها ومريدوها في المشرق والمغرب من العالم

[1] مركز ابي الحسن الأشعري للبحوث و الدراسات:" الإباضية" التعريف–النشأة– الاعتقادات– انتشارها بالغرب الإسلامي ، اطلع عليه بتاريخ: 2017/04/12 http://www.achaari.ma/Article.aspx?C=5589

العربي الإسلامي، ونرى سواها من فرق الخوارج قد بادت، حيث إنها لم تضمن لنفسها أسباب البقاء و تسمى بهذا الاسم نسبة إلى عبد الله بن إباض التميمي، بينما ينسب المذهب إلى جابر بن زيد التابعي، الذي كان من تلامذة السيدة عائشة و ابن عباس وتنتشر الإباضية في سلطنة عُمان حيث يمثلون حسب بعض الإحصائيات ما يقارب 70 %من العُمانيين وينتشر أيضا في جبل نفوسة وفي زوارة في ليبيا ووادي مزاب في الجزائر وجربة في تونس وبعض المناطق في شمال أفريقيا وزنجبار و تعد الدولة الرستمية في المغرب الأوسط (144 – 296 هـ) من أهم الكيانات السياسية التي أسسها الاباضيون .

الصفرية:[1] فرقة من الخوارج قيل سموا الصفرية نسبة إلى زياد بن الأصفر، وقيل نسبة إلى عبد الله بن صفار أو النعمان بن صفر، وقيل بل هم الصِّفرية لخلوهم من الدين فقد كان يقال لهم أنتم صِفرٌ من الدين، وقيل سموا الصفرية إشارة إلى صفرة وجوههم من أثر ما تكلفوه من السهر والعبادة ظهرت الصفرية على مسرح الأحداث في الثورة التي قادها صالح بن مسرح التميمي ضد الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان سنة 76هـ، وانتشرت الصفرية في العالم الإسلامي، واستقرت في المغرب مؤسّسَة دولة بني مدرار، وحاضرتها سجلماسة في الفترة (140– 347هـ).

خامسا: أهم محطات الصراع السني الشيعي و هيمنته على الذاكرة التاريخية للأمة

- **الفاطميون و المالكية في بلاد المغرب:**[2] لقد عرف دعاة الشيعة الإسماعيلية كيف يتعاملون مع سكان بلاد المغرب الإسلامي، فحققّوا هدفًا طالما كافحوا من أجله، وذلك بفضل سواعد أبناء قبيلة كتامة البربرية التي تبنت مذهب واضع أسس الدولة

---

[1] مركز ابي الحسن الأشعري للبحوث و الدراسات: "الصفرية" التعريف–النشأة– الاعتقادات– انتشارها بالغرب الإسلامي ، اطلع عليه بتاريخ: 2017/04/12 http://www.achaari.ma/Article.aspx?C=5596

[2] طارق بن زاوي، "موقف علماء المالكية من الدولة الفاطمية الإسماعيلية الشيعية".– دورية كان التاريخية (علمية، عالمية، مُحَكَّمة).– العدد التاسع والعشرون؛ سبتمبر 2015، 20 – 24 .

الفاطمية الداعية أبا عبد الله الشيعي واحتضنت دعوته وأقامت دولته ، والذي استطاع أن يقضي على أهم الدول التي كانت قائمة في تلك المرحلة وأهمها الدولة الرستمية الإباضية المذهب في المغرب الأوسط، والدولة الأغلبية السنية المذهب في المغرب الأدنى أواخر القرن الثالث الهجري.

ومع قيام هذه الدولة سلك الفاطميون منذ عهد خليفتهم الأول عبيد الله المهدي مسلكًا عنيفًا جدًا تجاه السكان، فقد حرص عبيد الله المهدي على نشر التشيّع الإسماعيلي الباطني بكل الطرق بما في ذلك القوة والإكراه، وهذا ما يناقض تمامًا معتقدات السكان السنية التي ترسخت في المنطقة و اعتبروا الثقافة الاسماعلية الوافدة خرافات و ضلالات تهدد هويتهم العقدية و الفقهية المقتبسة من آثار الإمام مالك إمام دار الهجرة ، وذلك بفضل جهود العلماء الذين كانوا من أشدّ الناس تمسكًا بالمذهب المالكي السني والذين لم يدخروا جهدًا في مقاومة المد الشيعي الإسماعيلي الباطني باذلين في ذلك مجهودات جبارة من مناظرة وتأليف وتدريس وجهاد بالنفس و دعم الثورات و الانتفاضات ضد الحكم الفاطمي ، الأمر الذي جعل انتشار التشيع في بلاد المغرب الإسلامي محدودًا جدً و اضطروا في نهاية المطاف إلى نقل عاصمته الى القاهرة في عهد المعز لدين الله الفاطمي سنة 362 هـ.

- **الصراع الشيعي الحنبلي في بغداد:**[1]

يكن الصراع الطائفي في بغداد شاملا سكان بغداد كلهم، لذلك فإن أغلب المواجهات الطائفية في بغداد كما يظهر من استقراء وقائعها كانت بين سكان حي الكرخ الذي غالب سكانه شيعة وهو في الجانب الغربي من بغداد العباسية، وحي باب البصرة الذي أغلب سكانه حنابلة وهو في الجانب الشرقي منها. وقد امتلأت كتب التاريخ بيوميات

[1] محمد بن المختار الشنقيطي: أطفئوا لهيب الطائفية بجِبْر الحكماء لا بدم الأبرياء ، الجزيرة نت، اطلع عليه بتاريخ:2017/04/12 أطفئوا-لهيب-الطائفية-بجِبْر-الحكماء-لا-بدم-الأبرياء /http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2010/6/24

الصراع بين الحيَّيْن المتجاورين، بما يذكِّر بأحلك أيام بغداد الدامية عامي 2004 و2005. ومن ذلك:

- ✓ مهاجمة المساجد، وقد كان لمسجد براثا الشيعي النصيب الأوفر من هذه الهجمات المتكررة.
- ✓ هدم الأضرحة، أو اعتراض زوارها والاشتباك معهم في معارك عنيفة كثيرا ما يسقط فيها قتلى.
- ✓ نزوح سكان الجانب الغربي من بغداد إلى الجانب الشرقي أو العكس، هربا من القتل الطائفي الأعمى.
- ✓ منع مياه النهر عن أحد الطرفين على يد الطرف الآخر: فقد مُنع "أهل الكرخ من ورود ماء دجلة فضاق عليهم الحال".
- ✓ حرق المتاجر والمساكن بشكل متكرر عطل الحياة العامة وجلب البؤس للسكان.
- ✓ وقد بلغ الأمر بسكان الحيين حد بناء أسوار حول الحي احتماء من سكان الحي الآخر.

- **الصراع الصفوي العثماني:** [1] أدت الممارسات القهرية و القمع الذي مارسته الدولة الصفوية الوليدة (نسبة إلى اسماعيل الصفوي) في بداية القرن السادس عشر الميلادي ضد أهل السنة في المناطق التي تسيطر عليها إضافة إلى الصراع على النفوذ في القوقاز و العراق مع الدولة العثمانية السنية إلى نشوب موجة من الحروب و الصراعات ذات خلفية مذهبية بين الطرفين باعتبار الصفويين يمثلون المذهب الشيعي

[1] أحمد موفق زيدان: الشام والعراق والصراع الصفوي العثماني بين الماضي والراهن ، مركز الشرق للدراسات الحضارية و الاستراتيجية اطلع عليه بتاريخ: 2017/04/13
http://www.asharqalarabi.org.uk/الشام-والعراق-والصراع-الصفوي-العثماني-بين-الماضي-والراهن_ad-id!357159.ks#.WUXkMo2KTIU

الذي فرضوه عنوة على بلاد فارس و الأتراك العثمانيون هم حماة أهل السنة و من أبرز هذه الحروب نذكر:

- معركة جالديران 1514 م
- حرب (1532 – 1555 م)
- حرب (1578 – 1590 م)
- حرب (1603 – 1618 م)
- حرب (1623 – 1639 م)
- حرب (1722 – 1727 م)

و هو الأمر الذي أدى إلى إنهاك الطرفين و عطل سلسلة الفتوحات العثمانية في أوربا و فتح المجال للبرتغاليين للتوغل في البحر الأحمر و تهديد البقاع المقدسة.

- **الصراع على ضفتي الخليج منذ الثورة الايرانية 1979:**[1]

لقد لاحظ الكاتب السوري إبراهيم محمود أن الصراع السني الشيعي نمَّى نوعا من "عقلية التخاصم" و"حُمَّى التاريخ" في الثقافة العربية، وحوَّل التاريخ الإسلامي إلى ما يشبه أبا لأبناء كُثرٍ من أمهات ضرائر. والهمُّ الأهم لكل من الأبناء هو إثبات بُنُوَّته للأب الجامع، والطعن في نسب إخوته غير الأشقاء، وهكذا أصبح التاريخ هو "جامع الجميع ومفرقهم جميعا"

و ما نشهده اليوم من تداعيات حمى التاريخ يعود حسب المفكر الموريتاني محمد بن المختار الشنقيطي إلى عودة النشاط السياسي للشيعة الاثنا عشرية من خلال النظرية الثورية التي صاغها الخميني المتمثلة في ولاية الفقيه و التي خلصت الشيعة من عقيدة القعود و انتظار عودة المهدي و في المقابل هيمنة التصور الحنبلي على العقيدة السنة بعد تأسيس الدولة السعودية الحديثة التي قامت برعاية المذهب الحنبلي الوهابي و باعتبار

[1] – محمد بن المختار الشنقيطي، أثر الحروب الصليبية على العلاقات السنية الشيعية، (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث و النشر، 2016)235

المملكة العربية السعودية تضم البقاع المقدسة و العاصمة الروحية للمسلمين و هو ما أدى في نهاية المطاف إلى تأجيج الخلاف السياسيّ بين الفريقين ومن بين عوامل ذلك ما يسمّيه الشنقيطي بـ"حنبلة السنّة" و "سمعلة الشّيعة الإماميّة"، حيث أصبحت الثّقافة الحنبليّة المحرّضة ضدّ الشيعة هي السّائدة لدى السنّة حتّى وإن لم يكونوا حنابلة، وأنّ المذهب الإسماعيليّ المحرّض ضدّ السنّة أصبحت أفكاره طاغية على الشّيعة[1].

و من مظاهر الصراع منذ قيام تأسيس الجمهورية الإسلامية الايرانية ما يلي:

- الحرب العراقية الايرانية (1980-1989)
- بروز النفوذ الايراني في الحرب الأهلية في لبنان (1975- 1990) من خلال دعم حزب الله و حركة أمل و تلاه من مشاريع مناوئة لتصدير الثورة الإيرانية من طرف قوى سنية و قومية.
- حروب الحوثيين مع النظام اليمني في صعدة.
- الاختراق و الهمينة الايرانية على العراق بعد الغزو الأمريكي سنة 2003.
- التوتر الطائفي الحاد في العراق كنتيجة للنظام السياسي القائم على المحاصصة الطائفية.

التدخل العسكري المباشر لدعم أطرف موالية في سوريا و اليمن بعد أحداث الربيع العربي تحت مصوغات مذهبية و طائفية.

[1] - محمد بن المختار الشنقيطي: السنة و الشيعة بين التواصل و القطيعة ، الجزيرة نت ، اطلع عليه بتاريخ: 2017/04/13.
http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2014/4/1/السنة-والشيعة-بين-التواصل-والقطيعة

المبحث الثاني: الأطر النظرية الضابطة للوضع الطائفي

إن وضع تحليل للمسألة الطائفية يفرض استعراض جملة من النظريات التي عملت إما على استغلال ذلك في تحصيل موائد ومكاسب قومية، أو أنها على النقيض حذرت من خطورة الطائفية وانعكاسها على الانسجام المجتمعي، أو أنها تجاوزت ذلك إلى طرح يتقبل الاختلاف على أساس الطائفة ويعمل على بعث أطر للتعايش والاستيعاب وتحويل الاختلافات الطائفية إلى صيغ توافقية تخدم المكونات المختلفة، وتعزز منظور العمل المشترك.

المطلب الأول: النظريات العنصرية للطائفية في الخطاب الديني والسياسي

تتعدد النظريات التي حاولت أن توظف الطائفية على نحو سلبي، وأن تجعل ذلك من صميم سياسات الدول، وهذه النظريات بالأساس تستند إلى قاعدة عنصرية قوامها الاعتقاد بالأفضلية مقابل الدونية للطرف الخصم، وهي لأجل ذلك تبرر الأعمال العنيفة الوحشية في الصراع الطائفي، بل إنها تسحب دلائلها من الجانب الديني وتعكس ذلك في الخطاب والممارسة السياسية، وعلى هذا النحو فنحن إزاء جملة من النظريات العنصرية للطائفية، صاحبت خاصت الفترة الاستعمارية، وما أعقبها من سياسة فرق تسد.

يتجه تناول النظريات العنصرية في الخطاب الديني والسياسي إلى الحديث عن النظريات العنصرية الاستعمارية، فكرة وعبأ الرجل الأبيض، والنظرية النازية، والطروحات الدينية التي تتعلق بنظرة أتباع ديانة معينة إلى غيرهم، ووجوب إقصائهم وفقا لتعاليم تلك الديانة، وهو ما يمثل في نظرنا أخطر الأفكار على عقول الناس، فالتفرقة العنصرية التي تكون على أسس دينية، توجب ضرورة أن يتميز سلوك المؤمنين بالديانة أنه عنصريا ومنحازا وبالعودة إلى التاريخ نجده أنه وعند الفراعنة كان هذا الأمر بمثابة عقيدة تقول أن الإله يتمثل في الكائنات الممتازة من إنسان أو حيوان أو جماد، فكانوا بذلك يعتقدون

بقوة التدبير في الملوك، وقوة الإخصاب النباتي في النيل، وقوة الإخصاب الحيواني في عجل آبيس* Apis مستمدة من السماء [1]؛

– أما عند الهنود فقد قسموا المجتمع إلى أربع طبقات مغلقة، وهي:

البراهمانا Brahman: وهم المتعلمون النخبة، وتضم هذه الطبقة كلا من الكهنة والمعلمين، وفي الاعتقاد الهندوسي فقد ما يسمونه الإله خلقها براهما من وجهه ورأسه.

الكشتاريا Kshatriya: وهم العسكريون والإداريون وقد خلقهم براهما من ذراعيه حسب التصور الهندوسي

الفيشايا Vaisya: وهم المنتجون في المجتمع وخلقوا كما يعتقد الهندوس من فخذي البراهما

الشودراة Syudra: وهم العمال والخدم الذين خلقوا من قدمي براهما، وما ضمن الاعتقاد الهندوسي.

يغلق هذا التقسيم المجال أمام أغلب الكفاءات والقدرات، ويخلق من الطبقات الأدنى طوائفا داخل هذه الطبقات.

أما اليونانيين فقد كانوا يرون أن هناك من الناس من ولدوا من ذهب، فيما بعضهم الأخر ولد من فضة، وبعضهم ولدوا من نحاس.

ضمن إطار نظريات التقسيم الطائفي تبرز نظرية عبأ الرجل الأبيض The White Man's Burden نظرية تعود في تسميتها إلى عنوان لقصيدة شهيرة للشاعر البريطاني "روديارد كيبلنغ" Redyard Kipling وقد نشرت سنة 1899 في الولايات المتحدة الامريكية، وهي تتحدث عن دعوة صريحة إلى الرجل الأبيض من أجل أن يقوم بواجبه تجاه الأمم المتخلفة ليقوم بتمدينهم، وانتشالهم من البدائية التي يعيشون فيها، وقد كانت

*: آبيس Apis أو هايبيس هو لقب العجول المقدسة عند الفراعنة قدماء المصريين

[1]: ابراهيم أحمد، "الديون التفاضل بين البشر في الجنس والعرق والوراثة : دراسة مقارنة بين الشريعة الاسلامية والفلسفة"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 26 (2010): 8

هذه النظرية غطاء فكريا لحملة الولايات المتحدة الأمريكية على الفيليبين، كما أنها صارت بمثابة شعار غلّف المرحلة الاستعمارية الأوروبية الحديثة.[1]

تتجه النظريات العنصرية إلى تكريس حالة من العدائية والرغبة في الإبادة والإقصاء وأكبر مثال على نزعة إبادة الآخر، ما دعا إليه عدد من المفكرين الألمان من استئصال اليهود من المجتمع الألماني، ضمن جملة نظريات عرقية معادية لليهود، ومن أهم الشخصيات "ولهلم مار" Wilham Mar كتابه انتصار اليهودية على الألمانية : من منظور غير ديني (1862) وهو أول من أعطى مصطلح معادلة معاداة السامية، كذلك من دعم هذه النظريات الموسيقار الألماني "زيشارد فاجنر" Wilhem Richard Wagner (1813–1883)، وطبع كتابة أضواء على اليهود في الموسيقى (1850 ثم في 1869)، مصورا اليهود كتجسيد لسطوة المال والتجارة، ومنكرا عليهم أي إبداع في الموسيقى والثقافة، ثم نشر سلسلة مقالات بعنوان الفن الألماني والسياسة طالب فيه بحرمان اليهود من الحقوق السياسية، وتركت هذه الأفكار أثـرا كبيـرا في الزعيم النازي أودلف هتلر Adolf Hitler [2]

وتبنت النظرية العرقية الداروينية، وأكدت التفوق العرقي الألماني على كل شعوب أوروبا، وتفوق شعوب أوروبا على كل شعوب العالم، وأهم فكرة هي فكرة الشعب العضوي "فولك" Volk الذي توجد هناك وحدة عضوية بين أعضائه من جهة، وبين حضارتهم والأرض التي يعيشون عليها من جهة أخرى، ولابد أن يضم إليه مجاله الحيوي، أما العناصر الغريبة الأجنبية فهي تؤدي إلى إعاقة هذا التكامل العضوي الصارم، وبالتالي فهي عناصر ضارة لابد من استبعادها[3]

---

[1]: بدر الراشد، "عبئ الرجل الأبيض، مدونة بدر الراشد"، اطلع عليه بتاريخ 15 ماي، 2017، http://balarashed.net

[2]: محمد حسين هيكل، مقدمة للصهيونية والنازية ونهاية التاريخ، لعبد الوهاب الميسري (القاهرة: دار الشروق، 2001)، 45.

[3]:هيكل، مقدمة للصهيونية والنازية ونهاية التاريخ، 52.

رغم ما كتب ورّوج له من التنكيل والإبادة التي تعرض لها اليهود على يد الألمان، إلا أن هذا لا يعني في نظريات أنهم أبرياء مما ينسب لهم من جرائم، فعقيدتهم الأولى المتمثلة في التلمود Talmud التي تجعل منهم شعب الله المختار، وأن كل البشر حيوانات سخرت لخدمتهم، وأن دولتهم من النهر إلى البحر نجد أنهم سعوا لتكريس ذلك من خلال الحركة الصهيونية، التي نراها تهدف لحكم العالم من خلال دولة يهودية في فلسطين تحض على احتقار غير اليهود، وتثبت الوقائع التاريخية أن اليهود كانوا يقومون بتعذيب ضحاياهم قتل الأطفال والشيوخ والنساء، والكهنة والاساقفة، والرهبان وانتقلت روح التلمود الانتقامية إلى أجهزة الحكم الشيوعي، فجرت حركات الإبادة والتصفية بين أقطاب الحكم أنفسهم[1]، وقد ساهم أحبار اليهود وعلمائهم على تكريس الفكر العنصري المستوحى من كتبهم المقدسة، فالأساس العنصري لليهود يرجع إلى كتاب التلمود[**].

يبرز الاضطهاد المسيحي للمسلمين خاصة ولليهود في تجربة حروب الاسترداد ومحاكم التفتيش، فبعد نهاية الوجود الإسلامي في الأندلس قام عاهلا اسبانيا "فرديناند" Ferdinand وايزابيلا Isabelle بإصدار مجموعة من المراسيم المتتابعة زمنيا، كلها تقضي باضطهاد المسلمين خاصة، ففي 20 جويلية 1501م صدر أمر من الملكين بمنع وجود المسلمين في مملكة غرناطة، وأن الله إختارها لتطهير المملكة، كما حضر المسلمين أن يتصلوا بغيرهم، خشية أن يتأخر تنصيرهم، وحظر عليهم أيضا الاتصال بمن تنصروا، لئلا يفسد عليهم ايمانهم بمخالطتهم وفي 12 فيفري 1502 صدر أمر ملكي

---

[1]: عبد الله التل، الأفعى اليهودية في معاقل الإسلام: المكتب الإسلامي (بيروت: دار النشر، 1971)، 46

[**] : التلمود يعد الشرع الشفهي فلليهودي كتابان: كتاب معروف هو التوراة لا يعمل به، وكتاب آخر لا تسلط عليه الأضواء وهو التلمود ويفضل عندهم على التوراة، ويعتبرونه كتاب مقدس، وهو من مصادر التشريع لديهم ويسمى التوراة الشفوية ويتكون من جزء بين الأول المنشاة، والثاني: الجمارة، وقد اشتمل على نظرة عنصرية متعالية على الشعوب كلها والأمم فجاء فيه "أن جميع خيرات الأرض ملك لنبي إسرائيل وأن النصارى والمسلمين وعبدة الأوثان خلقوا عبيدا لهم، منحدرون من الله كما ينحدر الابن من أبيه وشعوب الأرض مشتقة من الأرواح النجسة ولم يعطوا الصورة الإنسانية إلا إكراما لأبناء إسرائيل"

آخر يحتم على كل مسلم حر يبلغ 14 من عمره إذا كان ذكرا و12 إذا كانت أنثى، أن يخرجوا من غرناطة قبل 01 ماي التالي.

ان حقيقة ما كان يبتغيه الباباوات والقساوسة وملوك اسبانيا هو سياسة الإبادة ومحو الأثر الإسلامي،

ولم يكن أثر المحاكم على المسلمين فقط قد تعدى تأثيرها على أوروبا وأدخلها في حرب دامت عقود حيث وكانت حروبا دينية بين الكاثوليك والبروتستانت، وشهدت قدرا كبيرا من العنف، بايعاز، من رجال الدين خاصة في الفاتيكان، فعلى سبيل المثال قال البابا اينوست الثالث Papa Bullainnocent III (15 جانفي 1198–16 جويلية 1216)

"يجب حرق –بدون شفقة– كل من يحاول التأويل برأيه عن الله إذا خالف عقيدة الكنيسة"،

وأمر البابا مارتن الخامس Papa Martin Quintas V بتسوية القرية المهرطقة "Magnalta" بالأرض وذبح كل ساكنيها.[1]

لقد عمل في محاكم التفتيش قسيسون ورهبان، واتبعوا طرقا قاسية ومرعبة لانتزاع اعترافات المتهمين، لدرجة أنه اشتهر إنه بوسع محاكم التفتيش انتزاع اعتراف بالهرطقة من تلامذة المسيح الحواريون أنفسهم.[2]

في جانب آخر بررت الكنيسة استرقاق السكان الأصليين في أمريكا الجنوبية، والاستيلاء على أراضيهم، وصدر مرسوم بابوي في عام 1493 يبرر اعلان الحرب على

[1]: رمسيس عوض، من أوراق الحروب الصليبية ومحاكم التفتيش في فرنسا (مصر: مكتبة الشروق الدولية الطبعة الأولى، 2012)، 09–10

[2] : نفس المرجع

السكان الاصليين الذين يرفضون اعتناق المسيحية، وصرح القاضي "Enicisco" في عام 1509[1]

للملك كل الحق في إرسال رجاله للاستيلاء على أراضي عبدة الأصنام، لأنه استحقها بمرسوم بابوي، وإذا رفض الهنود، عليه قتلهم واسترقاقهم، تماما مثل استرّق يسوع سكان كنعان[2]

أما على الصعيد الاسلامي فكانت الانقسام بين الفرق الاسلامية قد كان الاستقطاب جادا بين المسلمين، فكان تشد وعلو اتباع هذه الفرق كبيرا فازدادت الهوة بينهم إلى درجة تكفير كل طائفة منهم الأخرى، ومن التكفير انتقلنا إلى القتل والتفجير وهنا أصل البلاء فالشيعة يكفرون سواهم في المسلمين واعتقادهم استحقاقهم الخلود في نار جهنم وجحيم الآخرة، وذلك من خلال مرويات الشيعة وائمتهم التي تزخر بها كتب الحديث والعقائد عندهم كما جمعها محدثهم الشهير يوسف البحراني في كتابه"الحدائق الناظرة" حيث يقول: وأما الأخبار الدالة على كفر المخالفين عن المستضعفين فمنها مارواه الكافي بسنده عن مولانا الباقر عليه السلام قال: إن الله نصب عليا عليه السلام غلما بينه وبين خلقه، فمن عرفه كان مؤمنا، ومن أنكره كان كافرا، ومن جهله كان ضالا[3] هذا من جهة، وأما فيما يخص السنة فإن الغلو والتشدد الديني خاصة في العصر الحديث الذي بدأ نظريا على يد أبو الأعلى المدودي ثم يليه سيد قطب الذي كان أساس فكرة تكفير المجتمعات واعتزال المساجد وتكونت على غرار ذلك جماعات التفكير والهجرة منطلقة من تفسير المودودي المصطلحات الأربعة الرب، الإله، العبادة، والدين، والذي أطلق سيد قطب فيها العنان بوصف المجتمع بالجاهلية والخروج عن الإسلام، ثم بدأ يصدر أحكاما، ويرسم خططا لبناء مجتمع مسلم كما يتخيله هو فنشأت عدة جماعات

---

[1]: نفس المرجع

[2]: نفس المرجع

[3]: محمد عبد المنعم البري، مقدمة للفكر التكفيري عند الشيعة حقيقة أم افتراء، لعبد الملك بن عبد الرحمن الشافعي (مصر: مكتبة الامام البخاري، 2006)، 15.

تكفيرية منها جماعة التكفير والهجرة، جماعة التوقف والتبين، جماعة الشوقيون، الجماعة القطبية، الفرماوية، ومن أخذ منهم بعض معتقداتهم مثل جماعة الجهاد، والجماعة الاسلامية في مصر.[1]

وما حال الأمة الآن من مكونات ارهابية تصطبغ بصبغة دينية إسلامية مما زاد من انقسام الأمة، ودمارها، وقد كانت القاعدة، أو تنظيم الدولة الاسلامية في العراق والشام لأوضح مثال على هذا الفكر المريض الذي فتك بجسد الأمة، وهو عنوان هلاكها.

[1]: أبو حسام الدين الطفراوي، "الغلو في التكفير المظاهر، الاسباب- العلاج" اطلع عليه بتاريخ 31 ماي، 2017 http://www.elibraymediaedumysolo468

المطلب الثاني نظريات توظيف الطائفية في السياسة الأمريكية... نظرية الفوضى البناءة نموذجا

تشكل الولايات المتحدة الأمريكية القوة الأولى عالميا، ولقد استطاعت أن تنجح في جعل القرن العشرين –خاصة في النصف الثاني منه– أمريكيا بامتياز، ويلاحظ أنها تمكنت من فهم خصوصية الاختلافات العقائدية والهوياتية والطائفية لدى شعوب كثيرة من العالم، على نحو سهل كثيرا من مهامها، وعلى الرغم من المفهوم السلبي المتداول بشأن سياستها الخارجية، إلا أن الطرح الواقعي يثبت أنها اتجهت بالمسألة الطائفية نحو تفعيل أطر الفوضى، ضمن ما اعتبرته فوضى بناءة في التعامل مع الاختلافات الطائفية في الدولة المستهدفة.

كانت دول وشعوب العالم الثالث والأوطان العربية خاصة، دائما حقل تجارب لمختلف النظريات التي تطرحها مخابر الغرب وكثرا ما اعتبرت أن ما يحدث بعد 11 سبتمبر في الوطن العربي ما هو إلا دليل على هذا الطرح فأصبح السؤال الأكثر حضورا حول ما يحدث على الساحة العربية، هل هو فعلا تجسيد لما عكف عليه مفكروا الغرب خاصة عن الولايات المتحدة من خبراء وساسة بشأن تطوير نظرية الفوضى الخلاقة، التي تعتبر من النظريات العدوانية الأمريكية، والتي وقف عليها العالم.

إن نظرية الفوضى Chaostheory قديمة، اقترنت خاصة بأعمال الفيزيائي والرياضي ميشيل فابينيوم Feigenboum Mitchelljay ويعبرها أنصارها بمثابة ثورة علمية ثالثة في تاريخ علم الفيزياء[1]، تتجاوز نيوتن وانشتاين فالنسبية The Teoryoftictivity تتعامل مع المقياس الكبير (الكون)، أما نظرية الكمومية Quantamtieldthery فتعتمد على المقياس الأصغر (الذرة ودواخلها)، وكلا النظريتين قد انفصلت على العالم المباشر الذي نراه ونحسه، أما نظرية الفوضى فتنظر إلى الأشياء بمقياس الانسان، وظهورها كان

[1] : جيمس غليك، نظرية الفوضى: علم اللامتوقع، تر. أحمد مغربي(لبنان: دار النشر، 2008)، 22.

لخلق جسر بين معرفة شيء مفرد وما يعلمه العلم عن عمل ملايين من ذلك الشيء نفسه وفي ستينات (60) القرن العشرين سعت نظرية الفوضى إلى صياغة معادلات بسيطة، لتشرح مظاهر كبرى وبالتالي التغير في المعطيات الأولية التي تتعامل معها تلك المعادلات، والتي تفضي إلى نتائج هائلة عند الحساب النهائي.وقد راجت في أوساط خبراء الطقس مقولة «أثر جناح الفراشة» ان رفة جناح الفراشة في بيجينغ تستطيع تغيير نظام العواصف فوق نيويورك إذ تستطيع عناصر صغيرة نسبيا من الطقس، أن تفقد أفضل التنبؤات عن المناخ قيمتها.[1]

ويمكن التشبيه مثلا إلى أن دان براون Dan Brown العامل بكنيسة المجتمع المسيحي بمدينة بتسبيرج ببنسلفانيا Pittsburgh Pennsylvanie ينسب الى الأب فلينغ قوله :

« أن الانجيل يؤكد لنا الكون خلق من فوضى، وأن الرب قد اختار الفوضى ليخلق منها الكون، وعلى الرغم عن عدم معرفتنا لكيفية هذا الأمر إلا اننا متيقنون أن الفوضى كانت خطوة مهمة في عملية الخلق»[2]

تمت الإشارة إلى مصطلح الفوضى كذلك في علم النفس وذلك على اعتبار أن الفوضى إحدى العوامل المهمة في التدريب والعلاج النفسي، وعند الوصول بالنفس إلى حافة الفوضى يفقد الانسان جميع ضوابطه وقوانينه، وعندها يمكن خلق هوية جديدة بقيم مبتكرة ومفاهيم حديثة تساعده على تطوير البيئة المحيطة به.[3]

كما أشار شامبير (1883–1950) Joseph Alois Schumpeter 1942 في كتابه عن «الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية » يقول:

---

[1]: نفس المرجع

[2]: ياسر ثامر، "الفوضى الخلاقة بين الفكر والممارسة" اطلع عليه بتاريخ 26 فيفري، 2017، http://www.nashwannews.com.news

[3]: نفس المرجع

> ليس القديم بالرأسمالية هو الذي يفرز الجديد، بل إن ازاحته التامة هي التي تقوم بذلك، معتبرا أن المنافسة الهدامة تدمير يساهم في خلق ثورة داخل البيئة الاقتصادية، عبر التفويض المستمر للعناصر الشائخة والخلق المستمر للعناصر الجديدة.[1]

حاول حقل العلوم السياسة الأخذ بالمعطيات الرياضية والفزيائية، ومن هنا اهتم علماء السياسة الامريكيين على دمج واستعمال هذه المعادلات، في الشأن السياسي ومن خلال هذا الدمج تم اعتماد نظرية الفوضى، والتي اضيفت لها كلمة الخلاقة، لغرض اضفاء نظرة ايجابية

وأول من صاغ مفهوم «الفوضى الخلاقة» Creative Chaos أو الفوضى البناءة «التدمير البناء» في معناه السياسي الحالي، وهو ما عبر عنه في مشروع التغيير الكامل في الشرق الأوسط الذي أعد عام 2003، وقد ارتكز المشروع على منظومة من الإصلاحات السياسية، والاقتصادية والاجتماعية الشاملة لكل دول المنطقة، وفقا لاستراتيجية جديدة تقوم على أساس الهدم ثم إعادة البناء.[2]

وتعتمد هذه النظرية بالأساس على ما أسماه صامويل هنتجتون Samuel Huntington فجوة الاستقرار، وهي الفجوة التي يشعر بها المواطن بين ما هو كائن وما ينبغي أن يكون فاتساع هذه الفجوة يعطي حالة من الاحباط ونقمة في المجتمع، مما يدفع الى زعزعة الاستقرار السياسي خاصة، وإن افتقر المجتمع الى الحرية الاجتماعية، والاقتصادية، كما قد تتحول هذه المشاعر الرافضة للوضع الراهن إلى مطالب غير متوقعة، ما يفرض على مؤسسات النظام التكيف من خلال سياسة إصلاحات، واستيعاب تلك المطالب، أما إن حدث العكس فتزيد الفوضى التي ستؤدي إلى استبدال قواعد اللعبة واللاعبين.

---

[1]: رمزي المنياوي، الفوضى الخلاقة: الربيع العربي بين الثورة والفوضى؟ (دمشق: دار الكتاب العربي، 2012)، 29.

[2] : صلاح قنصوه ، مقدمة لصدام الحضارات: إعادة صنع النظام العالمي، لصامويل هنتغتون، تر. طلعت الشايب (مكان النشر: دار النشر، 1999).

تتصل نظرية الفوضى الخلاقة باتجاهين: [1]

الاتجاه الأول: لفرانسيس فوكوياما Francis Fukuyama صاحب مؤلف «نهاية التاريخ والانسان الأخير» والذي يرى أن العالم مقسم إلى قسمين:

– عالم تاريخي غارق في الاضطرابات والحروب، وهذا النموذج هو العالم الذي لم يلتحق بالنموذج الديمقراطي الأمريكي، وعالم آخر ما بعد التاريخي وهو الديمقراطي الليبرالي وفق الطريقة الأمريكية، وأن أهم عوامل لإعاقة الديمقراطية هي عوامل القومية، والدين، والبنية الاجتماعية.

الاتجاه الثاني: لصامويل هنتغتون Samuel Philips Huntington في كتابه «صدام الحضارات» الذي يرى فيه أن مصدر الصراع والنزاع في العالم سيكون حضاريا وثقافيا، وأن الخطوط الفاصلة بين الحضارات ستكون هي خطوط المعارك في المستقبل ويقسم الحضارات العالمية الى ثمانية حضارات وهي: الحضارة الغربية، والاسلامية، والكونفوشيوسية، واليابانية، والهندوسية، والسلافية، واللاتينية، والافريقية.[2]

– رغم أن التناقض والاختلاف بين المدرستين إلا أنهما تلتقيان وتتفقان على ضرورة بناء نظام عالمي جديد تقوده الولايات المتحدة الأمريكية لإضافة إلى معاداة الحضارة الاسلامية باعتبارها نقيضا ثقافيا وقيميا للحضارة الغربية.

طرح ناتان شارانسكي Natan Sharnsky كتابا عنوانه "قضية الديمقراطية " اتخذه الرئيس الأمريكي الاسبق بوش الابن منهج عمل، وهو الكتاب نفسه الذي استوحت منه كونداليزا رايس اجابتها عندما سئلت عن الفوضى التي تحدثها تدخلات الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط فقالت:

> «إن الوضع الحالي ليس مستقرا، وإن الفوضى التي تفرزها عملية التحول الديمقراطي في البداية هي فوضى خلاقة، ربما تنتج في النهاية وضعا أفضل مما تعيشه المنطقة حاليا» [3]

---

[1] نفس المرجع.

[2] المنياوي، الفوضى الخلاقة، 29

[3] نفس المرجع.

– وقد قسم شارانسكي العالم إلى دول فيها "مجتمعات حرة" و "مجتمعات الخوف" وللتفريق بينها لا بد من اجتياز اختبار "ساحة المدينة" فالبلد الذي يسمح لأي مواطن بالتعبير عن أرائه دون خوف "في ساحة المدينة" فذلك "المجتمع حر"، والبلد الذي لا يسمح بذلك هو "مجتمع الخوف"، وهذه المجتمعات التي يقصدها شارانسكي هي الدول العربية، وهو أول من أيد فكرة غزو العراق لأنه من دول الخوف، وذلك مفاده أن الدول العربية ليست مهيأة للديمقراطية، وبالتالي على الولايات المتحدة الأمريكية نقلها إلى الديمقراطية وقد وجدت هذه النظرية صدى قويا بعد أحداث 11 سبتمبر.[1]

طورت نظرية «الفوضى الخلاقة» من طرف توماس بارنيت Mbarnett P. Thomas في محاضرة له في مقر وزارة الدفاع الأمريكية – البنتاغون– حين قسم العالم إلى من هم في القلب أو المركز أمريكا وحلفاؤها ودول العالم الأخرى تحت مسمى دول "الفجوة" أو الثقب، حيث شبهها بثقب الأوزون الذي لم يكن ظاهرا قبل أحداث 11 سبتمبر حيث يرى أن دول الثقب هي الدول التي تمتاز بالحكم الاستبدادي.[2]

وهذه الدول هي بمثابة مزارع لتفريغ الجيل القادم من الإرهاب وبالتالي على دول القلب أن تردع هذا الجيل الإرهابي والعمل على تقليص الثقب من داخله، فالدبلوماسية لم تأت نتائجها، كما أن التهديد من الدول العربية قد تراجع بعد سقوط العراق، لكن التهديد الحقيقي يبقى كامنا من خلال العلاقة بين الحكام وشعوب هذه الدول.[3]

وعليه لا بد من تدخل قوى خارجية للسيطرة واستبدال الوضع وإعادة بناء من الداخل، وليس مجرد احتواء من الخارج، ومن هنا نلاحظ أن تراجع مفهوم السيادة والشؤون الداخلية أمام مصالح الولايات المتحدة الأمريكية طالما هي مرتبطة بالأمن

---

[1] نفس المرجع، 10

[2] نفس المرجع ،11

[3] نفس المرجع ،12

القومي للولايات المتحدة الأمريكية، فإن إحداث الفوضى بين الحكومات والمعارضة في دول المنطقة العربية لتأمين المصالح الأمريكية.

هذا ما تؤكده كونداليزا رايس Condoleeza Rice وزيرة الخارجية الأمريكية :

«إن أمريكا على مدى (60) ستين عاما سعت إلى تحقيق الاستقرار في الشرق الأوسط على حساب الديمقراطية، ولم تحقق أيا منهما [...] والآن أمريكا تنتهج نهجا مختلفا ... إن هناك من يقول إن الديمقراطية تقود إلى الفوضى والصراع والإرهاب، والحقيقة أن العكس هو الصحيح»[1]

بمعنى أن الفوضى تمثل الأساس المنهجي لخلق الديمقراطية الأمريكية المنشودة لتحكم بنتائج تنفيذ الفوضى الخلاقة اتبعت الإدارة الأمريكية أربع مراحل متتالية:

– الأولى تستهدف خلخلة حالة الجمود والتصلب غير المرغوب في النظام المستهدف، أما الثانية تسعى للوصول إلى حالة من الحراك والفوضى المربكة والمقلقة لذلك النظام، أما الثالثة توجيه تلك الفوضى وإدارتها للوصول إلى الوضع المرغوب فيه، أما المرحلة الأخيرة تشمل استخدام المدخلات التي أججت الفوضى لإخمادها وتثبيت الوضع الجديد بشكله النهائي.[2]

جندت الولايات المتحدة لإنجاح هذا المشروع قد إمكانيات هائلة ووسائل للجذب وللضغط والإقناع الإيديولوجي على مختلف الأصعدة، الإعلامي، الاقتصادي، والسياسي والاجتماعي، والثقافي، ومن ذلك اتفاقيات التجارة الحرة، والحث على تعديل الدساتير الوطنية، وتقديم خدمات التواصل الالكتروني المجاني بين أفراد المجتمعات والمواقع التي تعج بها شبكة الانترنت، والتواصل مع النشطاء والحقوقيين، والتركيز على المسؤولين وبعض الأكاديميين الذين تلقوا تعليمهم في أمريكا.

---

[1]: نفس المرجع.

[2]: نفس المرجع.

إضافة إلى دعم جزء من المعارضة وتكريس الصورة النمطية السلبية للإسلام والمسلمين، من خلال وضع المرأة والإيحاء بتخلف الإسلام في التعامل معها، والتدخل لدعم الأقليات وحقوق المجتمع المدني، كما دأبت على إثارة النزاعات الطائفية والمذهبية والعرقية والمناطقية.[1]

تعمل الولايات المتحدة الأمريكية بحسب دلالة كثير من الأحداث على خلق بيئة مناسبة وجو ملائم للتواجد الفعلي في المجتمعات العربية والإسلامية، دون تدخل أو مساعدة من النخب الحاكمة، وبالتالي فرض وخلق عقل جمعي مبرمج وفق النمط الغربي الذي أوجد حالة في عدم التوازن في القيم والهوية الحضارية لهذه المجتمعات

لنظرية الفوضى الخلاقة التي اعتنقها لإدارة بوش الابن عدة دعائم:[2]

أ- إطلاق الصراع العرقي:

بحيث يقوم على بعث الخلاف في الدول التوافقية القائمة على التوازن بسبب النسيج العرقي، بظهر وتدخل الولايات المتحدة الأمريكية في العراق ضمن هذا التوجه، اتجاه الشمال الكردي نحو الانفصال على أساس اختلاف تاريخي وعرقي، أيضا وانقسام السودان شمال عربي مسلم، وجنوب مسيحي.

ب- تغذية الصراعات العصبية :

لضرب الدولة بجميع مؤسساتها واستبدالها بولاءات حزبية وعشائرية مجزأة، قائمة على انتماء قبلي كما حدث في الصومال 1991 والعراق سنة 2003، حيث وعند دخول الجيش الأمريكي، لم تتم حماية المؤسسات الرسمية، إلا وزارة النفط[3].

ج- ضرب الاستقرار الأمني: لإطالة أمد العنف، حتى تصبح لدى الأفراد قناعة تامة باستحالة الرجوع إلى حالة ما قبل الحرب، ويبقى العراق أكبر مثال.

---

[1]: نفس المرجع.

[2]: نفس المرجع.

[3]: مصطفى البكري، الفوضى الخلاقة أم المدمرة :مصرف مرمى الهدف الأمريكي(القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2005).

د- **تدمير البنى العسكرية والاقتصادية:**[1] إذا أن أهم الأهداف التي تدعم نجاح الفوضى الخلاقة هو ايجاد حالة من عدم الاستمرار في البيئة العسكرية الاقتصادية وتدميرها، بشكل يسمح فيها بعد الولايات المتحدة أن تتدخل لإعادة الاعمار، وما حصل من تفكيك للجيش العراقي بعد عام 2003 خير مثال على إعادة هيكلة الجيش من جديد من قبل القوات الامريكية المحتلة في ذلك الوقت، وهذا الأمر كلف العراق نفقات طائلة، في وقت كان ولا زال بلدا منهك اقتصاديا بسبب الحصار الاقتصادي المفروض في السابق، ثم احتلاله فيما بعد.

هـ - تعبئة الإعلام و أدلجته:[2]

إذ وصل الحال في إعلام دول الشرق الأوسط لمرحلة خطيرة من التحشيد والشحن الطائفي والقومي والمذهبي، المدعوم بسياسة الولايات المتحدة الأمريكية عبر قنوات تدعي أنها دينية، والتي تحرص على القتل والتفكير، وتدمير الإسلام من الداخل فضلا عن بث أفكار الليبيرالية والحرية والعولمة الأمريكية في القنوات والصحف والمجلات والإذاعات، محاولة أن تدفع المتابع البسيط إلى تبني هذه الأفكار، بعدما شاهده من تطرف وتفكير في قنوت أخرى أدت إلى نفوره أساسا من الإسلام نفسه.

إذا إطلاق وإلحاق لفظة الخلاقة كصفة للفوضى يدل على أن المطلوب نوع معين من الفوضى وليست الفوضى على إطلاقها، وهنا المفارقة في هذا التصور فالفوضى لا توصف بأنها خلاقة بقدر ما تكون هدامة ومدمرة، لكن أنصارها يقولون بإمكانية ذلك إذا وجدت قوى موجهة ونظامية تحكمها وتؤطرها ، فالفوضى ليست هي الغاية ولاهي نهاية المطاف وإنما هي مرحلة انتقالية مؤقتة تفضي إلى حالة مثالية دائمة.

---

[1]: باسم عبد عون فاضل، الفوضى الخلاقة تهدم الشرق الأوسط، الحياة (مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية) تاريخ النشر 04 اكتوبر 2014 تاريخ الاطلاع 2017/02/02.

[2] : المرجع نفسه.

◄ الفصل الثانـي

الوضع الطائفي في العالم العربي: التوزع و الآثار

يشكل العالم العربي امتدادا جغرافيا يرزح بحاله من التنوع الجغرافي والسكاني، ولقد شهد موجات من التمازج الثقافي والهجرات والاحتلال العسكري، وهي كلها عوامل ساهمت في بلورة فسيفساء قيمية وهوياتية، يتضاءل فيها الشعور بالانتماء للدولة أمام قوة وإغراء الولاءات الأدنى، تبعا للطائفة والمذهب، وعلى أساس عملية الاحتشاد الطائفي في العالم العربي صار من الواضح أن هناك خطوط امتداد لهذا الاحتشاد من جهة وحالة من التمايز والعداء أحيانا بين المجموعات الطائفية وهو ما انعكس بآثاره على جملة الميادين المتصلة بحياة الأفراد والمجموعات، كما أن هذه الآثار أصبحت تحدد حدود النزاع في المنطقة، وقدرا كبيرا من العلاقات الدولية والتنافس بين القوى الكبرى في التواجد هناك رعاية لمصالحها واستغلالا لهذا الوضع الطائفي بمحاذيره ومخرجاته.

المبحث الأول: خريطة التموضع الطائفي في العالم العربي بين هشاشة الدولة ودور العامل الخارجي

إن الركون للخلفية القومية بالاصطلاح على الامتداد الجغرافي الذي يقطنه العرب تحت تسمية الوطن العربي، يشكل مغالطة عميقة للواقع الفعلي، حيث تغيب حالة الوحدة والتجانس بين مكوناته بالرغم من توافر اللغة والدين المشترك بين غالبية الأفراد، وبذلك فإن الواقع يدفع لاستعمال لفظ العالم بدل الوطن، حيث أنه يشير إلى فسيفساء مذهبية وطائفية، خاصة في القسم الشرقي منه أججتها أحداث تاريخية أهمها الصراع المذهبي بين المسلمين السنة والشيعة، وأيضا الدور السلبي للاستعمار في تعميق وتزكية الفوارق وتثبيتها، وإعلاء مصالح الطائفة على حساب الوطن.

المطلب الأول: الطائفية وهشاشة الدولة في العالم العربي

ورثت الشعوب العربية عن الاستعمار الغربي، والحكم العثماني مقومات نشوء الدولة من إقليم وشعب وسلطة وسيادة واعتراف خارجي، وعلى هذا الأساس، فإنها سعت إلى بناء الدول وفق الجوانب الظاهرية والمؤسساتية في ظل طغيان المؤسسة العسكرية وهيمنتها على الحكم في عديد الدول العربية من جهة، ومن جهة ثانية فإن الأنظمة الملكية الخليجية عملت عن طريق

العوائد المتوافرة لها من الثروات الطاقوية على تثبيت الولاء لها، وكلا الشكلين لم يهتما بفهم حالة الاختلاف الموجود على المستوى القاعدي بين مكونات طائفية ومذهبية، ترفض التعايش فيما بينها، وتسعى للتعامل مع أزمات التنمية والمشاركة السياسية وفق أطر مصلحية في التحام الأول وكل ذلك أدى إلى قدر شديد من هشاشة الدولة أمام جملة التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها.

تقترن هشاشة الدولة غالبا بالحرب الأهلية أو العنف الداخلي واسع النطاق، بمختلف مصادره وأطرافه باعتباره دليلا على فقدان الدولة لأحد مبررات وجودها، ألا وهو احتكار العنف الذي يعد من مرادفات السلطة Aouthority في الفهم المشترك للناس، كما هو متداول في العلوم السياسية[1]، وثمة قناعة على المستوى الدولي بأن هشاشة الدولة، تحبط المساعي والتدابير نحو الازدهار الاقتصادي والتنمية في كافة الميادين.

يتم النظر إلى هشاشة الدولة من زوايا ثلاث هي:

– السلطة Authority والقدرة على الأداء الخدمي Capacity، والشرعية Legitimacy، والتجسيد الأعلى للسلطة في سيطرة الدولة على العنف، بل واحتكاره، وينسجم هذا الفهم مع النظر إلى الدولة بأنها جهة إدارة للعنف أو هي الطرف الحارس، وفي هذا السياق، فإن الدولة هي التي تضع القواعد وتلتزم بضمان الحياة الآمنة لمواطنيها[2]

في البعد الثاني: قدرة الدولة على الأداء الخدمي، وقد يختلف في تعريف نطاق الخدمات لكن أهمها تنظيم الحياة الاقتصادية والاجتماعية لتعظيم المنفعة الجماعية. وتوفير بيئة صالحة للأعمال، وفرض القانون وحماية الملكية وإقامة العدل، والتعليم الأساسي، والصحة ومياه الشرب والصرف الصحي والبناء التحتي بمعناه الأوسع، إما أن تقدمه الدولة، أو تتخذ من التدابير، ما يضمن تيسير هذه الخدمات مع مراعاة التكافؤ والتغطية الشاملة قدر الإمكان.

---

[1]: أحمد ابراهيم علي، "هشاشة الدولة ودولة العراق" اطلع عليه بتاريخ 25 ماي، 2017، http://www.alnahtain.iq/?p=2754

[2] : نفس المرجع

يبدو أن أمن وأمان المجتمع له علاقة قوية مع قدرة، أو عدم قدرة الدولة على قرض القانون، والتناحر والتظالم أو الانسجام بين المجموعات السكانية والتفاوت في الدخل ومكاسب التنمية، ومستوى التحضر.

الشرعية هي نوع من العلاقة بين الدولة والمجتمع، يكون الأخير فيها هو المقرر، وبذلك يقبل أو يرفض أن تكون الدولة هي الفاعل الشرعي الوحيد لوضع وفرض قواعد التنظيم والحكم، والشرعية مفهوم معقد من جهة ارتباطه بإحساس المجتمع بالهوية التي يراد للدولة التعبير عنها.

بيد أن الأبعاد الثلاثة في توظيفها هذا، لا تكفى لفهم الفشل العربي في كل من العراق وسوريا واليمن وليبيا لأن الشرعية في مجتمع منقسم طائفيا، تدور حول نزاع الهويات والنزاع حول الهوية الوطنية، وتتحداها تراتبيات متوازنة للمكانة الاجتماعية ذات المضمون والمطمح السياسي، منبثقة عن ذلك النزاع، كما أن قدرة الدولة على الأداء الخدمي لا تكفي لأن الممارسة التاريخية وعمق الثقافة الربعية، غرسا وظيفة الدولة المعيلة في جذور التكوين المجتمع العربي[1]

يجدر بنا في هذا السياق أن نبحث الأطر الوظيفية لهشاشة الدولة، حيث أنع وللتعرف على المقصود بمفردات ضعف الدولة أو فشلها، في الأدبيات الشائعة للسياسة نتخذ من مقياس الهشاشة Fragile States Index الذي تنشره مجموعة مجلة السياسة الخارجية الأمريكية بالتعاون مع صندوق السلام، ويعتمد المقياس على 12 مؤشرا تصنف إلى اجتماعية واقتصادية وسياسية، ولكل منها درجات من الصفر إلى العشرة، ويدل الصفر على أعلى مستويات الاستقرار، أي قوة الدولة في البعد الذي يقيسه المؤشر، ورقم عشرة يفيد منتهى الهشاشة أو عدم الاستقرار، ومن بين الأبعاد التي تعبر عن فشل الدولة ما يلي:

01- الأبعاد الاجتماعية:

- الضغوط الديمغرافية، من خلال الخلل في التناسب بين السكان وموارد الغذاء والمقومات الأساسية للحياة

[1]: نفس المرجع

– الهجرة والإزاحة، والنزوح الداخلي، وتشمل هذه المتغيرات التهجير القسري والهجرة والنزوح نتيجة العنف القصدي والاضطهاد ونقص الغذاء والأمراض وعدم كفاية مياه الشرب، والمشاكل الإنسانية والأمنية

– ارث المظالم والتظلم، والتوق إلى الانتقام، والتي قد تعود إلى قرون ماضية، وتشمل جرائم القتل الجماعي والتهميش.

– الهروب الإنساني، وينصرف هذا المؤشر إلى هجرة الأدمغة والمعارضين السياسيين والهجرة الطوعية للطبقة المتوسطة، ونمو جاليات المنفيين والمغتربين في الخارج.[1]

02– الأبعاد الاقتصادية:[2]

– تفاوت مستويات التطور الاقتصادي بين المجموعات بمعنى عدم التكافؤ في التعليم والعمل، والمكانة الاقتصادية، ومستويات الفقر ووفيات الأطفال وما إلى ذلك.

– التراجع الاقتصادي الحاد للمجتمع بأكمله، بدلالة متوسط الناتج المحلي للفرد والناتج القومي الاجمالي، وعبأ الدين، ومعدلات وفيات الأطفال والفقر، والفشل في قطاع الأعمال

03: الأبعاد السياسية:[3]

– إجرام الدولة وأوجه الخلل التي تنزع الدولة عن شرعيتها، ومنها الفساد الواسع والانتفاع غير المشروع للنخب المتنفذة، ومقاومة الشفافية والمساءلة وفقدان الثقة الشعبية بمؤسسات الدولة وأنشطتها.

– التدهور المستمر في الخدمات العامة، ومنها فشل الدولة في حماية مواطنيها من الإرهاب والعنف، والخدمات الضرورية مثل الصحة، والتعليم، والصرف الصحي والنقل العام، واستخدام أجهزة الدولة لخدمة النخب الحاكمة.

– الانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان، ومن دلالاتها: ظهور الحكم التسلطي أو الدكتاتوري أو العسكري، وحيث يعلق العمل بالمؤسسات الدستورية والديمقراطية أو التلاعب

---

[1] : فيصل البراء، "الدولة الفاشلة" اطلع عليه بتاريخ 28 ماي، 2017، http://www.polilical-encyclopedia.org

[2] : نفس المرجع.

[3] : نفس المرجع

بها، العنف ضد المدنيين الأبرياء بدوافع سياسية أو طائفية أو عرقية تزايد المعتقلين السياسين، الانتهاكات واسعة النطاق للحقوق القانونية والسياسية والاجتماعية، تقييد الحريات الضخمة، تسييس القضاء [1]

– ضعف السيطرة الأمنية، ويدل عليها: ظهور المليشيات الخاصة لإرهاب الأعداء السياسيين، وجود تكتلات أو تشكلات داخل القوات المسلحة الرسمية لخدمة الجهات المتنفذة، الميلشيات المعادية والعصابات المسلحة والجيوش الخاصة التي تشن هجمات مسلحة ضد قوات الأمن الحكومية.[2]

– ظهور النخب الطائفية والاثنية، والذي ينعكس في: تشظي المجموعة الحاكمة ومؤسسات الدولة تتنازعها المجموعات المتنافسة والمتنافرة، استخدام الجماعات الحاكمة للخطب العدائية والتي تمزق اللحمة الوطنية.[3]

– التدخل الخارجي، ومن جملته التدخل العسكري، وشبه العسكري الاجنبي في الشؤون الداخلية للدولة، ودخول مجموعات مسلحة بهوية اثنية، أو طائفية تؤثر في ميزان القوى الداخلي أو الصراع الدائر، وكذا تدخل الجهات المانحة وبعثات حفظ السلام وسواها.

في عام 2015 جرى ترتيب 178 دولة حسب مقياس الهشاشة، وترتب الدول من الأقل استقرارا (الأكثر هشاشة) إلى الأكثر استقرارا، وكانت 18 دولة مؤشرها 100 فأكثر ومن بينها العراق وسوريا والسودان.

يجمع هذا المقياس كفاءة الدولة في أداء وظائفها التقليدية إلى جانب ما تواجه من صعوبات اقتصادية وأمنية، ومدى انقسام المجتمع أثنيا وثقافيا، والذي يتجلى في مواقف مختلف الجماعات من الدولة الوطنية، أي يجمع مشكلات التخلف الاقتصادي والاجتماعي والسياسي إلى أوجه الخلل في نظام الحكم وأجهزة الدولة.

---

[1] : حسن العطار، "الدولة الفاشلة أو الهشة–المفهوم و المحاظر"، ايلاف 5859(2015)

[2] : نفس المرجع

[3] : نفس المرجع

ثمة تقرير آخر يصدره البنك الدولي، مزاولة الأعمال Dicing Business أيضا يشار إليه في تقييم جداره الدولة 2016 كان مؤشر العراق 46,06 مصر 54,43، وتونس 64,88.

مما تقدم نستنتج أن العامل الرئيسي في الهشاشة العربية هو عدم قدرة الدول على فرض القانون واحتكار العنف ليس لأنه المظهر الأبرز للفشل بل هو المعيق للإصلاح، وقائمة الدول الهشة في الوطن العربي طويلة اليمن، العراق، الصومال، السودان، سوريا، ليبيا تظهر السياسة التدخلية في هذه الدول جلية كالعراق، واليمن، ليبيا قد عانت مثلا من التقسيم والعنف الطائف، بعد حكم القذافي الذي دام 42 سنة والذي حرم البلاد من العديد من الهياكل البيروقراطية الأساسية للحكم، ناهيك عن حرمان المواطنين من أي نوع من المشاركة السياسية، وتم تعميق حالة عدم الثقة التي مازالت تشوب النظرة إلى الجهات الخارجية، وتصورها كجهات معتدية، وحاليا كلما طال أمد الفراغ المؤسسي، زاد احتمال أن تنقاد البلاد إلى ممارسات عهد القذافي وآلياته ما يدفع باتجاه مزيد من التشرذم[1]

من هنا نلاحظ أن تداعي سلطة الدولة وانهيار مؤسساتها، وصعود ميليشات متنازعة، وتفاقم الطبيعة الجهوية للصراع وحضور مرجعية طائفية مناطقية أيضا، وانقسام الجماعات المتصارعة على نفسها، وميل القوى الاقليمية المتصارعة لاستخدام مكونات قبلية دينية للاقتتال بالوكالة وتحول الصراع إلى صراع وجودي إلى جميع الأطراف المعنية كل هذا أدخل الدولة في حرب أهلية وفوضى طويلة الأمد.

[1]: ابرهيم درويش،" الربيع العربي كشف هشاشة الدولة العربية وتمترس الدولة العميقة واحترام الحقوق أهم من الانتخابات وتدمير الطغاة" اطلع عليه بتاريخ:02 فيفري، 2017 http://www.alquds.co.uk/?p=463619

المطلب الثاني: دور العامل الخارجي في تثبيت الانقسام الطائفي

إن المعالجة التي تقصر فهم الطائفية على الأسباب الداخلية، تكون قاصرة جدا، خصوصا وأن الأحداث التاريخية، أثبتت أن تعميق حالة الانقسام الطائفة كانت في أقوى صورها خلال الفترة الاستعمارية، من خلال الدور السلبي للمستعمر في تأكيد الفوارق بين الطوائف وتقويتها، وخلق العداءات بين الطوائف لتحويل ذلك الخطر من المستوى العمودي الموجه ضد المستعمر، إلى المستوى الأفقي الموجه بين الطوائف داخل القطر الواحد، وبعد الاستقلال ظل الارتباط الخارجي للطوائف ملحوظا، سواء مع الدول الاستعمارية التقليدية ممثلة في فرنسا وبريطانيا، أو مع قوى جديدة أهمها الولايات المتحدة وإيران وإسرائيل.

إن فكرة المؤامرة الخارجية لتأجيج نار الفتنة في الوطن العربي هي الرأي الأرجح والعالم وفقا لما نلاحظه من تحولات ومستجدات في الوطن العربي حتى أننا لا نبالغ أن الفكرة قديمة من سايكس بيكو وما تلاها من حركات استعمارية ثم بعد تحرر الدول الغربية استأنف المخطط فعلى سبيل المثال مخطط ينيون (Yinonplan) 1982 الذي هو فكرة تقسيم العراق التي طرحت في هآرتس في 1982/06/02 قبل أيام من العدوان الصهيوني على لبنان كما طرحتها "وثيقة كيفونيم" التي وضعها الكاتب الصهيوني عوديدينون ونشرتها مجلة "كيفونيم" (اتجاهات) الناطقة باسم المنطقة الصهيونية العالمية فيفري 1982 الذي يهدف إلى جعل إسرائيل الدولة العظمى عسكريا واقتصاديا في المنطقة وبالتالي لا بد من إعادة رسم البيئة الجيوسياسية في الوطن العربي وتفتيت الأمصار العربية وكانت البداية بالعراق وحرب الحلف الأطلسي عليه 1991 ثم حصاره ثم غزوه في 2003.[1]

فما المشروع (مخطط ينون) ليس الوحيد بل كان مدعوما من خلال مراكز البحث الأمريكية

[1]: "خطط تفتت المنطقة هل ستأخذ طريقها للتنفيذ، الكاشف للمتابعة والدراسات الاستراتيجية" اطلع عليه بتاريخ 04 مارس، 2017، http://alkashif.html>center>2pdf

وبما أن الظاهرة الطائفية هي نتاج للتفاعل بين العديد من العوامل داخلية وخارجية، وهي في بعض الأحيان هي نتاج لظروف تاريخية مثل الحدود المصطنعة بين الدول التي تم ترسيمها كمناطق نفوذ لقوى استعمارية سابقة، وبالتالي فكل دولة داخلها العديد من الاعراق والقبائل التي يوجد جزء في دولة والآخر في الدول المجاورة انها الأمر الذي يشغل الكثير من النزاعات العرقية، والطائفية داخل الدولة كذلك فإن الدور الذي يلعبه العامل الخارجي لم يقتصر على البعد التاريخي لظاهرة الطائفية فوجود مصالح لدول معنية بمنطقة معينة أو اقليم جغرافي معين إلى محاولة هذه الدول إلى زرع الفتنة ولانقسام بين طوائف الشعب الواحد والأمثلة عديد لا يمكن حصرها لكن نوجز منها الحالة اليمنية والنفوذ الإيراني، ففي اليمن قامت حركة الحوثيين على نجاح الثورة الايرانية عام 1979 فقد كانت المظاهرات تجوب شوارع صنعاء التي واجهتها الحكومة بالقمع وكانت هذه الثورة بالنسبة لاتبع الزيدية بمثابة هبة سماوية لإنقاذ الكرامة الاسلامية في العالم.

فأنشأ الزيدي صلاح أحمد فليلة (اتحاد الشباب) وكان من ضمن ما يتم تدريسه مادة الثورة الايرانية ومبادئها وتوكل لتدريسها محمد بدر الدين الحوثي، وفي التسعينات من القرن الماضي بعد نهاية الحرب الايرانية والعراقية ووفاة الخميني المتشدد 1989 ومجيء هاشمي رفسجاني الذي تحول من تصدير الثورة من الشكل الصلب إلى الناعم وفي 22 ماي 1990 قامت الوحدة اليمنية ازداد لتقارب الزيدية مع ايران بعد اقرار التعددية السياسية تمثلت الاحزاب الشعبية في حزبي (الحق) و(اتحاد القوى الشعبية).

كما ظهر تنظيم الشباب المؤمن امتدادا لاتحاد الشباب وهو كما قال محمد عزان الأمين العام السابق لتنظيم (الشباب المؤمن) أنه كان عبارة عن مؤسسة تربوية وثقافية فكرية تعنى بصياغة الشخصية الرسالية للشباب التي تؤدي دورا دعويا وثقافيا في الساحة.

وما نتج عن هذا النفوذ الإيراني في اليمن هو رد فعل لأطراف إقليمية كالسعودية، وتركيا وأخرى دولية كالولايات المتحدة الأمريكية وروسيا هذا ما جر اليمن إلى حرب أهلية لا زالت تدور رحاها إلى الآن، وقد دمرت اليمن بالكامل.

إذا قد استخدمت الورقة الطائفية عنصرا بارزا في تثبيت الانقسام بين أبناء الوطن الواحد، واستعمال النزاع الشيعي، السني كمنفذ لإيران وسوريا والتي أصبح يطلق على مراءهما في المنطقة بالحرب الباردة الجديدة في الشرق الأوسط[1] ، التي لم تستثني دولة عربية كالعراق الذي دخل بعد الغزو حربا أهلية اتسمت باللون الطائفي الذي كان من النتائج المترتبة على الغزو الأمريكي للعراق وهي تزايد النفوذ الإيراني في العراق، سوريا.

لكن تأثير العوامل الخارجية لا يكمن أن يتحقق إلا إذ كانت هناك عوامل داخلية أو لنقل بيئة داخلية مهيأة لزرع الفتن والانقسامات الطائفية مثل ضعف البنيان الداخلي للمجتمع وعجزه عن امتصاص الصدمات الخارجية أو انقسام الولاءات وفي ضل الصراع والتناحر على السلطة ومحاولة تحقيق مصالح فئوية فرعية عادت ظاهرة الانتماء الطائفي[2].

[1]: عز يغوري غوس، "ماوراء الطائفية، الحرب الباردة الجديدة في الشرق الاوسط"، اطلع عليه بتاريخ 04 مارس، 2017، http://www.bcookings.edu/doha

[2]: عبير بسيوني رضوان، أزمة الهوية والثورة على الدولة في غياب المواطنة وبروز الطائفية، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة 2011 ، 232.

المبحث الثاني: امتدادات الشكل الطائفي في العالم العربي

تظل ظاهرة الطائفية في العالم العربي واقعا لا يمكن إنكاره، وهذا الواقع جرى استغلاله وتفعيله بما يخدم فئات عديدة، بل إن بعضها انتقل بالطائفية إلى أسوأ أبعادها السلبية، حين صارت وسيلة للإقصاء والرغبة في إبادة الأفراد المنتمين إلى الطوائف المناوئة على أساس مبررات دينية متشددة، أو الاحتجاج بهذه الطائفية لترسيخ واقع سياسي يضمن تمثيلا دائما ويتجاوز الديمقراطية المتعارف عليها إلى شكل من أشكال الديمقراطية التوافقية التي تعلي مطالب الطائفة على مطالب المواطنة.

المطلب الأول: الطائفية والتشكل الاجتماعي في العالم العربي، خيارات الإقصاء والإبادة

إن تتبع حالة التموضع الطائفي في العالم العربي، خاصة بعد الحرب الباردة، ثم الأحداث التي تلت غزو العراق، يلاحظ كيف أنه جرى تفعيل شديد لأطر العداء والاختلاف الطائفي على نحو خطير جدا، جعل الاعتبارات الإنسانية وحقوق الأفراد في حفظ حياتهم وممتلكاتهم وتمثيلهم السياسي، تتراجع لأدنى المستويات، بل إن الطائفية المدعومة من قوى خارجية دفعت نحو ممارسات تم الاعتماد سابقا أنها لن تعود مجددا من قبيل التهجير القسري والقتل الجماعي والاغتصاب والتعذيب، والسيطرة على الممتلكات، وتجريد أصحابها منها، وكلها ممارسات إلى أسوأ أشكال الفرز الطائفي في العالم العربي على غرار ما يحدث في سوريا والعراق على نحو أخص.

تتلخص مشكلة التشكل الاجتماعي الناجم عن الطائفية السياسية في الإقصاء والإبادة، والتي تتصل غالبا بمشكلة توزيع للموارد، وتغلغل لفئة على حساب الفئات الأخرى في المجتمع، وهذا ما يؤشر سلبا قطاع التنمية في الدولة، حيث أن مسألة الموارد مهمة في ظهور الصراعات، وتحديد درجة العنف التي يمارسها الأطراف، حيث تستند معظم الصراعات الاجتماعية على التوزيع غير العادل للموارد الشحيحة.[1]

---

[1] توفيق هامل، "طبيعة النزاعات في الشرق الأوسط : صراع مذهبي طائفي أم صراع مصالح الحوار"، اطلع عليه بتاريخ 10 ماي، 2017 http://clhiwardz.com/ ?p=22494

وفي هذا الاطار جدد ماكس فيبر Maximilian Carl Emil Weber، الموارد كطبقة ومكانة وسلطة، كما ركز جـورج سميـــل George Simmel وآخرين على أهمية التأثيرات المتداخلة التي تنشأ نتيجة هياكل عدم المساواة المختلفة، ويكون للمواطنين احساس أن نفس المجموعة تتحكم في الوصول إلى الموارد الثلاث، فيتم الطعن في شرعية النظام، وتتكون لدى الناس قناعة بأن الحراك الاجتماعي مسدود، ومن هنا يجب التركيز على فهم طبيعة ومصدر الصراعات الطائفية في العالم العربي من خلال مسألة الموارد باعتبارها العامل الحاسم في ذلك.

يلاحظ أنه من السهل لنخب دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، إضفاء الطابع الديني الطائفي على صراعات المصالح، رغم أن المطالب في أغلبيتها تقوم أساسا على ضرورة الوصول إلى الموارد وتوزيعها بطريقة عادلة[1]

سياسة الإقصاء من الانتفاع بالموارد الوطنية

ان أمثلة هذا الإقصاء والتهميش الذي أدى إلى صراعات طائفية ومذهبية، أدت في تطورها إلى انفصال وتقسيم للبلد الواحد، كما حدث في السودان وانفصال جنوبه المسيحي عن شماله المسلم، حيث أنه ومن الأسباب الرئيسية في هذا التقسيم، كون السودان بلدا متعدد الأعراق والأديان، به شمال عربي مسلم، وجنوب افريقي مسيحي يضم أيضا خليطا من الديانات الأخرى.

أما السبب الثاني فهو اقتصادي، حيث أن انعدام العدالة الاجتماعية، خلق جنوبا يعاني من غياب الخدمات الاجتماعية، والبنية التحتية، مقارنة بالشمال الذي استحوذت حكوماته على الحكم والثروات، كما أدى اكتشاف البترول في الجنوب إلى تأجج الصراع.

تجدر الاشارة أنه لا يجب أن نغفل دور الاستعمار البريطاني الذي عمق هوة الخلاف الديني والعرقي، كما لا ننس أثر حركات التبشير في ترسيخ هذا الانقسام.[2]

---

[1]: نفس المرجع.

[2]: نفس المرجع.

لقد كان للانعكاسات السياسة على الجانب الاجتماعي الأثر البالغ، في الاتجاه نحو التخندق والانقسام داخل المجتمع الواحد، وهذا ما هو حاصل في العراق، حيث أنه ولما تمكن الشيعة من مؤسسات الدولة العراقية، جرى تطبيق سياسة التهميش والاقصاء للطائفة السنية وباقي الطوائف، وانتهجت الحكومة سياسة الاجتثاث التي استهدفت السنة أساسا دون توقف من 2003 في كافة قطاعات الدولة والمنظمات الاجتماعية، وقد عانى العراق من عدة سياسات عنصرية منها الابادة، والتهجير الطائفي.

التهجير الطائفي والتغيير الديمغرافي

يعتبر التهجير الطائفي من أسوء صور الفتنة الطائفية، وهو يهدف إلى أحداث التغيير الديمغرافي في التركيبة السكانية لبعض المناطق، من خلال اجبار سكانها من طائفة معينة، لهجرها والاستيلاء على بيوتهم ومناطقهم، وإحلال جماعات من طائفة أخرى في مكانها.[1]

إن أبرز مراحل تطبيق مشروع التهجير الطائفي في العراق، هي الفترة ما بين عامي 2005 – 2007 حين شنت الميلشيات الشعبية حملة اغتيالات واعتقالات وتصفيات ضد أبناء المكون السني عقب حادث تفجير المراقد الشيعية في سامراء، وقد أسفر عن تلك الحملة مقتل عشرات الآلاف وتهجير الملايين أغلبهم سنة، أما الحملة الثانية الأكبر للتهجير الطائفي فكانت عام 2014 عقب سيطرة "تنظيم الدولة الاسلامية في العراق والشام" على مساحات واسعة من محافظات العراق ذات الغالبية السنية مثل الموصل والأنبار وديالي وصلاح الدين، وأجزاء من بغداد وكركوك وبابل.

وقد استغلت ايران والميلشيات الشيعية، الاستعانة بها في إلى مساندة القوات الحكومية لأجل مواجهة تنظيم الدولة، في أن تقوم بحملة منظمة للتهجير الطائفي عبر سلسلة أعمال واجراءات نفذتها الميلشيات وعناصر ضمن الأجهزة الآمنة الحكومية ضمن مناطق تواجد تنظيم الدولة ومعظمها مناطق لأهل السنة الذين اعتبرتهم الميلشيات حاضنة للتنظيم، فحصلت حركة

[1]: د/علي العبيدي، تاريخ الصراع العراقي الإيراني ط1 (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2016)، 368.

هجرة ونزوح واسعة من مناطقهم[1] ، ولقد ارتكبت الميلشيات جرائم تطهير طائفية، كالقتل والخطف وحرق وتفجير الدور والمزارع، وذلك لزرع الرعب في نفوس السكان واجبارهم على الرحيل.

إن من أهم نتائج هذا التطهير، إفراغ العراق من أهم الكفاءات العلمية والوطنية، خاصة من السنة، وإحلال بدلا عنهم من الطائفة الشيعية خاصة في الوظائف الحكومية، إضافة إلى إعادة التوزيع السكاني الديمغرافي حسب الطائفة لتسهيل تحقيق تقسيم الشعب والبلد في مراحل لاحقة، وتهيئة بعض المناطق العراقية وخاصة في الجنوب والوسط لتكون امتداد للمنطقة الشيعية الإيرانية [2]

وهكذا نلاحظ أن خارطة المنطقة ترسم وتتشكل على أسس مذهبية وعرقية مما يكرس أكثر للانقسام والتشرذم ويزيد من حده التناحر الطائفي، ويمهد للتدخلات الأجنبية.

[1] نفس المرجع، ص 369-371.

[2] : نفس المرجع، 369-371

المطلب الثاني: الطائفية السياسية في العالم العربي

إن فشل الممارسة السياسية في عديد الدول العربية، المسندة إلى المعيار التقليدي للديمقراطية، اعتبارا للمجموع العام للأفراد، دون اعتبار لخصوصية المجموعات الأدنى من الدولة، وحقيقة أن الولاءات إنما تتجه إلى هذا المستوى الأدنى، وتتراجع أمامها أي قيمة للنصوص القانونية وكذا المؤسسات السياسية، وعلى هذا النحو، وسعيا لتحقيق الاستقرار داخل الدول العربية التي تعاني أصلا من مشكلات تنموية وضغوط خارجية نحو التعامل بشكل براغماتي مع الاختلافات الطائفية، والعمل بنظام المحاصصة الطائفية التي نجم عنها بروز أحزاب ذات مدلول طائفي بالأساس، دون المدلول الوطني الجامع، والسعي لتحقيق مصالح الطائفة في المقام الأول.

يتشكل التموضع السياسي في الدولة بناء على التنوع الطائفي، والحيز الذي تشغله كل طائفة عدديا، وكذا من ناحية امتلاكها للموارد وقدرتها على التحكم في الشأن السياسي. الطائفية السياسية مبناها في الأساس، قدرة طائفة على ما يتاح لها من امكانيات، أو قوة عددية لأجل أن تكون قادرة على صياغة موقفها وبرامجها السياسية.

تعريف الطائفية السياسية:

يمكن التطرق إلى الطائفية السياسية بالعودة إلى مفهوم الطائفة ونقل ذلك للميدان السياسي، حيث يحدث انتقال الطائفة من مستوى الأفراد داخل المجتمع، الى التمثيل السياسي للطوائف التي ينتمي اليها هؤلاء الأفراد، وتجسيدها على مستوى الدولة. كما يعبر عن ذلك، أما الطائفية فهي صيغة ارتباطية من مؤمنين بقيم معينة، وهم على خلاف مع المحيط الاجتماعي لهم، وفي قلب هذا النوع من التجمعات تسود سلطة دينية من النوع الجاذب شعبيا [1].

تمثل الطائفة السياسية عملية انتقال من مفهومها العام للبعد الطائفي إلى مفهوم ضيق مقترن بالجانب السياسي، حيث تتواجد على مستوى الأفراد داخل المجتمع الواحد وتنتقل إلى

[1] : حسن لداودة، الدين، الدولة والمجتمع الدولي، الدين والعلاقة مع الآخر إطار نظري سيوسيولوجي (مكان النشر: دار النشر، سنة النشر)، 21.

التمثيل السياسي للطوائف التي ينتمي اليها هؤلاء الأفراد، وتجسيدها على مستوى الدولة الممثلة للجميع، وإن من أهم آثار الطائفية السياسية على الاستقرار السياسي أربعة أبعاد أساسية تتمثل في القدرة على ايجاد حكومة مستقرة نسبيا، ونظام سياسي مستقر، تبعا لذلك دستور واضح، وقرار سيادي للدولة، وسند هذه المبادئ الأربعة مفهوم الشرعية الذي يجعل سلطة النظام نابعة عن تيار شعبي، وذلك لأنه إذا كان النظام يستمد شرعيته من الشعب، كان هناك استقرار واستمرارية ولهذا الاستقرار، وعلى هذا الأساس تبدو مؤشرات الاستقرار السياسي فيما يلي[1]:

- الانتقال القانوني للسلطة داخل الدولة.
- ثبات شرعية النظام السياسي.
- الثبات في مناصب القيادات السياسية والاستقرار البرلماني.
- الديمقراطية وتدعيم المشاركة السياسية.
- غياب العنف واختفاء الحروب الأهلية والحركات الانفصالية ونزاعات التمرد.
- ترسخ مبدأ المواطنة والاقتصاد الناجح.
- قلة الهجرة الداخلية والخارجية.

إن هناك عدة مزايا يحملها نظام الطائفية السياسية بالنسبة للمجمعات التي تتميز بتنوع اثني أو عرقي أو ديني، وذلك من خلال قدرته على خلق نوع من التعايش بين مختلف الطوائف في دولة واحدة، ومن بين هاته المزايا:

1- حقوق الأقليات ضمن مبدأ المواطنة: بحيث تضمن للأقليات العيش ضمن علاقات وتفاعلات اجتماعية، تجعلها بحكم الواقع متكافئة وذلك وفق عملية تساند اجتماعي تحت أسس ديمقراطية من شأنها تحقيق حرية الرأي والمساواة في الحقوق والواجبات، والالتزام بالولاء الوطني كإطار جامع لكافة الأجزاء المتباينة والمتنوعة، دون النظر إلى الانتماءات الإقليمية أو الدينية أو القبلية .[2]

---

[1] : رائد نايف حاج سليمان، "الاستقرار السياسي ومؤثراته" الحوار المتمدن 2592 (2009)، http://www.alhewar.org/debat/show.art.asp?aid=166391

[2] :عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1979)، ص 768.

وبالتالي يصبح التمثيل الطائفي في نظام الطائفية السياسية معيار أساسيا لضمان حقوق الأقليات على اعتبار أنه وفي ظل المجتمعات التعددية والتوازنات السياسية لا يوجد تمثيل سياسي على أساس وطني بحت وغير طائفي، يستطيع تجسيد كافة الطوائف على الساحة السياسية[1]، بل يذهب الوزير السابق في الحكومة اللبنانية "ميشال أده" مثلا إلى اعتبار أن الأطر الديمقراطية القائمة على نظام الأكثرية العددية لا يقدم للأقليات سوى التهميش والنبذ، وحتى الاضطهاد والقمع المباشر أحيانا، ويمكن الاستدلال بذلك على ما يحدث في العديد من الدول كالعراق ومصر و إندونيسيا وماليزيا، وهذا بالإسقاط على دول تحمل تنوعا عرقيا وطائفيا كبيرا[2] حيث أنه يحدث تخل عن المواطنة والحقوق السياسية:

يشير استعمال الطائفية السياسية إلى نموذج الديمقراطية التوافقية والتي هي منح القوى السياسية التي تعبر عن مصالح الطوائف المكونة للمجتمع حق الفيتو المتبادل من أجل ايقاف قرارات القوى السياسية الأخرى، اذ كانت تضر بمصالحها، بغض النظر عن حجم الكتلة، وكذلك مع افتراض وجود انقسام، وصراع مجتمعي خطير، لا يمكن احتوائه إلا عبر هذه الصيغة من الحكم، كما أن السبب الرئيسي في تطبيق الديمقراطية التوافقية يكمن في عدم القدرة على الانسجام الاجتماعي بين هاته التعدديات الاجتماعية، وذلك بسبب حواجز طائفية أو عرقية يصعب تخطيها، بل يستدعي ضرورة تقبلها وطرحها على المستوى السياسي، وبالتالي فإن الديمقراطية التوافقية تكون بمثابة حل أمثل، أو بديل لتجنب تفاقم الأوضاع، وتفاديا لعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، ولأجل نجاح هذا النموذج لا بد من توفر الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية المناسبة حتى تكون عاملا مساعدا لصيانة الديمقراطية وتعزيزها .

يمكن ملاحظة الوجه السلبي للطائفية السياسية من خلال مؤشرات الاستقرار، حيث وأصبحت عديد الدول تعيش حالة عدم الاستقرار السياسي في ظل حالة اهتزاز بسبب هشاشة

---

[1] : مزابية خالد، "الطائفية السياسية وأثرها على الاستقرار السياسي: دراسة حالة لبنان(رسالة ماستر،جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2013)، 8 .

[2] : محمد زين العابدين "الديمقراطية التوافقية وأثرها في الحياه السياسية: دراسة حالة لبنان" (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، 2009)، 24.

الديمقراطية التوافقية التي تؤدي إلى اضعاف سيادة الدولة من خلال كونها السلطة العليا التي لا تعلوها سلطة، وهي الميزة الملازمة للدولة في الأصل، تنفرد بها عما سواها من تنظيمات داخل المجتمع السياسي المنظم، وهو ما يضمن للدولة مهمة الاحتكار الشرعي والوحيد لوسائل القوة، عبر حقها في استخدام العنف من أجل تطبيق القوانين وانفاذها[1]. إن نظام الطائفية السياسية يعفي الدولة من مسؤولياتها في حماية المواطن وانفاذها حكم القانون، وفي ظل تنامي هذا المبدأ الذي يغذيه النظام السياسي الموالي لطائفة معينة فتصبح بقية الطوائف تشعر بأنها مستضعفة وتلجأ هذه الطوائف المضطهدة إلى بدائل من أجل انتزاع حقوقها، وهي بدائل لا تخرج عن أحد الشكلين التاليين:

- التسلح والانتفاضة.
- الاستعانة بطرف خارجي، وهو ما يؤدي إلى المساس باستقرار الدولة، واسقاطها على غرار نموذج ليبيا، سوريا، العراق، والنموذج الأفغاني.

إن أزمة الشرعية للنظام السياسي تظهر في ظل التعددية المذهبية والطائفية، وذلك عندما يتخلى النظام السياسي عن الصيغة التوافقية، فتغلب عليه ايديولوجيا واحدة على حساب باقي الايديولوجيات المذهبية، فيعمل على تقوية نفوذه من خلالها، عن طريق اعتماده القاعدة الجماهرية التي تتبع هذه الايديولوجيا وتنتمي اليها، ويكسب النظام مكانته السياسية والاجتماعية منها، بالنظر إلى معايير القوة التي تتوفر لدي الطائفة، إما بسبب الكثرة العددية أو القوة العسكرية الرادعة أو نحو ذلك. وهذا السلوك يعبر بالضرورة عن المكانة الكبيرة للانتماء والولاء للطائفة أكثر من الولاء للوطن

تؤثر الطائفية السياسية بشكل مباشر في كيان الدولة، إما بتفتيتها بسبب عدم القدرة على احتواء التعددية وقبولها، وإما بمساهمتها في وحدة الدولة من خلال ديمقراطية توافقية، تستفيد من تعدد الآراء واختلاف الطوائف، لذلك من الضروري، الربط بين مفهوم الطائفية السياسية والاستقرار السياسي الذي يتجسد في جملة من المؤشرات أهمها الاقرار بمبدأ المواطنة وشرعية

[1] : الكيالي وآخرون، موسوعة السياسية، ص 131

النظام السياسي، وسيادة الممارسة الديمقراطية الفعالة، والقائمة على المشاركة السياسية والقبول بالتعددية، والتداول السلمي على السلطة، وسيادة الدولة في خياراتها.

◄ الفصل الثالث

الطائفية في خضم تحولات المنطقة العربية

تمثل الحالة الطائفية في العالم العربي اختبارا عميقا للمسائل المتعلقة بالسيادة و الحدود والولاءات السياسية، وكذا فرص التنمية والاستقرار السياسي، وعلى هذا النحو فإن الإرث الاستعماري المحفز والمعزز لهذه الحالة ظل يدفع أكثر نحو إظهارها على أنها العامل الأكثر حسما بشأن مستقبل سياسي أو اقتصادي لغالب الدول العربية، وكذا أي أفكار حول التجانس المجتمعي والتموضع السكاني، والعلاقات البينية، يضاف إلى ذلك أن رغبة القيادات السياسية التأكيد على حضور المسألة الطائفية في المشهد السياسي من جوانب انتفاعية ولأغراض حزبية سياسية تقترن بممارسة السلطة وكذا عرقلة إمكانية التداول عليها، كل ذلك يجعل الطائفية، كوضع تشكل أساسا لفهم تحولات المنطقة العربية، هذه التحولات التي شرع حركيتها النشاط الدعائي والإعلامي، وسهولة ايصال الخبر والمعلومة وتجييش العواطف حول الانتماء والاحتشاد الطائفي.

المبحث الأول: دور العامل الطائفي في تحولات المنطقة العربية.

إنه ولأجل فهم الدور الذي يمثله العامل الطائفي في جملة التغيرات والتحولات التي يعرفها العالم العربي، لا بد لنا من جلة من الإسقاطات حوله، تقترن بالأساس بتتبع مصادر الطائفية ومخرجاتها، وكذا العلاقة بين الطوائف المتباينة، وبقدر أخر الدور السياسي للطائفية في إحداث حالة من اللااستقرار المؤسساتي خاصة في الدول العربية، وترجيح الولاءات الطائفية عند أي صدام بين مكونات العالم العربي، وأي توزيع للموارد، أو تسهيل للهيمنة الخارجية التي تصل حد الاحتلال والسيطرة على مقدرات الدولة، وإفقادها سيادتها.

المطلب الأول: الحروب الأهلية ذات الامتداد الطائفي.

تدفع أطر الطائفية وامتداداتها نحو شحن جملة من العداءات والإحساس بالاختلاف، وعلى هذا النحو يصير من المرجح جدا تصاعد حدة التعارض بين مصالح المجموعات المنتمية إلى طوائف مختلفة في الدولة الواحدة، وعلى الرغم من وحدة الإقليم الذي تعيش عليه الطوائف والموروث التاريخي المشترك، إلا أن تلك الطوائف تكون على استعداد لحل خلافاتها عن طريق الأساليب العنيفة وعلى رأسها خيار الحرب، يعزز هذا الواقع غياب

الديمقراطية الفعلية وحرية التعبير، وعدم وجود ثقة في المؤسسات التمثيلية أو الهيآت القضائية أو حتى أعلى المؤسسات التنفيذية إن دخول الدول في حروب أهلية بسبب العامل الطائفي، حقيقة تثبتها في العالم العربي جملة من النماذج المؤلمة على غرار العراق وسوريا ولبنان واليمن والسودان مع احتمالات تفجر ذلك في بلدان عربية أخرى.

أولاً: حرب العراق الأهلية

ترسخت الفجوة بين السنة والشيعة في العراق من خلال جملة تحولات جيوسياسية واجتماعية وثقافية متعددة، تعود بشكل عميق إلى الثورة الاسلامية كما عرفت في ايران عام 1979، التي أفرزت نظاما جديدا للحكم يقوم على أساس الاعتماد الشيعي، الذي آمن اتباعه بفكرة تصدير الثورة إلى دول الجوار، وقد ساعد هذا التوجه في تقوية المكون الشيعي في العراق، من خلال أفراده وشعور بأنهم يمتلكون هوية متميزة، وفي ظل الاحتلال الأمريكي الذي بدأ في عام 2003 تم توظيف الملف الطائفي باعتباره أقوى أسلحة الانقسام الداخلي، وبدأ الحديث عن حقوق الشعية المسلوبة في العراق والمظلومية التاريخية لهم، وكان للأحزاب والحركات الشيعية العاملة من ايران دور حيوي في انجاح التوجه الأمريكي عند غزو العراق.[1]

شكلت حادثة تفجير ضريحي الإمامين العسكريين في سامراء في 22 فيفري 2006 انطلاق الموجة الأولى من الحرب الأهلية بين السنة والشيعة، وما أعقبها من حملات انتقامية ضد العرب السنة تمثلت في إحراق المساجد والاختطاف والقتل على الهوية، ثم اتخذت طابع الهجمات المناطقية المتبادلة. في خريف عام 2006، بدأت المناطق السكانية في بغداد تتشكل طائفيا وانعزاليا مقتصرة على لون طائفي واحد، وتشكلت مجموعات مسلحة من أبناء المناطق السنية كقوة حماية ذاتية مناطقية غضت القوات الأمريكية الطرف عنها، فيما حاولت الحكومة الاتحادية الحد من تشكيل المزيد منها، حرصا على عدم الاخلال بالتوازن الراجح أمنيا وعسكريا لصالح الأحزاب الشيعية في القوات الحكومية، إلا أن القوات

[1]: حارث حسن، الأزمة الطائفية في العراق: ارث في الإقصاء، (مكان النشر: دار النشر، 2014)، 10.

الأمريكية لم تأبه كثيرا بالمحاولات الحكومية، بل استثمرت هذا التوتر الطائفي لتشيد عددا من الجدران العازلة ذات المنفذ الواحد في غالبية المناطق السنية، وبدرجة أقل في المناطق الشيعية، شبيهة بجدار الفصل في إسرائيل.[1]

بدأت الموجة الثانية من هذه الحرب تؤسس لوقائعها على الأرض منذ أحداث الحويجة نهاية أفريل 2013، عندما شنت قوات حكومية هجوما مسلحا على ساحة الاعتصام في الحويجة، راح ضحيته عشرات القتلى من المعتصمين السنة[2]. وتصاعدت في الأشهر الموالية وتيرة الهجمات بالسيارات المفخخة التي شنها تنظيم "الدولة الاسلامية في العراق والشام" ضد ما اعتبره أوكار المرتدين من القوات الحكومية، وهي عادة ما تتركز في المناطق الشيعية ويروح ضحيتها عشرات القتلى.

بعد نهاية ما عرف بـ"خطة هدم الاسوار" التي شملت الهجوم على سجني أبو غريب والتاجي في 21 جويلية 2013، وإطلاق أكثر من 500 سجين، وهي الهجمات التي اطلق عليها غزوة قهر الطواغيت، أعلنت "الدولة الاسلامية في العراق والشام" ما اسمته "خطة حصاد الأجناد" بعد أيام فقط من إعلان الحكومة العراقية عملية "ثأر الشهداء" لتعقب الهاربين من سجن أبو غريب، وهي عملية عسكرية واسعة النطاق في المناطق السنية من حزام بغداد تم خلالها اعتقال أكثر من 1500 شخص في أوت 2013، من المشتبه بهم أو المطلوبين بتهمة الإرهاب، ومع كل موجة من التفجيرات أو الهجمات المسلحة، كانت القوات الحكومية ترد بحملة اعتقالات عشوائية، أو ضد مطلوبين أو مشتبه بهم، وعادة ما ترد عليها "الدولة الاسلامية في العراق والشام" بموجة أخرى من السيارات المفخخة التي تستهدف المناطق الشيعية.

إن من أمثلة الفتنة الطائفية بعد الاحتلال، اكتشاف العشرات من المقابر الجماعية لضحايا العنف الطائفي في مناطق متعددة من العراق، بالرغم من تستر بعض أجهزة

---

[1]:العبيدي، تاريخ الصراع العراقي الايراني، الصفحة

[2]: رائد الحامد، "الحرب الاهلية العراقية الموجة الثانية"،اطلع عليه بتارخ 24 أفريل، 2017
http://www.alhayat.com/opinion/letters/191474

الحكومة على الكثير منها، ومن ذلك ما أعلنت عنه هيئة العلماء المسلمين المعارضة للاحتلال والحكومة من "اكتشاف مقبرة جماعية بتاريخ 2007/05/18 لضحايا دفنوا داخل جامع الصادق الأمين في المحمودية جنوب بغداد، كما وجدت جثث أخرى في الدار الملحقة بالجامع والعائدة للإمام الجامع وقد عثرت قوة أمريكية عراقية على المقبرة في الجامع الذي كانت ميليشيا جيش المهدي قد احتلته قبل فترة واعتقلت عدة مدنيين فيه[1]

وهكذا كانت اثارة الفتنة باستغلال الميليشيات بعض المناسبات الدينية الشيعية لتنفيذ هجمات كهجوم 2015/05/20 لجامع أبو حنيفة النعمان واحراق مبنى استثمار الوقف السني [2]هكذا نلاحظ ان التقسيم الطائفي للمجتمع العراقي بعد 2003 قد تم وفق برنامج معد بدقة من قبل جهات دولية متعددة والتي لعبت على تعدد الطوائف، وقد وجدت أن الفتنة الطائفية الطريق الأمثل لاختراق تلك المجتمعات تمهيد الهيمنة عليها، ومن أهم الميليشيات الشيعية

– التيار الصدري وجيش المهدي، ويرأسهما مقتدى الصدر، ويشكل أنصارها اعدادا كبيرة في مدن جنوب ووسط العراق ابرزها مدينة الصدر بغداد.

– المجلس الأعلى للثورة الاسلامية، ويتألف من فيلق أنصار بدر، وهناك أيضا عدد من المنظمات الشيعية المتربطة بشكل أو بآخر بالمجلس الأعلى منها القواعد الاسلامية ومنظمة 15 شعبان وحركة حزب الله والنخب الاسلامية وحركة بقية الله.

– عصائب أهل الحق، وهو تنظيم عسكري ومدني يقوده قيس الحر علي انشق عن التيار الصدري

ومن الميليشيا الكردية نذكر:

– قوة البشمركة، وهي القوة المشتركة للحزبين الكرديين الرئيسيين شمال البلاد في أربيل و السليمانية.

ومن الميلشيات المسلحة المحسوبة على العرب السنة:

---

[1]: العبيدي، تاريخ الصراع العراقي الايراني، 361

[2]: نفس المرجع، 384

– قاعدة الجهاد في بلاد الرافدين: بدأت عملها باسم جماعة التوحيد والجهاد بزعامة الأردني أو مصعب الزرقاوي وباشرت عملها منذ سقوط صدام وأعلن الزرقاوي تحالفه مع أسامة بن لادن، لينصبه الأخير زعيما لتنظيم القاعدة في العراق.

– جيش أنصار السنة، وينشط في شمال البلاد أعلن تأسيسه في 2003/09/20 بقيادة الحسن بن حمودة وهي مجموعات كردية سلفية وهابية وكانت تسمى سابقا أنصار الاسلام.

– دولة العراق الاسلامية: وقد تشكلت من عدد من الجماعات المتحالفة[1]

ثانياً: الحرب الأهلية في اليمن

كان الحكم في اليمن لفترة طويلة من الزمن تجاوزت عدة قرون في يد الشيعة الزيدية، وهي طائفة تختلف عن مذهب الشيعة الاثني عشرية في انحرافاتهم العقائدية الهائلة، ولا يوافقون على تحديد أسماء إثنى عشر اماما بعينهم، ولا يوافقونهم في إدعاء العصمة لهؤلاء، ولا الرجعة ولا البداءة، ولا سب الصحابة، ولا عقيدة التقية. [2]

لكن في الآونة الأخيرة حدث تغيير مرتبط بقصة الحوثين التي بدأت بمحافظة صعدة حيث يوجد أكبر تجمع للزيدية، وفي عام 1986 أنشأ "اتحاد الشباب" وهي هيئة لتدريس المذهب الزيدي، وكان بدر الدين الحوثي ضمن المدرسين، وفي 1990 حدثت الوحدة اليمنية وفتح باب التعددية الحزبية.

حيث تحول اتحاد الشباب الى حزب الحق الذي يمثل الطائفة الزيدية في اليمن، وكان حسين بدر الدين الحوثي، ابن العالم الزيدي بدر الدين الحوثي – أبرز قيادي الحزب ودخل إلى مجلس النواب سنة 1993، وكذلك سنة 1997 تزامنا مع هذه الأحداث حدث خلاف كبير جدا بين بدر الدين الحوثي وكبار علماء الزيدية، حول فتوى تاريخية وافق عليها علماء الزيدية اليمنيون على رأسهم المرجع مجد الدين المؤيدي، والتي نصت بأن شرط النسب الهاشمي للإمامة صار غير مقبول اليوم، وأن هذا كان لظروف تاريخية، وأن الشعب يمكن له أن يختار من هو جدير لحكمه، دون شرط النسب لآل البيت.[3]

---

[1]: عبد المنعم شيحة، "المواطنة الطائفية العراق من حلم المواطنة إلى المواطنة الطائفية"، اطلع عليه بتاريخ 21 ماي، 2017، http://www.mominoun.com

[2]: راغب السرجاني، " قصة الحوثيين"، أطلع عليه بتاريخ: 22 ماي 2017 ، http://saaid.net/arabic/279.htm

[3]: نفس المرجع.

ولقد رفض بدر الدين الحوثي هذه الفتوى لأنه كان من فرقة "الجارودية" وهي قريبة من المذهب الاثني عشرية، ثم بدأ يدافع بصراحة عن المذهب الاثني عشرى ثم رحل إلى ايران وعاش هناك لعدة سنوات، في عام 2004 خرج الحوثيون بقيادة حسن بدر الحوثي بمظاهرات ضخمة في شوارع اليمن مناهضة للاحتلال الامريكي في العراق، وواجهت الحكومة هذه المظاهرات بشدة، لتندلع الحرب مع جماعة الحوثيين الشيعية [1] أسفرت هذه المواجهة على مقتل زعيم التنظيم حسين بدر الدين الحوثي، ثم وبوساطة قطرية سنة 2008 انتقل اشقاء حسين بدر الحوثي يحيى، عبد الكريم إلى قطر، مع تسليم أسلحتهم للحكومة اليمنية، لكن سرعان ما تم نقض هذه الاتفاقية، وبدأت الحرب من جديد، ونجح الحوثيون في السيطرة على محافظات مجاورة لصعدة.

اندلعت الثورة في اليمن عام 2011 مطالبة بسقوط نظام عبد الله صالح، وتقدمت دول الخليجية بمبادرة، تتضمن تنازل صالح عن السلطة مقابل أن يمنح حصانة ضد الملاحقة القضائية، ووافق عليها في النهاية، وتم اجراء انتخابات رئاسية يمنية فاز بها عبد ربه منصور هادي عام 2012.[2]

في جوان 2014 قام الحوثيون بالسيطرة على دماج و عمران ثم على صنعاء في سبتمبر 2014 بتواطؤ و دعم من طرف رجال الرئيس المخلوع في الجيش اليمني، وهذا التقدم الملحوظ راجع كذلك للخلاف الحاصل في الجيش اليمني بين وزير الدفاع محمد ناصر أحمد واللواء الأحمر وهذه الخلافات أثرت بشكل سلبي على أداء الجيش اليمني في مواجهة الحوثيين، حيث اعتبرت وزارة الدفاع أن الحرب هي بين حزب الاصلاح الذي يمثله اللواء الأحمر والحوثين، وعلى الرغم من أن الرئيس السابق علي بن عبد الله صالح قاد حزبا ضد الحوثيين منذ 2004-2010. [3]

---

[1]: نفس المرجع

[2]: أحمد موسى بدوي، "التفكيك والبناء: سيناريوهات إعادة الأمل في اليمن" المركز العربي للبحوث والدراسات اطلع عليه بتاريخ:08 ماي 2017 .

[3]: د/ظافر محمد العجمي، "موقف دول الخليج من التطورات الراهنة في اليمن"، اطلع عليه بتاريخ 08 ماي، 2017 http://rawabetcenter.com/archives

ثالثاً: الحرب الأهلية اللبنانية (1975/04/13 إلى 1990/10/13)

تعتبر لبنان دولة حديثة النشأة انشأت وفقا لاتفاقية سايكس بيكو 1916 وأعلن انشاؤها باسم دولة الكبير سنة 1920 ثم باسم الجمهورية اللبنانية في 23 ماي 1926 وقد بقيت في عهد الحماية الفرنسية حتى نيل الاستقلال سنة 1943 انضمت دولة لبنان إلى الأمم المتحدة في 24 أكتوبر 1945، ولبنان جمهورية ديمقراطية برلمانية كما نص الدستور اللبناني[1] وهو يحوي العديد من الطوائف فنجد أن المسلمين ممثلين بالسنة والشيعة والدروز في حين يمثل المسيحيون بالموازنة والكاثوليك وكذلك الأرثوذكس، بدأ بعدد الطوائف في لبنان منذ الفتح الاسلامي لبلاد الشام إلى غاية حكم الدولة العثمانية أين بدأت التوترات الطائفية تتبلور بمرور الوقت وبسبب سعي جميع الحضارات والدول التي تعاقبت على حكم لبنان إلى تقوية نفوذها فقد كانت تولي الحكم إلى كل طائفة ترى بأنها تخدم مصالحها دون مراعاة للتبعات الخطيرة لذلك مما جعل كل طائفة في لبنان لها رصيدها التاريخي في معاداة الطوائف الأخرى وأصبح من الصعب تكوين دولة ترضى جميع اللبنانيين، ولقد مرت الطائفة اللبنانية بمراحل عدة مرحلة الحكم العثماني، مرحلة الحكم العثماني (1517– 1918)

نشأ الكيان السياسي اللبناني "إمارة جبل لبنان" نهاية القرن 16 م كان فيها عدد المسحيين يفوق عدد السكان المسلمين وقد ساد نظام الملل الذي مهد للصراع الطائفي بحيث تقسيم نظام الملل المجتمع إلى طبقات الجماعة العليا مكونة من المسلمين وبالأخص الدروز و أهل السنة، ثم الجماعات الدنيا ويضمون المسحيين واليهود وكذلك الأقلية الشيعية غير المعترف بها وهي فئات محرومة تماما من الوظيفة الادارية وحتى الخدمة العسكرية ووجهتهم الوحيدة هي المهن الحرة من فلاحة وحرف وتجارة. [2]

و في مرحلة الانتداب الفرنسي (1919– 1943) قام الموازنة بمناورة بعد تزايد التعداد السكاني للمسلمين ومع انشغالهم بالوحدة مع سوريا كان المسيحيون يوطدون نفوذهم في

---

[1]: فوزي الطرابلسي، تاريخ لبنان الحديث: من الامارة إلى اتفاق الطائف(بيروت: رياض الرئيس للكتب والنشر، 2008)، 11– 12

[2] : نفس المرجع

السلطة مما أدى إلى تموقع الطائفة في مفاصل الدولة، وتم الاتفاق مبدئيا وفق الميثاق الوطني غير المدون على التوزيع التالي:[1]

- ✓ رئاسة الجمهورية للمسيحين.
- ✓ رئاسة الوزراء (الحكومة) للطائفة السنية.
- ✓ رئاسة المجلس النيابي للطائفة الشيعية.

تعتبر الحرب اللبنانية الصورة المثلى للصراع الاثني والطائفي قد بدأت 1975 إلى غاية 1990 وقد تدخلت عدة أطراف في الحرب اللبنانية محلية وإقليمية أما المحلية فتمثلت في ما يلي:

1- الجبهة اللبنانية: وضمت حزب الكتائب اللبنانية، القوات اللبنانية، حزب الوطنيين الأحرار، تيار المردة، حراس الأرز.

2- الحركة الوطنية اللبنانية: وقد ضمت الحزب التقدمي الاشتراكي، حركة أمل الحزب السوري القومي الاجتماعي، حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، حزب الله أما الأطراف الإقليمية فكانت سوريا التي ارسلت جنودها إلى لبنان عام 1978 بهدف وضع حد للحرب الأهلية واسرائيل التي اجتاحت لبنان مرتين الأولى في عام 1978، والثانية 1982. بهدف القضاء على منطقة التحرير الفلسطينية واثراء النزاع اللبناني وايران.

وقد تظافرت عدة أسباب لاندلاع الحرب الاهلية نورد أهمها فيما يلي:[2]

- عدم المساواة الاقتصادية بين المدن اللبنانية حيث تركز النمو الاقتصادي على العاصمة بيروت، في المقابل كانت الأوضاع الاقتصادية في جنوب لبنان متردية.

- تداخل الخلافات الاقتصادية مع الخلافات الطائفية: حيث تميز المسيحيون بمستوى اقتصادي أفضل من المستوى الاقتصادي للمسلمين.

---

[1]: عبد الرؤوف سنو، "لبنان في مقطع الحادي والعشرين: قراءة في تطورات ومقومات التعايش الطائفي وممارساته"، حوليات جامعة القديس يوسف 9(2007): 2-5

[2]: المرجع نفسه.

– التغيير الديمغرافي في لبنان: عندما اعتمد نظام الحكم عام 1932 على تحديد دين الرئيس حيث كانت نسبة المسيحيين تفوق نسبة المسلمين أما عام 1975 أصبح عدد المسلمين يفوق عدد المسحيين لكن النظام لم يتغير ليواكب التغيير الحاصل في الديمغرافيا.

– الانقسام اللبناني حول الموقف في القضايا الإقليمية في عام 1958 كان المسلمون مؤيدون للوحدة مع سورية ومصر، في حين رفض المسيحيون ذلك، وعندما طلب الرئيس اللبناني كميل شمعون من الولايات المتحدة الأمريكية انزال قواتها في لبنان. كادت أن تدخل البلاد في حرب أهلية لولا انتخاب رئيس جديد فؤاد شهاب الذي طلب مغادرة القوات الأمريكية.

إذن فقد كانت حرب دموية كما سبق الذكر شارك فيها كل الطوائف و الاثنيات بالإضافة إلى قوى إقليمية مثل سوريا ، إيران و اسرائيل.

اتفاق الطائف: هو اتفاق بين النواب اللبنانيون في أوت 1989 بوساطة سعودية والذي كان بداية لا نهاء الحرب الأهلية، وعند عودة النواب اللبنانيين في الطائف انتخبوا رئيسا للجمهورية رينيه معوض ولكن ميشال عون لم يقبل ورفض اتفاق الطائف ذلك مرده أنه الاتفاق ينص على انتشار سوري على الأراضي اللبنانية، ثم اغتيل رينيه معوض بعد انتخابه بـ 16 يوم وخلفه الياس الهراوي. رفض ميشال عون مجددا الاعتراف بـ: إلياس الهراوي فتم إقصاءه ونفي إلى باريس 1990 فانتهت بذلك الحرب الأهلية اللبنانية وتمكين حكومة الياس الهراوي وإصدار البرلمان اللبناني في مارس 1991 لقانون العفو على كل الجرائم التي حصلت منذ 1975. وتم حل جميع الميليشيات باستثناء حزب الله وبدأت بناء الجيش اللبناني كجيش وطني غير طائفي.

رابعاً: الحرب الأهلية في سوريا

في سنة 2011 حدثت انتفاضة شعبية في سوريا، على غرار دول الربيع العربي حين خرجت حشود شعبية للمطالبة بمطالب اجتماعية، سرعان ما قوبلت بتصد من قوات الأمن، وقد كان لهذا الحراك الشعبي في سوريا عدة أسباب:

- ✓ حالة الانسداد والتضييق السياسي التي استمرت طوال حكم عائلة الاسد
- ✓ تدهور الأوضاع الاقتصادية وانتشار الفقر المدقع.
- ✓ تمركز السلطة في يد الطائفة العلوية وتهميش وتحييد باقي الطوائف و تفشي الظلم وانعدام المساواة بين المواطنين.
- ✓ إطلاق يد الأجهزة الأمنية حيث بلغت (17) جهازا، عدد العاملين فيها 365 ألف، وبلغت ميزانيتها ضعف ميزانية الجيش[1]

تظافرت هذه الأسباب وغيرها ولمدة تزيد عن أربعة عقود من حكم آل الأسد وقبلهم حزب البعث، مع التطورات الحاصلة في المنطقة العربية (مصر، تونس، ليبيا) خرج مواطنون في مظاهرات سلمية 2011/03/15 فقمعت من قبل اجهزة الأمن ثم عمت المظاهرات معظم المدن السورية، واستمر الأمر لمدة 06 أشهر رغم وعود النظام بإجراء بعض الإصلاحات، خاصة تعديل الدستور والغاء المادة التي تجعل من حزب البعث قائد الدولة والمجتمع، وتم إصدار قانون جديد للانتخاب، وإجراء انتخابات تشريعية في شهر ماي 2012 وتجنيس آلاف الأكراد، ورفع حالة الطوارئ المعمول بها منذ 1963.[2]

لكن ورغم هذه الخطوات، لم تختلف طريقة التعامل مع المظاهرات ذاتها، ومع تصاعد العنف من قبل قوات الأسد حدث انشقاق في الجيش السوري، ليظهر ما سمى بالجيش الحر، وهنا اتخذت الأحداث منعرجا آخر، ودخلت سوريا في حرب أهلية، وأصبحت تعلو النبرة الطائفية، وبدأت ترفع شعارات دينية.

مع العلم أن سوريا تتميز بتنوع عرقي و اثني، حيث تتألف التركيبة السكانية السورية من عرب، أكراد، شركس، أرمن، أما من ناحية الطوائف الدينية 70% من السنة (العرب) و8% من السنة أكراد، وأقل من 10% من العلويين (العرب) و2 إلى 3% من الدروز العرب و 8% إلى 9% المسحيين العرب الأرثوذكس في الدرجة الأولى وأقل من 1% من الأقليات أخرى كاليزيدية، والاسماعلية ومنهم عدة آلاف من اليهود.[3]

---

[1]: د. غازي التوبة، "الثورة السورية: الأسباب والتطورات"، اطلع عليه بتاريخ 21 ماي، 2017، http://www.asharqalarabi.org.uk/markz/m-abhalh-10-07-12htm

[2]: نفس المرجع

[3]: نبيل شبيب، "الخلفية الدينية والطائفية للوضع السياسي في سوريا" اطلع عليه بتاريخ 05 أفريل، 2017، http://www.aljazira.specialfiles.pages

وقد تزامن هذا مع صعود خطر تنظيم الدولة الاسلامية في بلاد الشام والعراق، الذي تعود الاصول الفكرية والايديولوجية إلي تيار السلفية الجهادية وهو يضم عناصر من جنسيات مختلفة تقاتل في العراق وسوريا على جبهات متعددة، وظلّ يؤكد أنه يمثل الدولة الاسلامية، وبالتالي فهو الاجدر بالبيعة والولاء.[1]

تعود جذور تنظيم الدولة المعروف في الاعلام باسم "داعش" إلى جماعة التوحيد والجهاد التي أسسها الأردني أبو مصعب الزرقاوي في العراق عام 2004 بعد غزوه من قبل الولايات المتحدة الأمريكية.[2]

إن جوهر البنية الفكرية للجهاد العالمي الذي يتبناه تنظيم الدولة هو "الحكم بما أنزل الله"، ولذلك يبني ممارساته على ما يسميه "الشريعة" وهي مرادفة للفقه، وبحسب أدبيات علم السياسة ينتمي تنظيم الدولة الاسلامية لما يسمى بالفاعلين من غير الدولة وهي كيانات تنازع الدولة في احتكارها للفعل السياسي، يتمتع باستقلالية عن الدولة التي ينتمي لها جغرافيا، يعبر أو يمثل جماعة معينة اثنية أو طائفية أو ايديولوجية، كما يمتلك أهدافا سياسية بعينها، ويمتلك من القوة ما يمكنه من تحقيق هذه الأهداف، ومن ثم يستطيع أن يؤثر على سياسة الدولة، هذا ويتم التفصيل في نمط عمل تنظيم الدولة كأحد الفاعلين من غير الدول وفق معيارين:[3]

المعيار الأول نطاق العمل، محلي أو دولي

حيث يضع التنظيم هدفا سياسيا واضحا (التوسع في بسط الهيمنة، وصولا للخلافة، واستطاع أن يمتلك قدرا من الإمكانات العسكرية والاقتصادية، جعلته أغنى وأقوى فاعل من غير الدول في المنطقة.

المعيار الثاني: مسلح أم غير مسلح

سياسات النظام السوري وقمعه للاحتجاجات الشعبية السلمية، واستمراره في استخدام الأسلحة المختلفة لمواجهة المعارضة أدى أولا إلى عسكرة الانتفاضة السلمية، وثانيا إلى

---

[1]: المرجع نفسه.

[2] : المؤلف، تطورات الموقف الأمريكي من الثورة السورية (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013)

[3]: طارق عثمان، تنظيم الدولة الاسلامية: النشأة، التأثير، المستقبل (قطر: مركز الجزيرة للدراسات ، 2014)

بروز القاعدة وانشطارها بين تنظيم الدولة الاسلامية جبهة والنصرة هناك، وأخيرا إلى تعزيز نفوذ تنظيم الدولة الذي راهن على الصيغة الطائفية ووظفها بدوره في مواجهة خصومه، معتمدا على خطاب هوياتي صلب، وسافر في تجنيد الشريحة السنية الكبيرة، التي كانت تشعر بحالة من اليأس والاحباط الشديد من أي أفق سياسي سلمي للتغيير[1]

كما أن أمثلة الحروب الأهلية لا تقتصر على الدول التي ذكرناها فهناك الحرب الأهلية السودانية (الأولى والثانية) التي أسفرت على انقسام السودان، كما أن خطر الحرب الأهلية يهدد كل الدول العربية كالجزائر والصراع بين العرب والأمازيغ فولاية غرداية مثلا الواقعة جنوب الجزائر وذلك من خلال الخطاب المتشدد الذي يشكك في عقيدة الإباضيين ونعتهم بالخوارج.[2]

شهدت الفترة الأخيرة تجدد الصراع والمواجهات بين اتباع المذهبين المالكي والاباضي ليتحول الصراع بين العرب والأمازيغ، إضافة إلى ذلك تشهد الجزائر تباينا بين العرب والطوارق خاصة قرب الحدود مع مالي، ورغم أن السلطات الجزائرية تسعى لاحتواء أي خلاف من خلال الاستعانة بعقلاء المدينة من سكان القبائل العربية وقبائل الطوارق، يبقى مشكل الامتداد السكاني على الحدود، واحدا من أخطر تحديات هذا الصراع، حيث غالبا ما يلجأ سكان المناطق الحدودية إلى أبناء عمومتهم في البلد المجاور لدعمهم في الصراع، مما يعطي ذلك بعدا اقليميا أو حتى دوليا، وربما نزاعات انفصالية لم تكن في الحسبان.[3]

---

[1]: اسامة أبو راشد، هل تتساق الولايات المتحدة إلى حرب جديدة في الشرق الأوسط؟ (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014)

[2]: كامل عبد الله، "تمثل النزاعات الاثنية والمذهبية تحديا حقيقي الاستقرار الجزائر" الشرق الأوسط 12962 (2014).

[3]: المرجع نفسه.

المطلب الثاني: التغيرات الاقتصادية وتحولات السياسات العربية

إن تعمق الاعتقاد بالفوارق والخصوصية لعديد المجموعات السكانية في العالم العربي، دفع لإثارة كثير من المسائل الاقتصادية، المتعلقة بالكفاية والدخل والتنمية والنظر إلى الموارد الطبيعية على أنها تخص منطقة دون الوطن ككل، وهذه المنطقة التي يسودها تواجد طائفة غالبة، كل هذا التوجه إنما يقترن بالأساس بفشل السياسات الاقتصادية التي سادت في النصف الثاني من القرن العشرين بدول العالم العربي خاصة ذات التوجه الاشتراكي، والتي دفعت إلى اعتبار أن البرامج الاقتصادية الكبرى وعمليات التأميم ووضع يد الدولة على الموارد، قد جرى استغلالها على نحو سلبي، وعززت تفرد طائفة بمقدرات الدولة، وحفز ذلك المطالبات المناطقية والطائفية بإعادة النظر في هذا الوضع، ولعل أفضل النماذج لذلك الوضع العراقي وأيضا المنطقة الشرقية من السعودية.

بدأت البلدان العربية مرحلة الاستقلال وفي ظل حكومات وطنية بمحاولات لانجاز تطور اقتصادي بإمكانيات مالية وبشرية متواضعة. كذلك حاولت أغلب الأنظمة أن تنجز عمليات التنمية بتدخلات من الحكومات مما دفع الأنظمة الاقتصادية نحو الشمولية، وإتباع التوجيه المباشر كما ساهم انتشار الفكر الاشتراكي في أوساط النخبة في البلدان العربية مما عزز دور القطاع العام، وتهميش دور القطاع الخاص وغنى عن البيان أن بلدانا عربية أساسية مثل مصر وسوريا والجزائر والعراق قد توجهت نحو أنظمة تؤكد هيمنة القطاع العام وإلغاء دور المستثمرين الأجانب[1]

وقد تم استراد هذه القناعات من البلدان الاشتراكية مثل الاتحاد السوفياتي سابقا وبلدان أوروبا الشرقية والصين. وكما اعتمدت في تعزيز حجم الناتج المحلي الإجمالي في البلدان العربية على الانفاق العام ولذلك فإن معدلات النمو الاقتصادي في البلدان العربية أعتمد على أوضاع سوق النفط والموارد الأخرى المتأثرة بعوامل خارجية والتي تتفاعل مع

[1]: عامر ذياب التميمي، السياسات الكلية واشكالات النمو في الدول العربية (الكويت: المعهد العربي للتخطيط، 2005)، 8

الظروف الخارجية وأحوال أسواق السلع والمواد الخام وهكذا بقي اقتصاد هذه الدول ريعي مرهون بما تصدره من المواد الأولية. [1]

يشكل النفط أهم الموارد والقوى الاقتصادية التي تتحكم في عملية التنمية في الدول العربية المنتجة للنفط وبدرجة أقل في الدول العربية الأخرى، رغم الاعتراف بأنه ليس العامل الوحيد في التنمية، وتأتي أهمية النفط بالنسبة للدول النفطية من خلال أولا مساهمته الفعالة في التنمية الاقتصادية عن طريق ما توفره العوائد البترولية من عملات صعبة ضرورية لتمويل السلع الرأسمالية والاستهلاكية والخدمات وثانيا من كونه مادة يمكن استغلالها في بناء قاعدة صناعية خاصة صناعة التكرير والبتروكيماويات بالإضافة إلى كونه أحد عناصر الإنتاج الضرورية لأنه وقد مرت السوق النفطية خلال العقدين الماضين بتقلبات حادة كان أحد أسبابها تغيرات هيكلية في جانبي العرض والطلب، مما كان له الأثر على الانفاق العام ومن ثم برامج التنمية في الأقطار العربية ونتيجة لعوامل ومتغيرات سياسية واقتصادية، بعضها إقليمي والآخر دولي قد بدأت السوق النفطية تشهد فترة تحولات في مطلع هذا العقد مما أدى إلى رواج نفطي كان له أكبر الأثر على تراجع أسعار النفط[2]

وقد ساعد ارتفاع اسعار النفط على بلوغ الفائض المجمع للحسابات الجارية في البلدان المصدرة للنفط 400 مليار دولار أمريكي تقريبا في 2011، أي حوالي ضعف مستواه في 2010وارتفع الانفاق الحكومي ارتفاعا كبيرا نتيجة تصاعد المطالب الاجتماعية وارتفاع أسعار النفط ففي البلدان غير الأعضاء في المجلس التعاون الخليجي قامت الحكومات بزيادة الانفاق بمقدار ثلث دولار مما جعل عجز المالية العامة يصل إلى 1% من إجمالي الناتج المحلي في المتوسط رغم متوسط أسعار النفط 100 دولار للبرميل سنة 2011.[3]

---

[1]: نفس المرجع

[2]: جميل طاهر، النفط والتنمية المستديمة في الأقطار العربية: الفرص والتحديات (مكان النشر: دار النشر، 1997)، 09 -37

[3]: صندوق النقد الدولي: مستجدات آفاق الاقتصاد الاقليمي"، اطلع عليه بتاريخ 01 جوان، 2017، http://www.imf.org.pub.mcd

حدث تباطؤ حاد في النشاط الاقتصادي وارتفعت البطالة في عدد من البلدان العربية حيث أدت الاضطرابات الاجتماعية في مصر وسوريا وتونس إلى انخفاضات كبيرة في إعداد السياح الوافدين وفي الاستمارات، وهو ما أدى بجانب ارتفاع أسعار الطاقة وتباطؤ النمو العالمي إلى ضعف النشاط الاقتصادي الذي أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة، خاصة وأن عددا من الدول كانت أيضا من التدهور الأمني، وفترات التأخير والانقطاع في تسليم السلع الأولية، وتصاعد الضغوط الاجتماعية [1]

تشترك كل البلدان العربية بخاصية مهمة ألا وهي تفاقم البطالة وتأزم أوضاع التشغيل، وتشير الاحصائيات المتوافرة إلى أن متوسط معدل البطالة في المنطقة في تفاقم مستمر حيث ارتفع من نحو 14% في عام 2008 إلى 14,8% في 2009 وإلى ما يزيد على 16% في بداية سنة 2013، وهذا راجع لعدة أسباب من معدلات النمو الديمغرافي، تضخم فئة الشباب، والسياسات الاقتصادية المنتهجة، الشيء الذي جعل دول المنطقة العربية تمر بفترة تغيير غير مسبوقة ففي البلدان التي شهدت حراكا شعبيا تظافرت التحولات السياسية والمطالب الاجتماعية الملحة والبيئة الخارجية المعاكسة زادت من مخاطر تهدد استقرار الاقتصاد الكلي.[2]

ونتيجة انخفاض النمو، وارتفاع البطالة، واستمرار الضغوط المالية والخارجية، وإلى جانب ذلك، فقد تقلص الحيز المتاح لخيارات السياسة في كثير من البلدان العربية، بعد أن أفرطت في السحب من احتياطات النقد الأجنبي والمالية العامة في عام 2011.[3]

كما يمكن أن نبرز أربع معوقات أساسية للسياسات الاقتصادية في العالم العربي، هي قصور النظر في صنع القرار الاقتصادي مثال على ذلك هرولة الدول العربية في عقد وتطبيق اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الاوروبي، قضية استيعاب السياسة الاقتصادية المعلبة دون فهمها؛ اشكالية التأخر في تنفيذ السياسات الاقتصادية وبطء سرعة التأقلم مع العالم الخارجي، وغياب الكوادر المؤهلة التي تصنع أو تنفذ السياسات الاقتصادية.[4]

---

[1]: نفس المرجع.

[2]: منظمة العمل العربية، التقرير العربي الرابع حول التشغيل والبطالة في الدول العربية (مصر:2014)، 10

[3]: نفس المرجع.

[4]: نفس المرجع.

كل هذا أفرز حالة من الفقر والبطالة، والركود الاقتصادي مما أثر على الحالة الاجتماعية التي أدت بشباب الدول العربية للانتفاض، والاحتجاج على واقعهم، وقوبلت هذه الاحتجاجات التي تحمل طابعا اجتماعيا سلميا بآلة أمنية شرسة مما أسفر بغليان مجتمعي رافض لهذه السياسات القمعية، وتحولت المطالب من اقتصادية واجتماعية إلى سياسية تطالب بسقوط الأنظمة واتخذت الأحداث منعرجا آخر، وأصبحت بلدان الوطن العربي في حالة صراع، وحروب أهلية اكتست حلة طائفية.

المطلب الثالث: الطائفية كمسهل للاحتلال والهيمنة الخارجية في العالم العربي

تشكل الطائفية تحديا لتماسك المجتمعات واستقرارها السياسي وكفاءة مؤسساتها، وتزداد خطورة ذلك في حالة صارت الدولة هدفا للتنافس الخارجي، وعلى هذا النحو فإن ترسخ خطوط التقسيم الطائفي يدفع إلى تعمق المخاوف من أن تقع الدولة تحت خط الهيمنة الخارجية، نظرا لتصدع التماسك الداخلي وفشل الوحدة الوطنية، وعلى هذا الأساس فإن دول العالم العربي التي هي في أغلبها غنية بالموارد من جهة وذات نسيج طائفي غير متجانس، مؤهلة جد لأن تقع ضمن دائرة الاستهداف الخارجي، اعتماد على هشاشة وضعها الطائفي.

عانت المنطقة العربية وعلى مدى تاريخها الطويل من نزاعات طائفية غذتها تداخلات أجنبية وكانت الأمثلة عديدة أبرزها الحروب الأهلية في كل من لبنان، العراق، سوريا واليمن بحيث زادت من مدة الحرب تدخل أطراف اقليمية، ودولية فعلى سبيل المثال التدخل الايراني واليمن في العراق وسوريا، فبعد نجاح الثورة الاسلامية أخذت ايران على عاتقها تصدير الثورة من خلال دعم الحركات الشيعية والحركات الانفصالية حتى أصبح اليمن ساحة حرب مشتعلة وامتد المد الايراني في اليمن عبر الطائفة الشيعية والتي تمثل الأقلية، ويغلب عليهم المذهب الزيدي وتقدر نسبتهم حواي 30% من اجمالي السكان، وتقود ايران الحرب في اليمن من خلال جماعة أنصار الله الشيعية، المعروفة باسم جماعة الحوثيين التي تخوض حروبا للسيطرة على العديد من المحافظات، وتقوم بدعم سياسي على كل المستويات الاقليمي والدولي لتقبل الحوثيين كفاعل رئيسي في اليمن، وتقوم ايران لتوسيع نفوذها الناعم في المنطقة العربية باستغلال الطائفية أو المذهب الديني عبر عدة طرق:

- ✓ نشر التشيع بوسائل عدة، منها استقطاب الطلاب للدراسة في الجامعات والحوزات، من خلال انشاء حسينيات، انشاء مراكز شيعية تحت مسميات مختلفة
- ✓ الخطاب المعادي لأمريكا واسرائيل: لجذب المتعاطفين خاصة من الطوائف الشيعية.
- ✓ القضية الفلسطينية: حيث اعتمد الخميني على القضية الفلسطينية لكسب تعاطف المسلمين في مختلف أنحاء العالم.

- ✓استغلال الأضرحة والمزارات لنشر التشيع بين المتصوفة.
- ✓تقديم المنح الدراسية للطلاب لتشييعهم.
- ✓استغلال القنوات الشيعية، وفضاء الانترنت، ومواقع التواصل الاجتماعي
- ✓تجنيد الشباب، وتكوينهم عسكريا.

إن من بين إحدى توظيفات البعد الطائفي في عالم العربي، حالة التدخل الايراني والسعودي في سوريا والعراق والبحرين، حيث بدأت ايران بعد خروج الولايات المتحدة الأمريكية من العراق، واستلامها المواقع الأمريكية فيه، ثم انصرافها إلى محاولة توسيع مناطق نفوذها في لبنان عبر سوريا، وتزامن هذا مع اختصار عوامل التفجر داخل بنية المجتمع السوري، التي أدت إلى حرب أهلية، اصبحت الأطراف الاقليمية والدولية تتواجه داخل سوريا.[1]

وقد عززت ايران تواجدها على الأرض من خلال أجهزة الأمن والاستخبارات، وتقديم المشورة والمساعدة العسكرية لسوريا من أجل الحفاظ على نظام الاسد في السلطة، وشمل ذلك التدريب والدعم التقني والقوات المسلحة الرديفة مثل ميليشيا حزب الله اللبناني والميليشيات الشيعية العراقية، وفيلق القدس الايراني، والحشد الشعبي الشيعي في العراق من جانب مواز يظهر التدخل السعودي من خلال التحالف الدولي لمواجهة تنظيم الدولة في 2014 كما أنها تسلح المعارضة في سوريا وتشرف على الوضع في البحرين واليمن.[2]

يتوازى تحرك إيران في المنطقة العربية بتحرك سعودي كردة فعل فبعد نجاح الثورة الإسلامية في إيران استشعرت السعودية الخطر خاصة، وأن إستراتيجية إيران هي تصدير الثورة إلى الدول الملكية، واستبدالها بحكم جمهوريات اسلامية لدول الجوار.

إن دول الخليج العربي، ورغم أن الأغلبية السنية هي من لديها مقاليد الحكم، إلا أن وجود أقلية شيعية جعلها منفذا لإيران لخلق التوتر هناك، والضغط على الحكومات من خلال

---

[1]: مروان قبلان، خمس سنوات على الثورات العرربية الانتقال الصعب، سياسات عربية 18(2016):74

[2]: علي العبيدي، تاريخ الصراع العراقي الايراني، 253

الاحتجاجات، ففي 2011 وإثر احتجاجات شيعية طلبت الحكومة البحرينية الاستعانة بقوات درع الجزيرة للتصدي للخطر الايراني، كما تدخلت السعودية في اليمن عسكريا لمنع الحوثيين من الوصول إلى السلطة وبالتالي قطع الطريق على إيران هناك، فاليمن هو بمثابة العمق الاستراتيجي للمملكة السعودية، بالرغم من أنه يبدو أنه بلد ضعيف يعاني الانقسامات المذهبية والحروب الاهلية، ومن هذه الخاصيات التي يتمتع بها اليمن وجعلته محور الاهتمام الايراني والسعودي نذكر ما يلي:[1]

- ✓ الثقل الديمغرافي له جنوب الجزيرة، والمفتوح على البحر الأحمر وعلى بحر العرب إذ يتعدى عدد سكانه، سكان المملكة العربية السعودية، مما يعني توفر مصادر حيوية للقوة الاقتصادية، وتطوير القدرات العسكرية البرية.
- ✓ توفر احتياطات نفطية مقبولة اكتشفت في الفترة الأخيرة.
- ✓ الانتشار الديمغرافي اليمني عبر دول مجلس التعاون الخليجي خاصة المملكة العربية السعودية إذ يوجد لليمن هناك جالية كبيرة.
- ✓ تأثير التفكك اليمني على المنطقة وامتداد هذا النزاع إلى داخل السعودية، وبما أن السعودية هي المتضرر الأول من تمدد الحوثيين في اليمن، أيضا وهي القوة العربية الوحيدة القادرة على مواجهتهم، بعد أن ألقت الثورات العربية بتداعياتها على النظام الاقليمي العربي.

فقد شكلت السعودية تحالفا ضم دول مجلس التعاون الخليجي باستثناء عمان، وكل من باكستان، ومصر. والأردن، والمغرب، والسودان للتدخل في اليمن وكانت عاصفة الحزم بداية لدخول دول الخليج في التوازن الاقليمي في المنطقة و لم يقتصر التدخل السعودي في اليمن بل كان أسبق في البحرين.[1]

---

[1]: حمد بن محمد آل رشيد، "السياسة الخارجية السعودية والأمن في منطقة الخليج" (اطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2012).

[2]: نفس المرجع.

بعد احداث تونس ومصر أنشأ بعض الشباب صفحات التواصل الاجتماعي دعوا من خلالها للتظاهر ضد النظام البحريني في 2011/02/14 وكانت بعيدة كل البعد عن الطائفية وطالبوا بإصلاحات سلمية، ونزل المحتجون إلى الشوارع وفي 2011/02/16 انضمت جمعية الوفاق إلى الجمعيات الاسلامية الشيعية والجماعات اليسارية، ودخلت في موازنات مع مكتب ولي العهد، ولم تسفر عن أي نتيجة.[1]

وبعدها بادرت الأسرة الحاكمة إلى التصرف بسرعة في صباح يوم 2011/02/17 أغلقت قوات الأمن البحرينية دوار اللؤلؤة حيث كان المتظاهرون قد تجمعوا، وقد طلبت حكومة مملكة البحرين الاستعانة بقوات درع الجزيرة لدعم قوات الامن المحلية في ردع الاحتجاجات الشعبية بدوار اللؤلؤة. وهذه القوات (درع الجزيرة)* [2]

ولا يقتصر التدخل الخارجي في المنطقة العربية ايران والسعودية ففي ظل صراع النفوذ والمصالح نجد الوجود التركي يتزايد ويأخذ منحى تصاعدي ففي سوريا فقد قررت تركيا الدخول المباشر في الصراع الدائر على الأرض بإرسال دبابات وقوات خاصة ضمن ما يعرف درع الفرات مدعومة بغطاء جوى لمساندة هجوم المعارضة السورية على مدينة جرابلس الحدودية.[3]

وبمجرد استعادة المدينة من تنظيم الدولة، أعطت انذار لقوات سوريا الديمقراطية (قسد) التي تمثل وحدات حماية الشعب الكردية عمودها الفقري، وهدف العملية العسكرية ابعاد تنظيم الدولة عن الحدود التركية، ومنع وحدات حماية الشعب الكردية من ملء الفراغ الذي يخلقه انحسار التنظيم، ومن ثم السيطرة على الشريط الحدودي مع سوريا خاصة في مناطق غرب الفرات[4].

---

[1]: فريدريك ويري، "الحليف غير المستقر: مأزق البحرين وسياسة الولايات المتحدة الأمريكية"اطلع عليه بتاريخ 24 ماي، 2017، عنوان الانترنت

*: درع الجزيرة :هي قوة عسكرية أنشأتها دول مجلس التعاون الخليجي (السعودية، الامارات، الكويت، قطر، البحرين وعمان، في نوفمبر 1982 حيث أقرت دول مجلس التعاون في دورتها الثالثة بالعاصمة البحرينية المنامة توصية وزراء الدفاع تأسيس قوة دفاع مشتركة أطلق عليها قوات درع الجزيرة.

[2]: الاسم واللقب ان وجد، "العنوان" اطلع عليه بتاريخ carnegie-mec.org/2013/02/06/ar pub_50871

[3]: الاسم واللقب ان وجد، "دوافع التدخل التركي في سوريا واحتمالات توسعه" اطلع عليه بتاريخ ، http://www.dohainstitute.org/release/2fa440fe

[4]: نفس المرجع.

ومن هنا نجد أن حالة الحرب الأهلية في كل من اليمن، العراق، سوريا تزداد ضراوة وحدة بفعل عوامل خارجية، أو عن طريق فواعل إقليمية، ودولية وبالتالي فهي حرب بالوكالة لخدمة مصالح أطراف خارجية.

وجدت تركيا وبعض الأطراف العربية الأخرى أن الأحداث بعد صعود تأثير تنظيم الدولة الارهابي ناشط في سوريا وأن الأخيرة دولة جارة ولها حدود مشتركة مع تركيا والعراق، وأن انعكاسات ما يحدث في سوريا تجاوزت حدودها باتجاه تركيا من خلال البوابة الجنوبية فكان المبررات التركية لمقاتلة تنظيم الدولة والتوغل في الأراضي العراقية بحيث أرسلت قوات عسكرية قوامها 2000 مقاتلا عسكريا ومجهزين بكثافة المعدات العسكرية وبآليات ثقيلة.

وجعلت من تداخلها في العراق نتيجة حتمة لتداخلات أطراف اقليمية أخرى فيه كإيران، فهي حامية لبعض مكونات الشعب العراقي وعدم تعبير ديمغرافية بعض المناطق لا سيما نينوى من خلال الوصاية على العراق وإعادة امجاد الخلافة العثمانية، وتسعى تركيا لمحاربة تنظيمات حزب العمال الكردستاني والذي اتخذ في الأراضي العراقية مقرا له لشن هجمات ضد القوات التركية، كما نبرز تركيا تدخلها بأنها جاءت بطلب عراقي ومن قبل رئاسة إقليم كردستان العراق وبعلم وزير الدفاع العراقي المقال خالد العبيدي، وثم زيارة معسكرات التدريب من قبل مسؤولين عراقيين هذه كانت المبررات أما دوافع تركيا الحقيقية هي:[1]

- ✓ تعتبر مدينة الموصل امتداد تاريخي لتركيا وتنازلت عنها لصالح العراق وبموجب اتفاقية مع بريطانيا التي كانت تمثل الاحتلال آنذاك
- ✓ الطموحات الكردية، واحتمالية تأثير في النزعة الكردية التركية ومحاولتها الانفصال عن تركيا من خلال محاربة حزب العمال الكردستاني في الارض العراقية
- ✓ انتصارات الاكراد في جبلية سوريا والدعم الامريكي بقوات سوريا الديمقراطية ولا سيما في كوباني(عين العرب) قد جعل تركيا تدرك جيدا خطورة الوضع ولا بد من محاربة تنظيم الدولة والذي لا يبعد عنها سوى مسافة قريبة منها
- ✓ الحد من نفوذ ايران وخاصة بعد الاحتلال الامريكي للعراق عام 2003

[1] : محمد كريم جبار، "تركيا والتدخل العسكري في العراق" اطلع عليه بتاريخ 25 ماي، 2017 http://democraticac.de/ ?=p=38334

ومن هنا نلاحظ أن استخدام الورقة الطائفية وتدخل أطراف اقليمية بحجة حماية الاقليات أو بعض مكونات الشعب كان المنفذ أو المبرر الذي أستباح العراق الذي لم يسلم من التدخل والاحتلال الأجنبي وأصبح هو وسوريا مسرحا لحرب بالوكالة تتصارع عدة أطراف إقليمية (السعودية، إيران، تركيا) على أراضيه.

المبحث الثاني: نقد الوضع الطائفي واستراتيجيات المعالجة في العالم العربي.

إن النظرة السلبية المتصلة بتجليات الوضع الطائفي في العالم العربي، تدفع أكثر نحو تبني خطاب ناقد للمآلات السلبية لحالة الاختلاف والاحتقان التي تفرزها الحالة الطائفية، وهذا التقدير يركز على الجوانب التي تشكل توظيفا خطر أو سيئا للطائفية بعناصرها ومسبباتها وآثارها، غير أن النقد لا يجب أن يتوقف عند هذا الجانب، وإنما يجب أن يتجاوز إلى ابتكار استراتيجيات المعالجة، على نحو يخفق من الآثار السلبية للتمسك بالظاهرة الطائفية، ويفرغها من الجوانب الهدامة لصالح الاستيعاب والتكامل والبناء المجتمعي والتماسك المؤسساتي.

المطلب الأول: في تقييم الآثار السلبية للطائفية على دول العالم العربي

تنحو الظاهرة الطائف نحو استنهاض الإحساس بالفوارق والاختلاف وبذلك فإنها تؤسس بخطوط تقسيم داخل الدولة ذاتها، تنزل فيها الولاءات من المستوى الوطني إلى المستوى المحلي، مع ما يتبع ذلك من انحرافات وتجاوزات، وتنعكس سلبا على النظرة المجتمعية لمفاهيم الدولة والاستقرار والتنمية والمساواة والمحاسبة.

إن عرض الجوانب السلبية للطائفية ينحو بالنقاش إذا تعلق بدول العالم العربي نحو طرح جملة من الآثار يمكن تناولها وفق الشكل التالي:[1]

يكن التطرف أهم الأثار السلبية للطائفية من خلال كون أن الطائفية تيارات سياسية وليست دينية. فهي مهددة لاستقرار الدول ووحدتها الترابية، وهي حرب ممتدة ذلك لأنها ليست كالحرب التقليدية هي تبقى حتى ولو بقيت خامدة لفترة، كما أنها تشكل أرضية خصبة

[1]: محمد لعقاب، "الطائفية، اداة استعمارية لتفتيت البلدان؟" اطلع عليه بتاريخ 07 ماي، 2017 http://aljazairalyoum.com

للولاء للخارج، وينتج عن الطائفية السياسية ايضا صراع للهويات يشمل عدة مستويات يمكن تصنيفها كما يلي: [1]

1- طغيان الهوية الأثنية او الدينية على الهوية السياسية:

حين يتحول النظام السياسي حصنا منيعا لمصالح مجموعة معنية من المؤيدين والمنتفعين، فانه في ظل التنوع الديني أو الأثيني في بعض الدول يستحيل ان يلبي النظام السياسي مطالب جميع الطوائف، والأمر هنا ليس متعلقا بالأقلية والأكثرية، وانما بمركز القوى، فهو يتبنى مطالب طائفة ويتجاهل أخرى، الطائفية المستفيدة تسعى لمواجهة باقي الطوائف للسيطرة على النظام وصبغه بهويتها، أو أنها تسعى للانفصال لتبني كيانا سياسيا جديدا.[2]

خصوصا إذا كانت أقلية عرقية في البلاد، وتتحول الخلافات السياسية إلى صراع هويات، وتصبغ النظام ومن ثم الدولة عنوة بهوية فئوية وما يترتب عن ذلك أن المجموعات الأخرى المعارضة للنظام ستجد نفسها في موقع المهدد وجوديا كون الخلاف مع النظام ليس من الدائرة نفسها، فليست الهوية الوطنية قاسما مشتركا بين كل الفئات، وهو ما يعني سعيها لتصنيع هويتها الخاصة أو تعزيز مكونات هويتها الفئوية بما يضمن لها التمايز والقدرة على المواجهة وعلى الرغم من أن كثيرا من الهويات الثانوية لا يتعارض مع الهوية الوطنية، تكمن الخطورة في اختفاء مكونات الهوية الوطنية تدريجيا لمصلحة نمو هويات طائفية وما يترتب على ذلك من انتقال الخلافات والصراعات من دائرة النخبة وضاع القرار إلى دائرة الجماهير التي تلقت تنشئة سياسية أكسبتها ثقافة تعد وجود الآخر تهديدا لها[3]

2- احتكار تيار سياسي ما تمثيل الإرادة الشعبية

---

[1]: نفس المرجع.

[2]: بلال الشوكي، "الأنظمة الهجينة في المشرق العربي ودورها في تحويل الخلافات السياسية إلى صراع هويات"، اطلع عليه بتاريخ 08 ماي، 2017، http://www.doganstitute.org.file.get

[3]: نفس المرجع

ان المجموعات السياسية الناشطة سواء كانت أحزابا أو حركات أو منظمات، فإنها ستسعى إلى احتكار تمثيل إرادة الشعب، وإدعاء أن التيارات السياسية الأخرى دخيلة أو طارئة على المجتمع أو تحمل أجندة هدامة ، وما إلى ذلك من التهم التي تهدف إلى الإقصاء، ونظرا إلى إدعاء كل طرف أنه يمثل الهوية الوطنية يصبح الصراع حتميا.[1]

3- الارتباطات الفئوية العابرة للحدود القطرية:

تنشأ في حالة التفكيك، صيغة جديدة تستند إلى خلق كيانات فئوية بهويات متناقضة في ظل ظهور الهوية الوطنية، وقد تتراكم وتتداخل بحيث تصبح هذه المجموعات الدينية أو الاثنية أو السياسية تعمل مادون الدولة، لكنها عابرة لحدودها، نتيجة تنامي حالة العداء بينها وبين المجموعات الأخرى في الدولة نفسها، وستلجأ إلى التحالف مع المجموعات القريبة منها في الأقطار الأخرى ، وفي أحيان كثيرة ربما تستعمل أطراف اقليمية ودولية حاجتها إلى الدعم من اجل تمرير مصالح هذه الأطراف.[2]

إضافة إلى التحالفات الاقليمية بن الطوائف المتشابهة هناك احتمال للارتباط بقوى خارجية، والاستقواء بالخارج ليس سمة الحكومة فقط، وإنما يلجأ كثير من الطوائف إلى الارتباط بقوى دولية أو إقليمية تضمن له دعما سياسيا في المحافل الدولية ودعما إعلاميا وماليا، وربما يصل الأمر إلى الدعم العسكري كما هي الحال في العلاقة بين ايران وحزب الله في لبنان، ويعرف هذا في الخطاب السياسي المعاصر لدى عديد الدول بالاستقواء بالخارج.[3]

---

[1]: نفس المرجع.

[2]: نفس المرجع.

[3]: نفس المرجع.

المطلب الثاني: الطروحات الاستيعابية كبديل للوضع الطائفي في العالم العربي

إن ترسخ المفاهيم السلبية للطائفية ، ومعاناة الشعوب العربية من آثارها المأساوية على مدار عقود، ثم تحولها إلى شكل من أشكال العنف الشديد والإقصاء ومحاولة التطهير الطائفي في دول بعينها، كل ذلك دفع نحو رفع شعارات التعايش والقبول المتبادل، وعزز التعايش بشأن ضرورة أن يحل الاستيعاب محل الإقصاء، والقبول محل الرفض، والتعايش محل العداء، وبالتالي يؤسس هذا التوجه لحالة من التبني لاستراتيجية استيعابية شاملة تخفف حدة الاحتقان الطائفي في العالم العربي.

1- الفيدرالية Federalism: [1]

تنطوي الفيدرالية أو الاتحادية على الاعتراف بحقيقة التعددية والخصوصية القطرية والإقليمية والجهوية، وينطبق ذلك مثلا على أفراد العراق وقبائل جنوب السودان، ففي هاتين الحالتين أو ما يشابهها تكون صيغة الحكم الذاتي لأبناء المنطقة أو الإقليم هي القاعدة المعتمدة.

يستمد المبدأ الفدرالي من التنظيم الحكومي الذي يفيد أن السلطات والمسؤوليات الحكومية تتقاسمها الحكومة الفدرالية (الوطنية) من جهة، وحكومات الوحدات المكونة (حكومة الولاية، والمقاطعة، والإقليم، والحكومة المحلية) من جهة أخرى.

يرتبط المبدأ الفدرالي ارتباطا وثيقا بالديمقراطية، فتشهد كافة المستويات الحكومية، في أي نظام فدرالي، سلطتها من أي دستور لا يمكن تعديله عشوائيا وبطبيعة الحال، تستمد هذه المستويات كلها شرعيتها من موافقة الشعب عليها، من خلال انتخابات حرة ونزيهة، بالإضافة إلى ذلك، يفترض المبدأ الفدرالي أن المستويات الحكومية كلها تحترم القانون والدستور وتدعمها ويطبق المبدأ الفدرالي من خلال دستور يعرف بوظائف الحكومة الفدرالية وحكومات الوحدات المكونة.

---

[1]: نور الاسعد، "تمهيد حول الفدرالية، المعهد الوطني الديمقراطي الوطني" اطلع عليه بتاريخ 31 ماي، 2017، http://www.forumfed.orgpu s

تطورت الفدرالية أحيانا كرد على الحاجة الداعية إلى ضم الجماعات السياسية المنفصلة تحت راية متابعة الأهداف التي لا يمكن أن تحققها كل جماعة بمفردها. تلك كانت في سويسرا والولايات المتحدة الأمريكية وفي بعض الحالات، تختار دولة وحدوية سابقا أن تتحول إلى الفدرالية وغالبا ما يكون هذا ردا على واقع التنوع الاثني، والديني، واللغوي.

2- الديمقراطية Democracy:

تعد الديمقراطية الصيغة السياسية المثلى للتعامل السلمي مع التعددية الاجتماعية بكل صورها، وإن فهم موضوع الأقليات، لا يمكن أن يتم إلا في إطار دولة ديمقراطية، يتم فيها منح جميع الأقليات القومية حقوقها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية وهذا راجع لطبيعة النظام الديمقراطي فالديمقراطية تساعد على تجنب حكم الفرد وتضمن لمواطنيها عددا من الحقوق الأساسية ومدى واسعا للحرية الشخصية، وتساعدهم على حماية مصالحهم الشخصية وتستطيع الديمقراطية أن تعزز التنمية البشرية بشكل أكمل من أي بديل آخر، وهي تشجع على درجة عالية نسبيا من المساواة السياسية[1]

3- فعالية المجتمع المدني Civil society:

إن الفدرالية والديمقراطية قد لا تكفلان استيعاب مطالب الأقليات والطوائف، وكل ما يتفرع عنها من معضلات بشكل تام، ولكنهما تكفلان مواجهة عدد من التحديات الكبرى التي تواجه الأنظمة العربية ولا تكتمل هذه المواجهة إلا بتنمية المجتمع المدني كمبدأ حاكم ثالث، والمجتمع المدني ومؤسساته دور هام في هذا الإطار.[2]

حيث تصب جهود المجتمع المدني باتجاه تكريس مفاهيم المواطنة والمساواة، بغض النظر عن الخلفية الاثنية أو الدينية أو المذهبية ، بشأن دمج الأقليات والطوائف بالمجتمع العربي، وهناك ارتباط لا تنفصم عراه بين تشكيل الأمة وتشكيل المجتمع المدني الذي يعني انتماء قائما على المواطنة وليس على العقيدة أو قرابة الدم وغيره.[3]

---

[1]: روبرت أ.دال، عن الديمقراطية، تر. أحمد أمين الحمل(القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، الطبعة الأولى، 2000)، 4847

[2]: العزاوي، الأمن القومي العربي، نقلا عن صلاح سعد الله المسألة الكردية ص 215

[3]: سعد الدين ابراهيم، مشكلة الاقليات وفي الوطن العربي (مكان النشر: دار النشر، سنة النشر)، 219

4- الاقرار بالتعددية الثقافية والسياسية في اطار وحدة الكيانات السياسية القائمة

يعد هذا الخيار على الأرجح السبيل الأكثر ملائمة لحلول عملية وواقعية، وغير مكلفة، وكبديل عن الصيغ الانفصالية أو العنيفة من كل الأطراف المعنية، وبما يضمن حقوق الانسان وحقوق الجماعات التي يتكون منها المجتمع، وبما يضمن كذلك نمو وتفاعل وازدهار ثقافتها المتنوعة، هذا من جهة، وبما يضمن بقاء الكيانات السياسية القائمة أو تطويرها بالأشكال المناسبة بالتوافق والإرادة الطوعية الحرة من جهة ثانية.[1]

5- تعزيز الوعي الثقافي المشترك:

ويكون ذلك عبر ترسخ مبادئ الحوار الديمقراطي واحترام الرأي الآخر، فضلا عن احترام كل جماعة للجماعات الأخرى، ولثقافتها، واللجوء إلى الحلول الوسط الممكنة لمواجهة القضايا التي يحدث الاختلاف بشأنها بين الجماعات نفسها من جهة، وبينها وبين السلطة المركزية الملتزمة بضمانات دستورية وقانونية بالديمقراطية من جهة ثانية، ضف إلى ذلك قيام الدولة الأمة (Etat Nation) على أساس عقيدة واضحة متماسكة، عادة ما تكون علمانية، وتقوم على الايمان بحقيقة اجتماعية أساسية عناصرها: أمة محددة، في وطن محدد، ذات قومية، ومبادئ محددة ذات شمولية ترى إلى مجتمع الأمة مجتمعا واحدا موحدا متجانسا، وفي وضع كهذا تسقط الفروقات الطائفية والعرقية، وتتلاشى مشكلة الأقليات.[2]

ويجب أن تكون لنا قناعة راسخة بأن المجتمع العربي مجتمع فسيفسائي متعدد والمذاهب و الاثنيات، ، و إن هذه التعددية ليست مسؤولة عن اختراق الدولة بالطائفية السياسية، ويجب العمل على استئصالها داخل الدولة وهو أمر ممكن وضروري.

---

[1]: نبيل خليفة، "مسيحيو الشرق الأوسط، دراسة جيوبوليتكية" اطلع عليه بتاريخ http://vlcm.org.nabilkhalifa-geopolilical-study

[2]: نفس المرجع.

المطلب الثالث: طروحات الحكم الراشد، ورهانات الرفاه الاقتصادي في مواجهة الطائفية

إن المفاعيل الايجابية لطروحات الحكم الراشد التي ظهرت في عديد دول العالم والتي أثبتت أنه يمكن تجاوز كثير من العداءات، بناء على التطبيقات الجيدة لمفاهيم الحكامة والرشادة، وطمس عديد الفوارق اعتبارا لشعور المساواة التي تتحقق اعتماد على التوظيفات الفعلية للمساءلة والشفافية وحكم القانون، وفي الإطار المتمم فإن النجاح في تحقيق قفزة اقتصادية مقرونة بمستويات الية من الكفاية والرفاه الاقتصادي في مواجهة الآثار السلبية للطائفية، وهو ما سنحاول أن نعرض له فيما يلي:

المعنى الاصطلاحي للحكم الراشد:[1]

يعرف الحكم الراشد انطلاقا من عدة اعتبارات ورؤى تختلف من باحث لآخر أو من مؤسسة لأخرى،

فقد عرف البنك الدولي عام 1992 Good Gouvernance الحكم الراشد بأنه الوسيلة التي يتم بها ممارسة السلطة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية م أجل التنمية، وتعرفه لجنة المساعدات التنموية، ويتفق تعريفها مع ما قدمه البنك الدولي في أن الحكم الراشد يعني استخدام السلطة السياسية في التحكم في إدارة موارد المجتمع، الاجتماعية والاقتصادية من أجل تحقيق التنمية، ومن منظور التنمية الإنسانية فالحكم الراشد هو الحكم الذي يعزز رفاه الإنسان ويدعمه ويصونه.

ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم، وحياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ولا سيما بالنسبة لأكثر المجتمعات تهميشا وفقرا، وفي هذا السياق يمكن النظر لهذا المصطلح على أنه ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات وتتضمن الآليات والعمليات، والمؤسسات التي يتمكن المواطنين من خلالها من التعبير عن مصالحهم، وممارسة حقوقهم وأداء واجباتهم.

---

[1]: عبد النور ناجي، "دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الراشد في الجزائر دراسة حالة الاحزاب السياسية"، مجلة المفكر العدد (2008):107-108

أما الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية فتعرف الحكم الراشد على أنه "قدرة الحكومة على الحفاظ على السلام الاجتماعي، وضمان القانون والنظام، والترويج من أجل خلق الظروف الضرورية للنمو الاقتصادي وضمان الحد الأدنى من التأمين الاجتماعي.

وضع البنك الدولي استراتيجية واسعة لتحديد كفاءة الدولة، بعد ما طرح مفهوم الحكم الصالح سنة 1989، طرحه مجددا في تقريره الآخر حول التنمية لعام 1998 وفي تناوله للمفهوم، فإن الدور الأول هو أن تعيين الدولة مجالات تدخلها، تبعا لحدود قدرتها الفعلية، والدور الثاني هو أن تقوم الدولة بتحسين أداء المؤسسات العامة وتعزيز التنافس بينها ومحاربة الفساد مع الاهتمام بتعزيز المشاركة وتوسيع نطاق اللامركزية.[1]

يتميز الحكم الراشد بمجموعة من الأبعاد والتي تشكل بالأساس جوهر المنطلقات الفكرية التي جاءت بها المؤسسات الدولية ضمن رهانات الحكم الراشد كما يلي:[2]

01- البعد السياسي:

هو البعد الذي يوضح التمثيل القانوني والشرعي لعملية ممارسة السلطة السياسية للمجتمع من خلق آليات التعاون بين السلطة، والمجتمع المدني أي بين الحاكم والمحكوم، مما يؤدي الى التفاعل الايجابي والتعاون بين الأطراف الفاعلة(الدولة، القطاع الخاص، المجتمع المدني) ومشاركتهم في خدمة الصالح العام الذي يحقق مصالح الأفراد وكذلك تحقيق الديمقراطية بتوفير انتخابات نزيهة، شفافة، وتعددية، ومشاركة سياسية واسعة النطاق، كما يمكن الأفراد من ممارسة حقوق المواطنة وتتوقف رشادة النظام السياسي على مدى شرعية السلطة السياسية، واحترام الحريات العامة من رأي عام وأحزاب سياسية وحري التعبير والتي تعني: قدرة النظام على أداء الوظائف المجتمعية مما يخلق رضا المجتمع على السلطة دون الحاجة إلى الإكراه، مما ينتج عنه استقرار سياسي وتحقيق الفاعلية من خلال الاستقرار

[1]: نفس المرجع.

[2]: ورشاني شهيناز، "الحكم الراشد ومتطلبات اصلاح الادارة المحلية في الجزائر" (مذكرة ماستر ، جامعة بسكرة،2015)، 16.

الاقتصادي والاجتماعي الذي يتحقق عند الوصول إلى درجة مقبولة من النمو الاقتصادي والرفاه بتوفير الحقوق الأساسية للإنسان والعدالة[1]

فكلما كان استقرار سياسي ناجم عن قاعدة شعبية للنظام السياسي كان الاستقرار الاقتصادي و الاجتماعي.

02- البعد القانوني:

يتجسد من خلاله الحكم الراشد بتحقيق شرط مشروعية جميع تصرفات الهيئات الحاكمة ومطابقتها للقانون لمناقشة تصرفات الحكام، وهذا يعني الحكم الذي يطبق القانون بطريقة غير تعسفية كما لا يعف المسؤولين من تطبيق القانون، والحكم القانوني يعني "مرجعية وسيادة القانون على الجميع من دون استثناء انطلاقا من حقوق الانسان بشكل أساسي، ولهذا فإن توفر هذا البعد من شأنه أن يعطي صفة المشروعية لجميع الأعمال التي تقوم بها الحكومة، والمتوقع قبولها في غالب الاحيان من طرف المواطنين، مما ينجم عليه وجود توافق بين مختلف هذه القوى السياسية والمجتمعية، وهذا ما يؤدي إلى التجسيد الميداني لفكرة الحكم الراشد والاستقرار السياسي وفي دولة القانون تنتفي المظالم ويسود الرضى لدى الجميع.[2]

03- البعد الإداري:

يعني هذا البعد وجود جهاز إداري قوي وفعال يقوم بأداء الوظائف الإدارية المسندة إليه بصورة فعالة وبطريقة شفافة، ويكون ذلك من خلال محاربة الفساد الإداري بكل صوره ومحاولة القضاء على المظاهر البيروقراطية ووضع قيود وضوابط تحدد حقوق وواجبات الموظفين العموميين إضافة إلى توفير فرص التدريب والتكوين من أجل زيادة الخبرة والجودة لدى المنفذين، كما يتوجب من أجل تحقيق هذا البعد استقلال الدارة عن السلطة السياسة

---

[1]: بوزيد سامح، "دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر" (اطروحة دوكتوراه، جامعة بلقايد تلمسان، 2013)، 141-142

[2]: محمد غربي وآخرون، التحولات السياسية واشكالية التنمية، الطبعة الأولى الجزائر، ابن نديم للنشر والتوزيع، (بيروت: دار الروافد الثقافية للنشر، 2014)، 160.

والاقتصادية وذلك بعدم خضوعها إلا للقانون دون الخضوع لأي اعتبارات أخرى، كما يقوم هذا البعد على ضرورة مشاركة الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني في وضع السياسة العامة، من أجل التغلب على حالات عدم الانصاف، وتحفيز التكامل بين المجالسين الاقتصادي والاجتماعي، وتعزيز المجتمع المدني والقطاع الخاص نحو القيام بمشاريع الأكثر ربحية. [1]

04- البعد الاقتصادي و الاجتماعي:

يشترط البعد الاقتصادي الفعالية في نشاط الحكم، وذلك من خلال الاستعمال العقلاني للموارد العمومية والعمل على التوزيع العادل للثروات، وفق معايير الانتاجية في نطاق ما يتضمن من إعادة هيكلة الاقتصاد على كل المستويات وفي كل القطاعات، وهذا ما يوضح التغيرات التي تعكس الاصلاحات الادارية حيث أعيد تحديد دو الدولة في الاقتصاد، وذلك من خلال تركيز عملها في ثلاث مجالات وهي:[2]

- ✓ تحقيق الاستقرار في وضع الاقتصاد الكلي.
- ✓ تخفيض حجم القطاع العام.
- ✓ اصلاح الاطار التنظيمي.

هذه الأبعاد الأربعة تشكل ترابطا وتبادلا فيما بينها فلا يمكن تصور ادارة عامة فاعلة من دون استقلال الادارة عن نفوذ السياسيين ولا يمكن للإدارة السياسية وحدها من وجود ادارة عامة فاعلة في تحقيق انجازات في أساسات عامة.[3]

كما أن غياب قوى المجتمع المدني سيؤدي إلى غياب مراقب مهم للسلطة السياسية والادارية، وهذا ما يؤدي إلى غياب المسائلة والمحاسبة ومن جهة أخرى عدم استقامة السياسات الاقتصادية، والاجتماعية من جهة أخرى، هذه المشاركة والمحاسبة والشفافية

---

[1] : نفس المرجع، 161

[2]: نعمان عباسي، "أولويات ترتيب المشهد النخبوي في الجزائر"، مجلة الباحث الاجتماعي 10(2010): 117

[3] : محمد غربي وآخرون، التحولات السياسية واشكالية التنمية،162

يؤدي إلى تحسين أوضاع المواطنين وعليه فإن الحكم الراشد هو الذي يتضمن حكما ديمقراطيا قائما على أساس الفعالية، ويستند إلى المشاركة والمحاسبة والشفافية.

تختلف آليات الحكم الراشد ومعاييره وفقا لاختلاف وجهات النظر للدارسين حولها ولعل دراسات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أعطت الموضوع أهمية في الدراسة وذلك عبر تحديد ماهية الآليات الأساسية للحكم الراشد وهي كالآتي:[1]

❖ **المشاركة:** تعتبر المشاركة السياسية أحد المبادئ المهمة في بناء الحكم الراشد وهي من المؤشرات الدالة على مدى كفاءته، ولا تقوم هذه المشاركة إلا بوجود المجتمع المدني وبدورته الانتخابات وتمكين الأفراد وحسن التشريع والادارة المحلية، ولقد ارتبطت تاريخيا بتطور الحياة السياسية في الدول الرأسمالية المتقدمة، بالرغم من أن هناك مظاهر لهذا المجتمع قد ظهرت قبل ميلاد الرأسمالية وتمثلت في اتحادات الحرفيين وغيرهم.

إن تمكين منظمات المجتمع المدني من تعزيز المشاركة في الشؤون العامة، يرفع من درجة شفافية النظام السياسي، ويقوى من سلامة حكم القانون والمساءلة وفي صناعة سياسات تحمي حقوق المواطنين، وبالتالي يتحقق الرضا الذي يؤمن الشرعية الصحيحة للنظام السياسي، ويحقق الوصول إلى الحكم الراشد الذي يقتضي المساواة والمشاركة الجماهرية وتشجيعها على الانخراط في الانشطة السياسية، ومن هنا يتم تفكيك الغام الانقسام والتشرذم الطائفي.

❖ الشرعية: فالشرعية السياسية هي محصلة للتفاعل بين السلطة وبين الموطنين، إذ أنها تقوم على القبول الطوعي للسلطة من قبل المواطن، على أساس الوثوق بها فيما تخطط وتنفذ من سياسات ليس من حيث نجاعتها فقط، ولكن من حيث أنها أصلا مستلهمة من تطلعات الجماهير إذ هي تطابق قيم النظام السياسي مع قيم طرأت على النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية في العالم مما أحدث تحولا كبير، وهي بذلك تمثل صورة إيجابية أحيانا وعكس ذلك أحيانا أخرى ومن قضية العولمة مثل واضح على ذلك حيث أن مهمة

[1]: نعمان عباسي، أولويات ترتيب المشهد النخبوي في الجزائر،117

الحكم الرشيد أصبحت تتمثل في تحقيق التوازن بين الاستفادة من العولمة من الناحية وبين توفير بيئة محلية اجتماعية واقتصادية تتسم بالأمانة والاستقرار تبعد عن الصراع والنزاع الطائفي واجماع كل الشعب والبعد عن المظلومية

إذا الشرعية تعني اجماع كل الشعب والبعد عن المظلومية

- **الشفافية:** تعد الشفافية واحدة من المصطلحات المدنية التي تستخدمها الجهات المهتمة بمكافحة الفساد في العالم و جاءت في سياق ضرورة اطلاع الجماهير على كل منهج السياسات العامة وتعريفهم بكيفية إدارة الدولة من قبل القائمين عليها(السلطة) وذلك للحد من السياسات الغير معلنة والتي غالبا ما تكون خاطئة.

كما تعني الشفافية مجموعة من القرارات المتخذة وفقا للقوانين والاجراءات السارية والتي تكون قد وضعت بمشاركة عامة أو على الأقل الواسعة، بالإضافة إلى مساءلة السلطة السياسية.

- **دورية الانتخابات:** تعتبر دورية الانتخابات من أجل تجديد القيادات ركنا أساسيا من الديمقراطية، ودلالة على مدى رشادة الحكم السياسي، إذ أن اختيار نوع النظام الانتخابي وكيفية تنظيم الانتخابات يشكل مجالا واسعا لتحديد خيارات الفرد السياسية، ويساهم في الحد من مشاركته وبالتالي تنقص درجة الرشاد في الحكم، وقد تعددت نماذج القوانين الانتخابية فمنها من يقوم على اساس النظام النسبي ومنها من اعتمد الدوائر الانتخابية هذا عدا نظام الاستفتاء الموجود في بعض الدول، ويبقى نظام التمثيل النسبي هو الأفضل من منظور الحكم الراشد، ويعود السبب إلى أن النظام النسبي يفسح المجال لمشاركة شعبية أوسع في العملية الانتخابية، وهذا النظام يمكن الناخب من تحديد خياراته الانتخابية في ضوء البرامج السياسية والانتخابية للأحزاب، وليس استنادا إلى مزايا المرشح من قرابته، أو مذهبه، أو طائفته[1]
- **المساءلة:** عرف البعض المساءلة بأنها "واجب المسؤولين، مهما كانت مناصبهم وبغض النظر عن الطريقة التي وصلوا بواسطتها إلى الحكم، في وضع تقارير دورية عن

[1]: نفس المرجع، 119

عملهم وانجازاتهم والصعوبات التي أعاقت نجاحاتهم وتقديمها إلى المواطنين أصحاب الولاية والحق في الاطلاع على كل ما يجري على الساحة الحكومية وهو ما جاء في برنامج المنظمات الدولية، كبرنامج الأمم المتحدة الاغاثي (UNDP) الذي وضع دراسات وتوجيهات بصدد اقامة الحكم الصالح، وقد شددت هذه الدراسات على كون المساءلة "ضرورة ملحة للإصلاح وفق أطر و انساق تستوجب خضوع ضاع القرار وأصحاب المناصب الادارية والسياسية أمام مساءلة كل أفراد الشعب والمؤسسات المعنية، وذلك صيغ متعددة منها:[1]

- **المساءلة التنفيذية:** ويقصد بها ما يجري على ساحة السلطة التنفيذية التي تعتمد في الكثير من الدول إلى اقامة أجهزة حكومية تستند إليها مهمة المحاسبية الذاتية عبر سبل إدارية، وذلك من خلال استخدام التدابير الوقائية وبرامج التوعية وفتح قنوات الاتصال مع الجمهور، وتحويل بعض اللجان والهيئات والدوائر بالمراقبة والتحقيق وذلك تعزيز المفهوم المساءلة داخل الاجهزة الحكومية.
- **المساءلة التشريعية:** وهي من أعرق آليات المساءلة في النظم الديمقراطية، وتمثل جزءا مهما من عمل البرلمان، ويتم من خلالها مراقبة أعمال الحكومة، لضمان استقامة سير العمل الرسمي، وللمساءلة التشريعية أهمية كبيرة، فهي الرقابة التي تضمن حسن الأداء والوصل للحكم الصالح.
- **المساءلة القضائية:** وهي كمسابقتها من المساءلات، تمثل ركنا أساسيا من أركان ضبط عمل الجهاز الرسمي و غير الرسمي، وتقوم هذه المساءلة على أساس تطبيق القوانين النافذة من قبل القضاة وباستقلالية تامة، الأمر الذي يضمن نزاهة تنفيذ القوانين، وهذه الاستقلالية هي التي تميز السلطة القضائية فضلا عن امتلاكها سلطة الارغام المشروع لتنفيذ أحكامها ولذلك فإنها تغدو الأكثر فعالية في الكشف عن طبيعة الممارسات غير

[1]: نفس المرجع.

سليمة التي تشوب عمل السلطتين التنفيذية والتشريعية، بوصفها السلطة التي تتجول دورا مركزيا في اسلوب اقامة الحكم الصالح.

❖ **حكم القانون:** يتفق معظم صناع القرار على أن سادة القانون هي واحدة من الطرق لمحاربة الفساد حيث يمكن للدولة أن تعمل تحت العديد من الأشكال المختلفة للحكم (من الاستبداد إلى الديمقراطية)، لكن وجود القانون على نطاق واسع يضمن لجميع الأشخاص والمؤسسات العام والخاص، بما في ذلك الدولة نفسها المساءلة أمام القوانين التي تطبق على الجميع بالمساواة، وبشكل يسمح بالفصل فيها بما يتفق مع المعايير الدولية لحقوق الانسان وقانون الدولة يعلو قانون القبيلة أو الطائفة ويصبح الكل سواسية في الحقوق والواجبات.[1]

❖ **الكفاءة والفعالية:** من خلال قدرة الحكومة على انتاج المخرجات العامة ذات الجودة بما في ذلك الخدمات المقدمة للمواطنين بأفضل التكاليف، وفي مقابل ذلك تضمن مخرجات تحقق المطالب الرئيسية لصناع السياسات.

ثامنا: الاستجابة: من خلال استجابة جميع المؤسسات وشكل سليم للتغيرات في الطلب لأفضليات أصحاب المصلحة في ظل الظروف المتسارعة، فالخصائص التي تحدد الحكم الرشيد هي:

- ✓ الأداء الفعال للقواعد الرسمية.
- ✓ ضمان احترام الملكية.
- ✓ كفاءة وفعالية المنطقة.
- ✓ احترام قواعد الديمقراطية.

❖ **الرؤية الاستراتيجية:** وتعني مجموع السياسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يتبناها نظام سياسي ما، ولا بد أن تقوم الحرية السياسية والعدل الاجتماعي والانفتاح الثقافي على العالم، وحسب مفهوم الحكمانية فإن الرؤية الاستراتيجية تتحدد بالشراكة بين

---

[1]: آسيا بلخير "إدارة الحكمانية ودورها في تحسين الأداء التنموي بين النظرية والتطبيق: الجزائر أنموذجا 2008-2009" (رسالة ماجستير، جامعة بن يوسف بن خدة –الجزائر، 2009)، 53

مؤسسات الدولة والقطاع الخاص من خلال خطط بعيدة المدى لتطوير العمل المجتمعي من جهة، وأفراده من جهة أخرى، والعمل على تحقيق التنمية البشرية، لذا فعند وضع الاستراتيجيات لابد من مراعاة كافة المتغيرات الداخلية والخارجية ودراسة المخاطر ووضع الحلول لها.[1]

إن التنمية عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية شاملة تستهدف التحسن المستمر لرفاهية السكان بأسرهم والأفراد جميعهم على أساس مشاركتهم النشطة والحرة والهادفة في التنمية وفي التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها ومن هذا المنطلق ينظر اليها كمسار اقتصادي واجتماعي وسياسي وثقافي شامل يهدف إلى تحقيق النهوض المطرد برفاهية الناس بالاعتماد على مشاركتهم الحرة والتفاهم العادل للخيرات والثورات ليس على أساس الدين، والعرق، أو المكانة الاجتماعية للأفراد أو انتماءاتهم السياسية، والطائفية.[2]

- لكن الحالة العربية التي تعاني من انفجار النزعات الطائفية والمذهبية و الإثنية والتجزيئية والاتجاهات التقسيمية على حساب الهوية الوطنية الجامعة ضف إلى ذلك الفقر والفساد الاداري، وغياب الحريات الديمقراطية، وانخفاض مستوى التعليم والثقافة، تفشي ظاهرة الأمية وتجاهل حقوق الأقليات وعدم الاعتراف بها.
- فالتنمية السياسية والحكم الراشد يمكنها السير معا إذ توفرت إرادة سياسية وتشريعات ضامنة ومؤسسات وقضاء مستقل ومساءلة وشفافية وتداول سلمي للسلطة ومجتمع مدني ناشط ورقابة شعبية وإعلام حر، إذ لا يمكن تحقيق أحدهما دون الآخر إلا استثناءً ولذا فإن مواجهة الاشكاليات والتحديات إنما يستهدف اخيار السبل الصحيحة والمناسبة لا حداث التنمية الانسانية المنشودة والشاملة وفي ظل حكم صالح (راشد) ورقابة فعالة للمجتمع المدني.

---

[1] : جواد الحمد،" الحكم الرشيد"، مركز دراسات الشرق الأوسط عمان الأردن اطلع عليه بتاريخ http://www.mesc.com/ourvision292

[2]: عبد الحسين شعبان، "الحكم الصالح (الراشد) والتنمية المستدامة"، اطلع عليه بتاريخ 29 ماي، 2017، http://www.ahewar.org/debat/show.arte.asp?aid=86703

خاتمة

خاتمة:

تمثل الطائفية حالة واقعية لا يمكن إنكارها في المشهد الدولي تشكلت عبر تحديد الولاءات و الانتماءات لمجموع الأفراد نتيجة ضغوط البيئتين الداخلية و الخارجية و غالبا بسبب الأطر المؤسساتية و فكرة المواطنة والمساواة بين أفراد الشعب، و كذا نتيجة للإحساس بغياب العدالة و المساواة في توزيع الموارد وتحقيق التنمية وتمثل المنطقة العربية إثباتا فعليا في ذلك فهي التي استقلت حديثا عن الاستعمار الغربي بما حمله من كل الأطر السلبية من انقسام و عداءات داخلية و تطبيق لسياسة فرق تسد نجم عنها الاعتراف بحدود التقسيم الجغرافية و كذا الطائفية في دول العالم العربي.

إن الطائفية كمفهوم محوري في واقع العلاقات الدولية ترسخ و تجذر على نحو صار يوازن وجود الدولة و يكبح سياساتها الداخلية و الخارجية و يتعزز حضوره مع الخطاب السياسي والديني المتداول وتمثل تجربة الولايات المتحدة الأمريكية في توظيف الطائفية في سياستها الخارجية أفضل مثال على قدرة طرف خارجي استغلال حالة الانقسام في دولة أو مجموعة دول في صالحها ،على غرار التطبيق الناجح لنظرية الفوضى الخلاقة في الشرق الأوسط التي فككت التماسك المجتمعي وأحيت العداءات التاريخية وتنذر بإعادة صياغة الخريطة الجغرافية والديمغرافية للمنطقة ككل.

تتعزز حالة التموضع الطائفي في العالم العربي بواقع مؤسساتي يدعم الاستناد إلى الطائفة في مواجهة الدولة التي صارت أكثر هشاشة في العالم العربي ونتيجة الفشل التنموي للأنظمة السياسية العربية التي صارت رهينة للمشروطية الخارجية وعاجزة عن استفاء التزاماتها خاصة الاقتصادية فان ذلك مكن القوى الكبرى سواء اقليميا أو دوليا في تثبيت الانقسام والتشتت العربي بل إن الأمر وصل الى ترسيخ عداء شديد بين المكون السني والشيعي وأوجد مجالا للإجرام ، الابادة والاقصاء والتهميش وترسيخ منظور الطائفية السياسية على حساب القيم الحديثة لبناء الدولة المعاصرة.

ان تحميل المسؤولية للعامل الخارجي في اذكاء الوضع الطائفي لا يكون عادلا بشكل مطلق ،حيث أن الحضور الخارجي لم يكن ليتحقق لولا الضعف الداخلي وعلى هذا الأساس فان المسؤولية تقع كاملة على الأنظمة السياسية العربية وعلى الثقافة الرائجة بشأن المقارنة والتفاضل بين المنتمين لنفس الدولة في ظل قصور وعي شديد لدى الأفراد والنخب وتقدم التجارب المأساوية للحروب الأهلية العربية الاثبات كيف أن الامتداد الطائفي يعيق صيغ التوافق ، ويرجح صيغ الصدام ، كما أن الفشل الاقتصادي لن ينته الا من خلال القفز على الولاءات الطائفية لصالح المصلحة الوطنية.

تتعزز الأثار السلبية للطائفية في العالم العربي نتيجة الدور السلبي للإعلام والموروث الثقافي العدائي ، والخطاب السياسي البراغماتي و لا يمكن تجاوز ذلك إلا من خلال تطوير طروحات استيعابية كبديل للوضع الطائفي للعالم العربي تتفوق فيه قيم النزاهة ،والكفاءة على قيم الولاء والانتماء كما أن طروحات الحكم الراشد القائمة على المسألة والشفافية وحكم القانون كفيل بإنهاء الاحتجاج الخصوصية الطائفية ، وترسيخ المساواة في المعاملة والاستفادة من الموارد ، وتولي المسؤوليات فيما تدعم البرامج الاقتصادية والخطط التنموية الناجحة وعي الأفراد في العالم العربي بأولوية الرفاه والاكتفاء بالمضامين الاقتصادية على حساب التفاصيل المرتبطة بالاختلاف الطائفي ، والموروث الثقافي المعزز لهذا الاختلاف.

قائمة المصادر و المراجع

أولاً: الكتب باللغة العربية

القرآن الكريم:

- ✓ سورة آل عمران، الآية 69.
- ✓ سورة التوبة، الاية 29.
- ✓ سورة الذاريات، الآية 6.
- ✓ سورة الفاتحة، الآية 4.
- ✓ سورة النحل، الاية 52.
- ✓ سورة النور، الآية 2

1- أ.دال، روبرت. عن الديمقراطية، تر. أحمد أمين الحمل. القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، الطبعة الأولى، 2000.

2- ابراهيم، سعد الدين. مشكلة الاقليات وفي الوطن العربي. مكان النشر: دار النشر، سنة النشر.

3- ابن منظور. لسان العرب: تحقيق عبد الله الكبير، محمد حسب الله، هاشم الشاذلي. القاهرة: دار المعارف، 1981.

4- أحمد، عبد الحافظ. الدولة والجماعات العرقية: دراسة مقارنة للسياسة الروسية اتجاه الشيشان و تتارستان 1991-2000. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2005.

5- البري، محمد عبد المنعم. مقدمة للفكر التكفيري عند الشيعة حقيقة أم افتراء، لعبد الملك بن عبد الرحمن الشافعي. مصر: مكتبة الامام البخاري، 2006.

6- -ا لبكري، مصطفى. الفوضى الخلاقة أم المدمرة :مصرف مرمى الهدف الأمريكي. القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2005.

7- التل، عبد الله. الأفعى اليهودية في معاقل الإسلام: المكتب الإسلامي. بيروت ، 1971.

8- التميمي، عامر ذياب. السياسات الكلية واشكالات النمو في الدول العربية. الكويت: المعهد العربي للتخطيط، 2005.

9- حنفي، حسن. اللغة والهوية في الوطن العربي: اشكاليات تاريخية وثقافية وسياسية. قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 2013.

10- الزاوي، ظاهر والطرابلسي. ترتيب القاموس المحيط: ج3 . القاهرة: مطبعة الاستقامة.

11- الطرابلسي، فوزي. تاريخ لبنان الحديث: من الامارة إلى اتفاق الطائف. بيروت: رياض الرئيس للكتب و النشر، 2008.

12- العبيدي، د/علي. تاريخ الصراع العراقي الإيراني ط1. القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2016.

13- الفيروز آبادي، مجد الدين. القاموس المحيط: تحقيق مكتب التراث في مؤسسة الرسالة وإشراف محمد العرق سوسي. -بيروت: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع ط8، 2005.

14- الكيالي، عبد الوهاب وآخرون. موسوعة السياسة. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1979.

15- المنجد في اللغة والاعلام: ط 34. بيروت، دار الشرق، 1986.

16- المنياوي ، رمزي. الفوضى الخلاقة: الربيع العربي بين الثورة والفوضى؟. دمشق: دار الكتاب العربي، 2012.

17- بسيوني رضوان، عبير. أزمة الهوية والثورة على الدولة في غياب المواطنة وبروز الطائفية، مصر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع و الترجمة، 2011.

18- حيدر، ابراهيم علي وحنا، ميلاد. حوارات القرن الجديد: أزمة الاقليات في الوطن العربي. دمشق: دار الفكر، 2002.

19- رفيق، عبد السلام. في العلمانية والدين والديمقراطية المفاهيم والسياقات. لبنان: مركز الجزيرة للدراسات الطبعة الأولى، 2007.

20- طاهر، جميل. النفط والتنمية المستديمة في الأقطار العربية: الفرص والتحديات. مكان النشر: دار النشر، 1997.

21- ---عوض، رمسيس. من أوراق الحروب الصليبية ومحاكم التفتيش في فرنسا. مصر: مكتبة الشروق الدولية الطبعة الأولى، 2012.

22- -غربي، محمد وآخرون. التحولات السياسية واشكالية التنمية، الطبعة الأولى الجزائر. بيروت: دار الروافد الثقافية للنشر، 2014.

23- -غليك، جيمس. نظرية الفوضى: علم اللامتوقع، ترجمة أحمد مغربي. لبنان: دار النشر، 2008.

24- قنصوه ، صلاح. مقدمة لصدام الحضارات: إعادة صنع النظام العالمي، لصامويل هنتغتون، ترجمة طلعت الشايب. مكان النشر: دار النشر، 1999.

25- لداودة، حسن. الدين، الدولة ولمجتمع الدولي، الدين والعلاقة مع الآخر إطار نظري سيوسيولوجي. مكان النشر: دار النشر، سنة النشر.

26- -مقلد، اسماعيل. العلاقات السياسية. القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1991.

27- منظمة العمل العربية، التقرير العربي الرابع حول التشغيل والبطالة في الدول العربية، مصر:2014.

28- هيكل، محمد حسين. مقدمة للصهيونية والنازية ونهاية التاريخ، لعبد الوهاب الميسري. القاهرة: دار الشروق، 2001.

29- وهبان، أحمد. الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر: دراسة الأقليات والجماعات والحركات العرقية. الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 1997.

30- حسن ابراهيم حسن ، تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي ، ج1 ، بيروت ، 1996 .

31- محمد بن المختار الشنقيطي : الخلافات السياسية بين الصحابة ، الشبكة العربية للأبحاث و النشر بيروت .

32- عليان الجالودي: التحولات الفكرية في العالم الاسلامي ، المعهد العالمي للفكر الاسلامي ، الأردن 2014.

33- محمد بن المختار الشنقيطي، أثر الحروب الصليبية على العلاقات السنية الشيعية، (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث و النشر، 2016)

ثانيا: الكتب باللغة الفرنسية

1-Charbel Nahas, Le Confessionnalisme Au Liban, De Fonctionnement Discursif Et Idéologique Vevs Une Position Du Probléme, Ecole Des Houtes Etudes En Sciences Sociales, 1980, P13

ثالثا: المجلات العلمية و الدوريات

1- ابراهيم، أحمد. "الديبون التفاضل بين البشر في الجنس والعرق والوراثة : دراسة مقارنة بين الشريعة الاسلامية والفلسفة". مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 26 2(2010)

2- سنو، عبد الرؤوف. "لبنان في مقطع الحادي والعشرين: قراءة في تطورات ومقومات التعايش الطائفي وممارساته". حوليات جامعة القديس يوسف 9(2007)

3- طارق بن زاوي، "موقف علماء المالكية من الدولة الفاطمية الإسماعيلية الشيعية".- دورية كان التاريخية (علمية، عالمية، مُحَكَّمة).- العدد التاسع والعشرون؛ سبتمبر 2015.

4- عباسي، نعمان. "أولويات ترتيب المشهد النخبوي في الجزائر". مجلة الباحث الاجتماعي 10(2010).

5- قبلان، مروان. خمس سنوات على الثورات العربية الانتقال الصعب. مجلة سياسات عربية 18(2016).

6- ناجي، عبد النور. "دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الراشد في الجزائر دراسة حالة الاحزاب السياسية". مجلة المفكر العدد (2008).

رابعا: المذكرات و الرسائل الجامعية

1- ايدابير، أحمد. "التعددية الاثنية والامن المجتمعي: دراسة حالة مالي". رسالة الماجستر، جامعة الجزائر، 2012.

2- بلخير، آسيا. "إدارة الحكمانية ودورها في تحسين الأداء التنموي بين النظرية والتطبيق: الجزائر أنموذجا 2008-2009". رسالة ماجستير، جامعة بن يوسف بن خدة –الجزائر، 2009.

3- زين العابدين، محمد. "الديمقراطية التوافقية وأثرها في الحياه السياسية: دراسة حالة لبنان". رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، 2009

4- سامح، بوزيد. "دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر". اطروحة دوكتوراه، جامعة بلقايد تلمسان، 2013

5- شهيناز، ورشاني. "الحكم الراشد ومتطلبات اصلاح الادارة المحلية في الجزائر". مذكرة ماستر، جامعة بسكرة،2015.

6- مرابط، رابح. "أثر المجموعة العرقية على استقرار الدول: دراسة حالة كوسفو". أطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر باتنة، السنة.

7- مزابية، خالد. "الطائفية السياسية وأثرها على الاستقرار السياسي: دراسة حالة لبنان. مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2013.

8- آل رشيد، حمد بن محمد. "السياسة الخارجية السعودية والأمن في منطقة الخليج". اطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر،2012.

خامسا: المواقع الالكترونية

1-"المذهب". اطلع عليه بتاريخ 02 ماي، 2017.
http://ar.wikipedia.org

2-"خطط تفتت المنطقة هل ستأخذ طريقها للتنفيذ، الكاشف للمتابعة والدراسات الاستراتيجية". اطلع عليه بتاريخ 04 مارس، 2017،
http://alkashif.html>center>2pdf

3-"مصطلحات في الأديان: الحلقة السابعة تعريف المذهب". اطلع عليه بتاريخ 02 ماي، 2017
http://www.alagidah.com.showthread

4 - البراء، فيصل. "الدولة الفاشلة". اطلع عليه بتاريخ 28 ماي، 2017،
http://www.polilical-encyclopedia.org

5- ابرهيم علي، أحمد. "هشاشة الدولة ودولة العراق". اطلع عليه بتاريخ 25 ماي، 2017،
http://www.alnahtain.iq/?p=2754

6-أبو راشد، اسامة. هل تنساق الولايات المتحدة إلى حرب جديدة في الشرق الأوسط؟. مكان النشر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014.

7-الاسعد، نور. "تمهيد حول الفدرالية، المعهد الوطني الديمقراطي الوطني". اطلع عليه بتاريخ 31 ماي، 2017،
http://www.forumfed.orgpus

8- "دوافع التدخل التركي في سوريا واحتمالات توسعه". اطلع عليه بتاريخ ،
http://www.dohainstitute.org/release/2fa440fe

التوبة، غازي. "الثورة السورية: الأسباب والتطورات" اطلع عليه بتاريخ 21 ماي، 2017،
http://www.asharqalarabi.org.uk/markz/m-abhalh-10-07-12htm

9-الحامد، رائد. "الحرب الاهلية العراقية الموجة الثانية". اطلع عليه بتاريخ 24 أفريل2017
http://www.alhayat.com/opinion/letters/191474

10-الراشد ، بدر. "عبئ الرجل الأبيض، مدونة بدر الراشد". اطلع عليه بتاريخ 15 ماي، 2017،
http://balarashed.net

11-السرجاني، راغب. " قصة الحوثيين". أطلع عليه بتاريخ 05 ماي، 2017،
http://saaid.net/arabic/279.htm
12-الشوكي، بلال. "الأنظمة الهجينة في المشرق العربي ودورها في تحويل الخلافات السياسية إلى صراع هويات". اطلع عليه بتاريخ 08 ماي، 2017،
http://www.doganstitute.org.file.get
13-العجمي، ظافر محمد. "موقف دول الخليج من التطورات الراهنة في اليمن". اطلع عليه

بتاريخ 08 ماي، 2017 http://rawabetcenter.com/archives

14 - بدوي، أحمد موسى. "التفكيك والبناء: سيناروهات إعادة الأمل في اليمن". المركز العربي للبحوث والدراسات اطلع عليه بتاريخ ، عنوان الانترنت

http://www.acrseg.org/37917

15 - ثامر، ياسر. "الفوضى الخلاقة بين الفكر والممارسة". اطلع عليه بتاريخ 26 فيفري، 2017،

http://www.nashwannews.com.news

16-جبار، محمد كريم. "تركيا والتدخل العسكري في العراق". اطلع عليه بتاريخ 25 ماي، 2017

http://democraticac.de/ ?=p=38334

17-جواد، الحمد." الحكم الرشيد". اطلع عليه بتاريخ:25 ماي 2017.

http://www.mesc.com/ourvision292

18-خليفة، نبيل. "مسيحيو الشرق الأوسط، دراسة جيوبوليتكية". اطلع عليه بتاريخ

http://vlcm.org.nabilkhalifa-geopolilical-study

19- مهند العزاوي. الأمن القومي العربي، نقلا عن صلاح سعد الله المسألة الكردية.

https://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2015/12/10/387160.html

20- درويش العادلي، حسين. "الطائفية المجتمعية والطائفية السياسية". اطلع عليه بتاريخ 02 مارس 2017.

http://almowtennews.com/pdf.php?id=38098

21 – درويش، ابرهيم. " الربيع العربي كشف هشاشة الدولة العربية وتمترس الدولة العميقة واحترام الحقوق أهم من الانتخابات وتدمير الطغاة". اطلع عليه بتاريخ:02 فيفري، 2017

http://www.alquds.co.uk/?p=463619

22– محمد بن المختار الشنقيطي: السنة و الشيعة بين التواصل و القطيعة ، الجزيرة نت ، اطلع عليه بتاريخ: 2017/04/13.

http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2014/4/1/السنة-والشيعة-بين-التواصل-والقطيعة

23 – صالح الكرباسي: ما المقصود بالكتب الأربعة عند الشيعة ، اطلع عليه بتاريخ: 2017/04/10

https://www.islam4u.com/ar/almojib/؟ما-المقصود-بالكتب-الأربعة-عند-الشيعة

24– عادل العوا، يوسف الأمير علي: الإمامية الإثنا عشرية ، اطلع عليه بتاريخ: 2017/04/10

http://www.arab-ency.com/_/details.php?full=1&nid=1482

25– موسوعة ويكيبيديا: اسماعلية ، أطلع عليه بتاريخ: 2017/04/10.

https://ar.wikipedia.org/wiki/إسماعيلية

26 – بوابة الحركات الاسلامية: الزيدية أقرب المذاهب الشيعية للسنة ، اطلع عليه بتاريخ: 2017/04/11

http://www.islamist-movements.com/25710

27– مركز ابي الحسن الأشعري للبحوث و الدراسات:" الإباضية" التعريف–النشأة– الاعتقادات– انتشارها بالغرب الإسلامي ، اطلع عليه بتاريخ: 2017/04/12

http://www.achaari.ma/Article.aspx?C=5589

28 – مركز ابي الحسن الأشعري للبحوث و الدراسات: "الصفرية" التعريف–النشأة– الاعتقادات– انتشارها بالغرب الإسلامي ، اطلع عليه بتاريخ: 2017/04/12

http://www.achaari.ma/Article.aspx?C=5596

29– محمد بن المختار الشنقيطي: أطفئوا لهيب الطائفية بحِبْر الحكماء لا بدم الأبرياء الجزيرة نت، اطلع عليه بتاريخ:2017/04/12

http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2010/6/24/أطفئوا-لهيب-الطائفية-بحِبْر-الحكماء-لا-بدم-الأبرياء

30– أحمد موفق زيدان: الشام والعراق والصراع الصفوي العثماني بين الماضي والراهن ، مركز الشرق للدراسات الحضارية و الاستراتيجية اطلع عليه بتاريخ: 2017/04/13

http://www.asharqalarabi.org.uk/الشام-والعراق-والصراع-الصفوي-العثماني-بين-الماضي-والراهن_ad-id!357159.ks#.WUXkMo2KTIU

30- راغب السرجاني ، موقعة الجمل اطلع عليه بتاريخ: 2017/04/05
http://islamstory.com/موقعة_الجمل-

31- راغب السرجاني ، موقعة صفين ، اطلع عليه بتاريخ: 2017/04/05
http://islamstory.com/موقعة_صفين-

32- راغب السرجاني : كربلاء و مقتل الحسين ، اطلع عليه بتاريخ:2017/04/05
http://islamstory.com/عاشوراء_كربلاء_ومقتل_الحسين-

33- توفيق السيف: المسألة الطائفية بحثاً عن تفسير خارج الصندوق المذهبي ، اطلع عليه بتاريخ: 2017/04/06 -
http://kalema.net/v1/?rpt=829&art

34 – شبيب، نبيل. "الخلفية الدينية والطائفية للوضع السياسي في سوريا". اطلع عليه بتاريخ 05 أفريل، 2017
http://www.aljazira.specialfiles.pages

35 – شعبان، عبد الحسين. "الحكم الصالح (الراشد) والتنمية المستدامة". اطلع عليه بتاريخ 29 ماي، 2017، http://www.ahewar.org/debat/show.arte.asp?aid=86703

36 – شيحة، عبد المنعم. "المواطنة الطائفية العراق من حلم المواطنة إلى المواطنة الطائفية". اطلع عليه بتاريخ 21 ماي، 2017، http://www.mominoun.com

37- صندوق. النقد الدولي: مستجدات آفاق الاقتصاد الاقليمي". اطلع عليه بتاريخ 01 جوان 2017.
http://www.imf.org.pub.mcd

38 – عبد الله، كامل. "تمثل الزاعات الاثنية والمذهبية تحديا حقيقي الاستقرار الجزائر". الشرق الأوسط 12962 (2014).
https://aawsat.com/home/article/104311

39 –عثمان، طارق. تنظيم الدولة الاسلامية: النشأة، التأثير، المستقبل. مكان النشر: مركز الجزيرة للدراسات ، 2014.
http://studies.aljazeera.net/ResourceGallery/media/Documents/2015/4/19/20154191029477
17734daeesh-file.pdf

40 – غليون، برهان. "نقد مفهوم الطائفة". الحوار المتمدن 1840(2007).
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=89869

41 –غوس، عز يغوري. "ما وراء الطائفية، الحرب الباردة الجديدة في الشرق الاوسط". اطلع عليه بتاريخ 04 مارس، 2017،
http://www.bcookings.edu/doha

42 – لعقاب، محمد. "الطائفية، اداة استعمارية لتفتيت البلدان؟". اطلع عليه بتاريخ 07 ماي، 2017 http://aljazairalyoum.com

43 – نايف حاج سليمان، رائد. "الاستقرار السياسي ومؤثراته". الحوار المتمدن 2592 (2009)، http://www.alhewar.org/debat/show.art.asp?aid=166391

44 – هامل، توفيق. "طبيعة النزاعات في الشرق الأوسط : صراع مذهبي طائفي أم صراع مصالح الحوار". اطلع عليه بتاريخ 10 ماي، 2017،
http://clhiwardz.com/ ?p=22494

45 – ويري، فريدريك. "الحليف غير المستقر: مأزق البحرين وسياسة الولايات المتحدة الأمريكية". اطلع عليه بتاريخ 24 ماي، 2017،

http://carnegie-mec.org/2013/02/06/ar-pub-50871

46 – وحدة تحليل السياسات. تطورات الموقف الأمريكي من الثورة السورية. قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013.
http://www.dohainstitute.org/file/Get/e1ae5eb4-a9bb-4e6b-ae2d-5fc03e6143d1.pdf

47 –حارث، حسن. الأزمة الطائفية في العراق: ارث في الإقصاء. مركز كارنيجي للشرق الأوسط، 2014. http://carnegie-mec.org/2014/04/23/ar-pub-55405

48 –العطار، حسن. "الدولة الفاشلة أو الهشة–المفهوم و المخاطر". ايلاف (2015)5859
http://elaph.com/Web/opinion/2015/1/975705.html

49 – الطفراوي، أبو حسام الدين. "الغلو في التكفير المظاهر، الاسباب– العلاج". اطلع عليه بتاريخ 31 ماي، 2017

http://www.elibraymediaedumysolo468

الفهـــرس

مقدمـــــة 01-08

الفصل الأول: المسألة الطائفية في العلاقات الدولية 09-50

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للوضع الطائفي..... 10-35

المطلب الأول: حلقة المفاهيم في الوضع الطائفي.....10-19

المطلب الثاني: الخلفية التاريخية للتجذر ظاهرة الطائفية.....20-35

المبحث الثاني: الأطر النظرية الضابطة للوضع الطائفي.....36-50

المطلب الأول: النظريات العنصرية في الخطاب الديني والسياسي.....36-42

المطلب الثاني: نظريات الطائفية في السياسة الأمريكية: نظرية الفوضى

البناءة نموذجا..... 43-50

الفصل الثاني: الوضع الطائفي في العالم العربي: التوزع، الآثار 51-69

المبحث الأول: خريطة التموضع الطائفي في العالم العربي بين هشاشة الدولة ودور

العامل الخارجي 52-60

المطلب الأول: الطائفية وهشاشة الدولة في العالم العربي 52-57

المطلب الثاني: دور العامل الخارجي في تثبيت الانقسام الطائفي 58-60

المبحث الثاني: امتدادات التشكل الطائفي 61-69

المطلب الأول: الطائفية والتشكل الاجتماعي في العالم العربي خيارات:

الإقصاء والإبادة 61-64

المطلب الثاني: الطائفية السياسية في العالم العربي 65-69

الفصل الثالث: الطائفية في حضم تحولات المنطقة العربية 70- 109

المبحث الأول: دور العامل الطائفي في تحولات المنطقة العربية 71-92

المطلب الأول: الحروب الأهلية ذات الامتداد الطائفي 71-82

المطلب الثاني: تغيرات الاقتصادية وتحولات السياسات العربية 83-86

المطلب الثالث: الطائفية كمسهل للاحتلال والهيمنة الخارجية 87-92

المبحث الثاني: نقد الوضع الطائفي واستراتيجيات المعالجة في العالم العربي.. 93-107

المطلب الأول: في تقييم الآثار السلبية للطائفية على دول العالم العربي..93-95

المطلب الثاني: الطروحـات الاستعـابية كبديل للوضع الطـائفي في العـالم

العربي 96-98

المطلب الثالث: طروحات الحكم الراشد ورهانات الرفاه الاقتصادي في مواجهة

الطائفية 99-107

الخاتمـــة 109-110

قائمة المصادر و المراجع 112-120

الخلاصة:

تعيش المجتمعات البشرية في نسق اجتماعي و سياسي يتميز بعدم الثبات و الاستقرار و من سمات التركيبة الديموغرافية لسكان الدول التعددية الثقافية و التنوع المذهبي و العرقي و الطائفي في البلد الواحد و أغلب الدول العربية تعاني من مشكلات طائفية أو أقلية ، بغض النظر عن تلك المعاناة، دينية و مذهبية أو قبلية و قومية و عرقية ، قد يكون التوتر الطائفي على قاعدة دينية كما يحدث بين السنة و الشيعة في باكستان و العراق ، و قد يكون المشكل عرقي كالأكراد في سوريا و العراق ، و الأمازيغ و البربر في المغرب ، و النوبيين في مصر و قد اهتمت هذه الدراسة بتسليط الضوء على العامل الطائفي و أثره في تحولات المنطقة العربية ، تركزت الدراسة على مفهوم الطائفية و الطائفية السياسية ، و كانت سببا لتأجيج نار الحروب الأهلية التي أدت إلى توترات و تمزق في النسيج الاجتماعي في العديد من الدول العربية وصل إلى حد المطالبة بالانفصال.

و تكمن أهمية هذه الدراسة كون موضوع الطائفية في العالم العربي يأتي في صدارة الاهتمامات البحثية و المعرفية ، كما أنه جوهر النزاعات الدموية التي تحدث داخل المنطقة العربية و في سوريا و العراق خاصة ، ضف إلى ذلك المسعى الإيراني في تأكيد فكرة الحرب الطائفية من خلال تصدير مفاهيم الثورة الإسلامية ، و الرغبة في نشر التشيع في المنطقة العربية.

و هذا ما يفتح المجال لمزيد من الدراسات في المستقبل لتسليط الضوء على الظاهرة الطائفية و محاولة تفكيك هذه العقدة المستعصية.

Summary

Human societies live in such social and political way of life that is unstable and unsettled. Demographic construction of countries inhabitants is characterized by diversity and numerousness. We can find this numerousness either in culture. Or in races and sects in the same country.

In fact .the majority of arabic countries suffer from sectarian or minority problems. This suffering can have different types . such as : religious . creed and beliefs . communistic. Tribal .or racial moreover . the sectarian conflictcan be of religious basis like the sectarian violence between sunnis and shias in pakistan and iraq or it may be racial like acrad in syria and iraq . amazigh and berber in moroco.and nubi in egypt .the aim of this study is to explain the sectarian factor and to clarify its effect on the arabic countries .the focus in this research is on the meaning of sectarianism wich was the cause of conflicts and damage in the social bulding in many in arabic countries thatled to asking for separation.

The lmportance of this study is that sectarianism is the pioneer concern of todays researches and studies. In addition . it is the direct cause of the bloody conflicts in the arabic zone .especially . in syria and iraq .never the less.the aim of iran that insists on the sectarian violence and war though exporting the ideas of islamic revolution and the desire to spread the ideomogy of shias in the arabic region.

This study can lead to more studies and researches in the future and more trials to solve this complicated and knotty problem.